السبت 4 آذار 2023
العدد 4864 السنة السابعة عشرة
Samedi 4 Mars 2023 no 4864 17ème année

24 صفحة
20000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

كلمات

الوجه المجهول لبيرم التونسي

«حماس»: العلاقة مع دمشق عادت إلى طبيعتها [8]

فيتو مسيحي على فرنجية مقابل فيتو شيعي على عون
انطلاق المبارزة الرئاسية داخلياً وخارجياً [4]

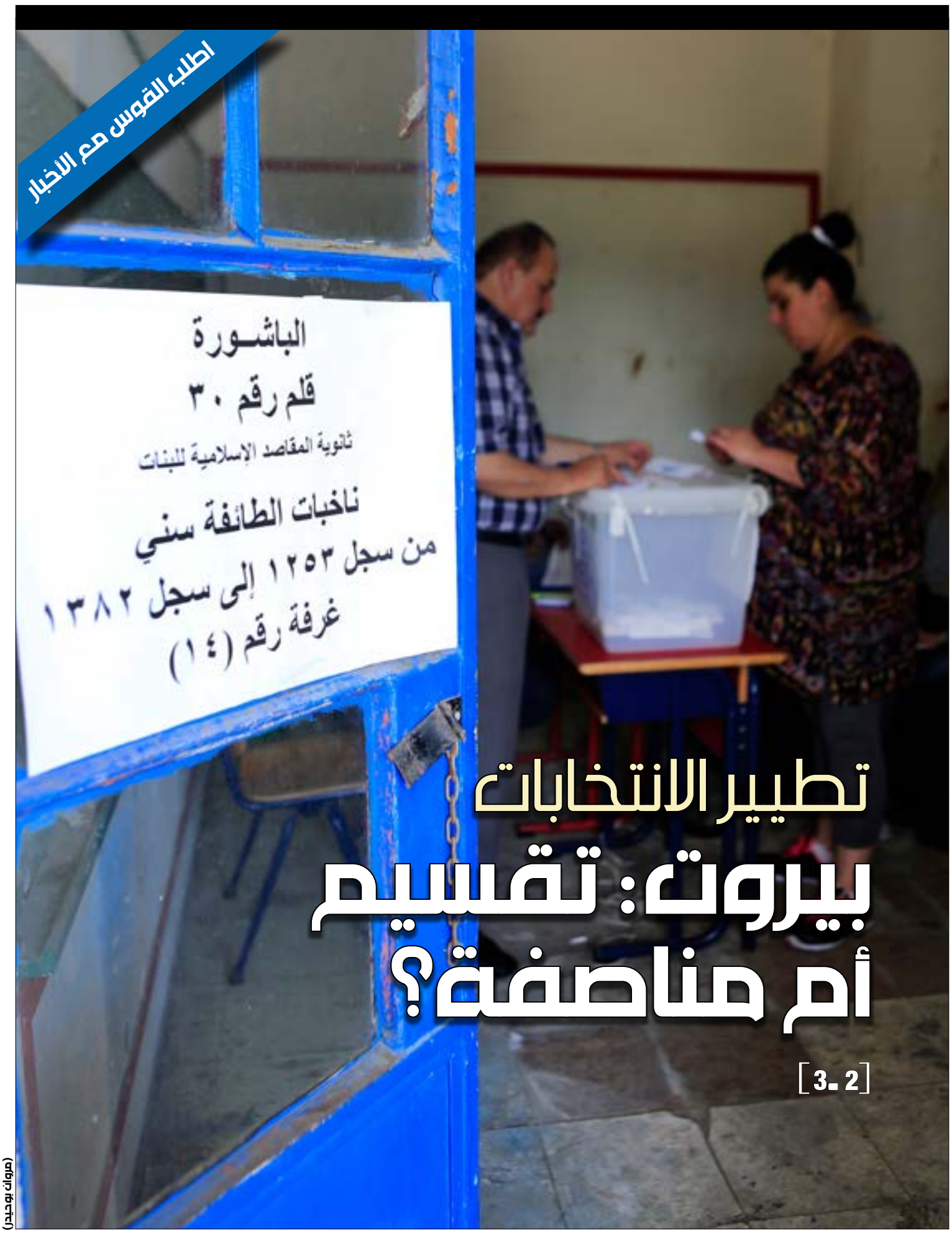

(مروان بوحيدر)

تطيير الانتخابات
بيروت: تقسيم أم مناصفة؟

[3 ـ 2]

البلاد

ملف
طلائع جيل التحرير
[10-14]

فلسطين
ما حركة التحرر؟

دولة الميليشيات ولدت في دير ياسين

نحو استغلال تناقضات العدو

أفول «الناشط» وصعود المقاوم

على الغلاف

تخشى القوى المسيحيّة في بيروت من ان الانتخابات البلدية المقرّرة في ايار المقبل، قد تسفر عن غياب كلي للتمثيل المسيحي عن المجلس البلدي لمدينة بيروت. استنفر ذلك الاحزاب المسيحية التي تتسابق على تقديم اقتراحات قوانين تُراوح بين قوننة عُرف المناصفة (تقدّمت به كتلة «لبنان القوي») وبين ان ينتخب المسلمون المسلمين والمسيحيون المسيحيين (تستعد كتلة «الجمهوريّة القويّة» لتقديمه)... وإلا تقسيم بيروت إلى «بيروتين»، ما يخشى معه من ان يكون بداية تطبيق مشروع الفدرلة الذي لا تخفي قوى كثيرة سعيها إلى تحقيقه

بلدية بيروت «تقسيم» أم مناصفة؟

(أرشيف ـ مروان طحطح)

لينا فخر الدين

لم يكن خروج الرئيس سعد الحريري من الحياة السياسيّة، وحده ما «فتّح عيون» القوى المسيحيّة على تقسيم بيروت إلى بلديّتين. هو أشبه بحلم عمره عشرات السنين، يعرف كثيرون أنّه صعب المنال، ولكن لا ضيْر من السعي إليه بطرقٍ مختلفة. مبرّرات استعادة «بيروت الشرقيّة» و«بيروت الغربيّة» تبدأ بغياب الإنماء المتوازن بين «البيروتين»، ولا تنتهي بغياب التمثيل المسيحي في المجلس البلدي.

عودةٌ إلى الانتخابات البلديّة الأخيرة، عام 2016، تؤكّد ذلك: رئيس حزب القوات اللبنانيّة سمير جعجع أعلن لدى استقباله وفداً من المجلس البلدي المنتخب بأنّها «المرة الأخيرة التي نُقبل فيها أن نخوض الانتخابات البلدية بهذه الطريقة». وهو ما أكّده رئيس حزب الكتائب سامي الجميّل عندما وعَد قياديّيه بالعمل على «تقسيم البلديّة في المرّة المقبلة». وحتّى النواب المسيحيون المحسوبون على الحريري لم يَسلموا من «نزعة التقسيم»، إذ لوّح النائب السابق ميشال فرعون عام 2018 بأنّه «في حال لم تتحرك عجلة المشاريع، سنُطالب بتقسيم البلدية وتقسيم الرسوم لكي نحظى بالإنماء المتوازن الذي حُرمنا منه».

إذاً، «نغمة التقسيم» ليست جديدة، لكن ما زادها ارتفاعاً هو أن أي انتخابات بلدية في ظلّ الأوضاع السياسيّة الحاليّة ستُطيح حتماً عرف المناصفة الذي ثبّته الرئيس رفيق الحريري منذ عام 1998 عندما قرّر «وقف العدّ»، والتزمه سعد الحريري من بعده.

ما يعزّز مخاوف القوى المسيحيّة أن المُناصفة في بيروت كادت أن تُصبح «في خبر كان» في انتخابات 2016، عندما كان تيّار المستقبل في عزّه. في ظل انكفاء التيار الأزرق، ومع تغيّر الخريطة السياسيّة ودخول مستقلين ونواب محسوبين على المجتمع المدني على الخط، يصبح خطر أن «يأكل» المسلمون مقاعد المسيحيين في المجلس أكبر!

في عمليّة محاكاة للانتخابات في العاصمة طلبها مسؤولون رسميون أخيراً، كانت النتيجة 22 عضواً بلدياً مسلماً مقابل اثنين مسيحيين فقط. غير أن قياديين في أحزاب مسيحيّة يلفتون إلى أنّ الأمر لا يحتاج إلى دراسات وإحصاءات، وأنّ وصول عضوَين مسيحيّين من أصل 24 «هو أفضل نتيجة قد نتوقّعها، لأنّه على الأرجح لن يصل أي مسيحي إلى المجلس». ويقول عضو تكتل لبنان القوي النائب نقولا صحناوي لـ«الأخبار» إنّ مثل «هذا الموضوع لا يمكن أن يمر مرور الكرام. المناصفة في العاصمة قضيّة كبرى، وفي حال تمّت إطاحتها فلن نستسهل هذا الأمر».

اقتراحات قوانين

الخشية المتعاظمة من غياب التمثيل المسيحي لمصلحة الـ«محمودات» دفعت بالأحزاب إلى «تصغير» أحلامها البعيدة المنال لتُصبح على قياس الواقع، أو على الأقل تمريرها بطريقة مبطّنة. هذا فعلياً ما يُطالب به متروبوليت بيروت للروم الأرثوذكس المطران إلياس عودة الذي يرفض فكرة التقسيم من أساسها، ويُفضّل تكريس عرف المناصفة بقانون صادر عن مجلس النواب، رغم إدراك عودة الأمر سيعني في المقابل فقدان الأرثوذكس لما يعتبرونه المركز الأهم للطائفة في الجمهوريّة، أي محافظ بلديّة بيروت الذي أُعطي «مجد» أن يكون السلطة التقريريّة مقابل سلطة تنفيذيّة للمجلس البلدي.

على خُطى عودة، تسير الأحزاب المسيحية وتتسابق على تقديم اقتراحات قوانين معجّلة مُكرّرة لقوننة المناصفة. ويقول «القواتيون» إنّهم أعدّوا اقتراحاً لتأمين التمثيل المسيحي في المجلس، وكان النائب غسّان حاصباني يتحضّر لتقديمه إلى المجلس النيابي، إلا أن التيار الوطني الحر «كزّ» الفكرة كما هي وسبقهم بها إلى ساحة النجمة، متخلياً عن اقتراح قانون لاستحداث بلديتين في بيروت كان قد تقدّم به قبل أشهر.

ويتضمّن الاقتراح الذي تقدّم به النواب نقولا صحناوي وسيزار أبي خليل وإدغار طرابلسي، أواخر الشهر الماضي، مادة وحيدة: تُعاد إضافة المادة 12 المُلغاة بموجب القانون الرقم 665 تاريخ 1997/12/39 إلى قانون البلديات وفقاً لما يلي: يُنتخب أعضاء المجلس البلدي في بيروت على أساس تقسيم الدوائر المُعتمد لانتخاب أعضاء مجلس النواب في بيروت (دائرة بيروت الأولى ودائرة بيروت الثانية) وذلك بالتساوي بين الدوائر».

> يُخشى ان يكون اقتراح التقسيم بداية تطبيق مشروع الفدرلة الذي لا تخفي قوى كثيرة سعيها إلى تحقيقه

وفي الأسباب الموجبة، أن «مراعاة المناصفة تساهم بشكل لا يحتمل التأويل في تحقيق المصلحة العامّة وتأمين الانتظام العام والسلم الأهلي، فضلاً عن أن من شأنها الحؤول دون المُطالبة باستحداث بلديتين لضمان صحة التمثيل الميثاقي (...) بما أن الهويّة الدستوريّة التي تكون أساساً لوضع الدساتير ومُلهمة للقواعد الدستوريّة، لا يستقيم المساس بها أو تفسيرها إلا عبر سلوك طريق تعديل الدستور بحدّ ذاته، ولا يجوز بالتالي الالتفاف عليها بالممارسة أو من خلال القوانين أو بفعل الأمر الواقع».

إذاً، ما يطمح إليه «العونيون» و«القواتيون»، ومعهما «الكتائبيون»، هو الذهاب إلى انتخابات العاصمة على أساس دائرتين، على أن ينتخب أبناء الدائرة الأولى الـ10 مسيحيين ومسلمَين اثنين، وينتخب أبناء الثانية 10 مسلمين واثنين مسيحيين.

وقد بدأ نواب «لبنان القوي» جولة على الأحزاب والفاعليّات «لنرى جديّة إجراء الانتخابات وجديتهم أيضاً في تطبيق المناصفة. طالما أن الجميع تهمّه المناصفة فلنسعَ إلى تغيير النص القانوني، إذ إن الأمر لا يحتاج إلى أكثر من جلسةٍ تشريعيّة واحدة»، وفق ما يقول صحناوي، مشدّداً على «أنّ كتلتنا جاهزة لحضور جلسة تشريعيّة لإقراره، وخصوصاً أنّ موقفنا في المشاركة هو أن تكون بنودها طارئة، وهذه القضيّة طارئة». فيما يرفض حزبا القوات والكتائب السيْر بالجلسة، بحسب مسؤوليهما.

أمّا في حال عدم تعديل القانون الانتخابي الحالي، فيؤكّد صحناوي أنّه «سيكون لنا موقف كبير نُعلن عنه في وقته». وهذا أيضاً ما يُلمّح إليه الوزير السابق آلان حكيم، بإشارته إلى أنّ لدى «حزب الكتائب توجّهاً، لكنّه لن يُعلن عنه في الوقت الحالي». فيما يؤكد حزب القوات أنّه سيُقدّم اقتراح القانون وسيسعى لإقناع الكتل به «في حال شعرنا أن هناك جديّة في إجراء الانتخابات، لأنّه حتى الآن لا إشارات واضحة إلى ذلك».

على الضفة المقابلة، لا يبدو أن أياً من الأحزاب الأخرى مستعدّ لتحمّل تبعات انتخابات مجلس بلدي من دون مسيحيين. الثنائي الشيعي لا يزال يستطلع الأوضاع. لا يجهر نوابه برفض اقتراح قانون «لبنان القوي» بالمطلق، لكنهم يشدّدون في المقابل على رفض أي صيغة ترمي إلى «فدرلة» بلديّة العاصمة «كي لا يكون ذلك مدخلاً إلى تقسيم لبنان».

يؤكّد نائب حركة أمل محمّد خواجة أنّ «موقفنا من استحداث بلديتين معروف، كما أننا نتمسّك بحفظ الشراكة ويعنينا التمثيل المسيحي. والأهم هو العمل على النهوض ببيروت من دون أن يكون هناك تعطيل بين السلطتين التنفيذية والتشريعيّة». أمّا تيّار المستقبل، أكثر الأطراف الإسلامية المعنية بالأمر، فغائب عن السّمع تماماً. ويقول قياديوه إنّه «خارج اللعبة في الوقت الحالي ولا يتدخّل، ولكن هذا لا يعني بقاء الأمر على حاله». ما لا يقوله «المستقبليون» يُمكن استخلاصه من أحاديث مسؤوليه الذين يبدون كمن يضحكون في سرّهم على ما آلت إليه أوضاع القوى المسيحيّة في بيروت بعد غياب الحريري.

تطيير الانتخابات... وتمديد بـ«الأمر الواقع»؟

إقبالٌ خفيف على لوائح الشطب

منذ نحو شهر، نشرت وزارة الداخليّة والبلديّات القوائم الانتخابيّة الأوليّة بهدف تعميمها تسهيلاً لتنقيحها على أن يُعاد نشرها خلال هذا الشهر استباقاً لدعوة الهيئات الناخبة إلى الانتخابات البلديّة المُقرّر إجراؤها في 31 أيّار المقبل. كما أصدرت «الداخليّة» أقراصاً مدمجة تحتوي على القوائم الانتخابية الأولية لكل دائرة انتخابية، ويحق لأي شخص أن يستحصل على نسخ عنها لقاء بدل يساوي 300 ألف ليرة.

ورغم المبلغ الزهيد، إلا أنّ المعلومات تشير إلى أنّ الطلبات على هذه الأقراص كان قليلاً في مختلف الدوائر وأقلّ مما هو متوقع، ما اعتبرته الوزارة مؤشراً على عدم حماسة القوى السياسيّة والمحليّة في البلدات القرى على خوض الانتخابات البلديّة

الانتخابات البلدية والاختيارية المقرّرة في ايار المقبل هي في حكم المؤجّلة. هذا ما «تتوافق» عليه غالبية القوى السياسية، من دون ان تجرؤ أيّ منها على الجهر به او الدعوة اليه او تبنّيه. غير ان المشكلة لا تكمن في إرجاء الانتخابات فحسب، ولا في التمديد للمجالس القائمة، وإنما في عدم وجود آلية قانونية تغطي التأجيل والتمديد، بسبب صعوبة التئام المجلس النيابي. مايرعني ان المجالس الحالية لن تكون قانونية. وستمارس مهامّها بحكم «الامر الواقع». بعد الشغور الرئاسي، وتصريف الاعمال الحكومي، آخر مظاهر الدولة مهدّد بالزوال

لينا فخر الدين

حتى اليوم، لا أحد يجرؤ على الإعلان بأن لا إمكانيّة لإجراء الانتخابات البلديّة والاختياريّة. الحديث عن التمديد يجري همساً أو داخل غرف مُغلقة. أمّا في العلن، فالجميع يؤكّد جاهزيّته للاستحقاق.

رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي استبعد أمام بعض من التقاهم أخيراً إجراء الانتخابات، لكنّه أشار إلى أنه «مُحرج من ضغط السفراء الأوروبيين الذين يُريدون إجراءها»، مشيراً إلى إمكانيّة تأمين التمويل من الاتحاد الأوروبي. علماً أن رئيس الحكومة نفسه «طيّر» بند تمويل الانتخابات من على جدول أعمال جلسة مجلس الوزراء الشهر الماضي، لأن «الأمر غير طارئ والوقت لم يُداهمنا، والأجدى أن تتم في عهد رئيس الجمهوريّة».

وكما رئيس الحكومة، كذلك وزير العدل هنري خوري الذي أكّد أنّ لائحة بالقضاة الذين سيُشاركون في لجان القيد للإشراف على العمليّة الانتخابيّة سترسل إلى وزارة الداخليّة. فيما قال قضاة لـ«الأخبار» إنّ «الأمر لم يُطرح معنا، ولم نتبلّغ بقيمة البدلات المالية التي سنتلقّاها». الأمر نفسه ينطبق على الأساتذة الذين لم يتبلّغوا أيّ دعوة للمشاركة في تنظيم العمليّة الانتخابيّة ولا يعرفون شيئاً عن البدل المادي، وفي كلّ الأحوال لا يبدون حماسة للأمر.

وزير الداخلية بسّام مولوي، من جهته، لا يفوّت مناسبةً من دون أن يؤكّد أن وزارته جاهزة للانتخابات وباشرت كل الترتيبات الإدارية والتقنية واللوجستية لإجرائها في موعدها في أيّار المقبل، على أن يدعو الهيئات الناخبة نهاية هذا الشهر. كما حضّر جدول المصاريف التي ستصل إلى نحو 8 ملايين و890 ألف دولار وفق سعر «صيرفة». بحسب المعلومات، تتضمّن هذه الكلفة النفقات الإداريّة، وبدل أتعاب ونقل لرؤساء وكتبة أقلام الاقتراع وأعضاء لجان القيْد العُليا، وسلفاً للمحافظين والقائمقامين والمديرية العامة للأحوال الشخصيّة والمديريّة الإداريّة المشتركة وعناصر الأجهزة الأمنية (الجيش وقوى الأمن والأمن العام وأمن الدولة)، وصيانة وتأهيل مراكز الاقتراع وتأمين تجهيزاتها مع أجور النقل، إضافة إلى المطبوعات والقرطاسية والحملة الإعلانيّة. ورغم إشارة مولوي إلى إمكانيّة تأمين التمويل من الجهات الغربيّة المانحة، فإنّ الاتحاد الأوروبي، بحسب المعلومات، لم يتعهّد أكثر من تأمين بعض التجهيزات اللوجستية كـ(القرطاسية)، يعني ذلك أنّ جزءاً من التمويل سيقع على عاتق وزارة الماليّة من خارج الموازنة، إمّا بنقل اعتماد احتياطي إلى وزارة الداخليّة أو عبر سلفة خزينة. ولا يبدو الخيار الأخير متاحاً، إذ إنّ إقرار سلفة خزينة يحتاج إلى إقرار مجلس النواب الذي ترفض قوى سياسية انعقاده قبل انتخاب رئيس للجمهوريّة. وإلى ذلك كله، عقبة أخرى تتمثّل في عدم قدرة القوى الأمنية، لوجستياً وماليّاً، على تنفيذ خطة الانتشار في المدن والقرى التي ستُجرى فيها العمليّة الانتخابيّة كل أحد على مدى 4 أسابيع.

الأحزاب غير متحمسة

بناءً على كل ما تقدّم، يطغى سيناريو التأجيل على ما عداه. وهو ما تؤكده غالبية القوى السياسية غير الجاهزة للاستحقاق، لا مادياً ولا شعبياً، ولا تُريد أن «تفتح» هذا «الفتوح» في ظلّ الاحتقان السياسي واللقمة الشعبيّة. وحده حزب القوات اللبنانية «زيّت» محرّكاته على الأرض ويعمل وكأنّ الانتخابات واقعة غداً، لإثبات أنّه القوة المسيحيّة الكبرى. في المقابل: تراجع «العونيون» بعدما كانوا شمّروا عن زنودهم لأن الأمور «ما زالت ضبابيّة» بحسب النائب نقولا صحناوي، وتعمل حركة أمل «على البطيء» لأنّها لا ترى مؤشراً إلى إجراء الانتخابات وفق النائب قبلان قبلان، ولم تتطرق قيادة الحزب التقدمي الاشتراكي إلى الاستحقاق من قريب أو من بعيد، فيما تيّار المستقبل غائبٌ أصلاً، ويرى حزب الله أن حظوظ إجرائها «فيفتي فيفتي»، وفق النائب أمين شري. ويعمل حزب الكتائب «كل يوم بيومه» كما يقول الوزير السابق الان حكيم، علماً أن الكتائب سبق أن أعلن أن «عدم انتخاب رئيس للجمهورية من شأنه تعطيل الانتخابات البلدية والاختيارية».

> المشكلة الكبرى ستكون في عدم إمكان استمرار المخاتير في القيام بمهامهم وعدم وجود بديل لهم

ماذا عن التمديد؟

كلّ ذلك يؤكّد أن لا مجال إلا للتمديد، خصوصاً أنّ هناك أسباباً موجبة كثيرة (غياب التمويل، الوضع الأمني، الشغور الرئاسي...)، يكفي كل منها أن يكون مبرراً لـ«تطيير» الاستحقاق قبل شهرين من إجرائه. غير أنّ أحداً غير مستعدّ لتحمّل تبعات هذا التأجيل: وزير الداخلية يؤكد انه لن يحمل «كرة النار» هذه، وأيّ من القوى السياسية لن تجرؤ على الدعوة إلى التأجيل أو تبنّيه، وخصوصاً أنّ إرجاء الانتخابات يحتاج إلى اقتراح قانون معجّل مكرّر يُمرّر في جلسة تشريعيّة تكاد تكون مستحيلة في ظل الشغور الرئاسي.

رغم ذلك، يتردّد أنّ خيار التمديد اتُّخذ بين بعض القوى السياسيّة، وأن رئيس مجلس النواب نبيه بري فوتح بالأمر، على أن يقوم مولوي بتجميد دعوة الهيئات الناخبة. فيما لا يزال الخلاف على الموعد الجديد للاستحقاق بين من يحبّذ تأجيله حتى أيلول المقبل، ومن يفضّل الإرجاء سنة لعدم المخاطرة طالما أن لا حلول في الأفق لكل الأزمات التي تحتّم التأجيل. فيما يتردّد أن هناك طرحاً جدياً بالتمديد للمجالس البلديّة والاختياريّة لمدّة عامين باعتبار أنّ سنة واحدة غير كافية لطرح المشاريع وتنفيذها.

(الأرشيف ـ مروان طحطح)

«تمديد مقنّع»

غير أن هذه كلها تبقى «سيناريوهات وردية»، في ظل صعوبة انعقاد جلسة تشريعية لإقرار التمديد بغضّ النظر عما إذا كان لستة أشهر أو سنة أو سنتين. عدم عقد جلسة تشريعيّة يعني الإبقاء على الوضع الحالي إلى حين موعد دعوة الهيئات الناخبة.

وحينها، لن يكون مولوي قادراً على المضي في الإجراءات الآيلة إلى تنفيذ وعده بحصول الانتخابات، مع عدم إقرار قانون لتمويل الانتخابات، وفي الوقت نفسه عدم إقرار قانون لتأجيل الاستحقاق، ما يعني حكماً الذهاب إلى خيار «التمديد المُقنّع». ويعني هذا أن تواصل المجالس البلدية ممارسة مهامها بطريقة غير قانونيّة، ولكن بحكم «الأمر الواقع»، للقيام بالمهام الضروريّة والطارئة، أو تسلّمها من قبل القائمقامين والمحافظين.

ويقول مؤسس منظمة «جوستيسيا للإنماء وحقوق الإنسان» المحامي بول مرقص لـ«الأخبار» إنّه «في حال عدم التمديد للمجالس البلدية بموجب قانون أو إجراء انتخابات بلدية في موعدها، فإن القائمقام أو رئيس القسم الأصيل في القضاء والمحافظ أو أمين السرّ العام في مركز المحافظة يتولى عندها أعمال المجلس البلدي حتى انتخاب مجلس جديد». ويستند مرقص إلى المادة 24 من المرسوم الاشتراعي الرقم 1977/118 (قانون الانتخابات البلدية والاختيارية) الذي ينص على أنّه «في حالة حلّ المجلس أو اعتباره منحلاً يصار إلى انتخاب مجلس جديد في مهلة شهرين من تاريخ مرسوم الحل أو قرار إعلانه. يتولى القائمقام أو رئيس القسم الأصيل في القضاء والمحافظ أو أمين السر العام في مركز المحافظة أعمال المجلس البلدي وذلك للمدة الباقية من ولاية المجلس البلدي المنحلّ، حتى انتخاب المجلس الجديد وذلك بقرار من وزير الداخلية».

أما المشكلة الكبرى فستكون في عدم إمكان استمرار المخاتير في القيام بمهامهم وعدم وجود بديل لهم، ما سينعكس حكماً عرقلة في تأمين كثير من المعاملات للمواطنين (إفادات سكن، طلبات جواز سفر، معاملات السفر...) وتعطيل المعاملات الحيوية للمواطنين واضمحلال آخر ما تبقّى من مظاهر الدولة.

في الواجهة

عدّة شغل جديدة للإستحقاق: فرنجيه فقط إلى أن...

انطباعات اولى خلّفها الكلام الاخير للرئيس نبيه برّي ورود الفعل المحدودة عليه. ان الضراوة قد تقود المرحلة المقبلة من الاستحقاق الرئاسي. لا اوراق مخفية ولا مرشحون يعلون ويهبطون. بل لعبة مفتوحة ستخاض بحسب قاض كبير من الآن فصاعداً بالسلاح الابيض

نقولا ناصيف

قد يكون من باب المفارقة اللافتة ان ينطفىء فجأة تشنج تلى المواقف الاخيرة لرئيس مجلس النواب نبيه برّي. اقتصر السجال على رد ثم رد على الرد وانتهى الامر عند هذا الحد. بعدذاك بدأ يوم جديد يُفترض ان يذهب بانتخابات رئاسة الجمهورية في مسار مختلف يخرجها من جمودها في احسن الاحوال. المحسوب ان تبدأ من الآن فصاعداً مقاربة الاستحقاق على نحو يتجاوز احتساب الاصوات والاوراق الملغاة والترشيحات غير الجدية. ما لم يقل اصحابها انهم جديون. وتلك الوهمية والنعوت. المحسوب كذلك ان اي موعد لجلسة

> **فيتوان يصعب كسر احدهما: شيعي ضد قائد الجيش ومسيحي ضد فرنجية**

انتخاب جديدة سيكون مستحيلا التئامها ان لم تكن مخصصة لانتخاب الرئيس المتفق عليه.

ما اعلنه برّي بدا اقرب ما يكون الى وضع زيج عريض بين المرحلة المنصرمة بالجلسات الاحدى عشرة لانتخاب الرئيس وبين ما يقتضي ان تباشره مرحلة جديدة قد لا يكون قاطعاً ومؤكداً انها ستنتهي الى انهاء الشغور. قطع رئيس المجلس، بما يمثله في آن كرئيس للسلطة الإشتراعية وكالنصف الثاني في الثنائي الشيعي، بان لا جلسة جديدة لانتخاب الرئيس تشبه سابقاتها. على الاقل من وجهة نظره. هو المرجع الدستوري المقصور عليه تحديد الموعد. وما يرمز اليه موقعه ودوره وحاجة الافرقاء جميعاً الى التفاوض معه.

حدد برّي عدّة الشغل الجديدة لانتخاب الرئيس:

1. جزم نهائياً، وربما اخيراً، في ما كان لا يزال الثنائي الشيعي يكتمه، تاركاً الخيار للنائب السابق سليمان فرنجيه ان يفعله، وهو ان يحدد الزمان والمكان الذي يعتقد انه اصبح من الضروري اعلان ترشحه رسمياً لرئاسة الجمهورية، خلافاً لما سبق انتخاب الرئيس ميشال عون ورافقه، يظهر الموقف الشيعي اليوم متماسكاً تماماً مع فرنجيه. ما حدث عام 2016 سجّل سابقة افتراق الثنائي في استحقاق دستوري في حجم انتخابات رئاسة الجمهورية، بأن حجب برّي اصوات كتلته عن المرشح الوحيد الذي خاض حزب الله معركته طوال سنتين ونصف سنة الى ان انتخب. من ذلك تفسير ما قاله رئيس المجلس قبل ايام عندما كشف ان فرنجيه مرشح الثنائي، انه اختصر المهل الطويلة الآجال للزعيم الزغرتاوي كي يتقدم بترشحه. العلامة المباشرة بعد الآن ان لا ورقة بيضاء يضعها الثنائي في صندوقة الاقتراع على غرار الجلسات الاحدى عشرة، وذروتها الاولى في 29 ايلول بـ63 ورقة بيضاء. ذلك ما فسّر ايضاً سر تكتم فرنجيه الذي لا يترشح سوى للجلسة التي يُنتخب فيها.

2. قطع برّي بأمر واقع آخر. بعدما قال ان الاستحقاق الرئاسي يدور من فوق الطاولة ومن تحت من حول فرنجيه وقائد الجيش العماد جوزف عون كما لو ان لا ثالث لهما في حسبان الثنائي الذي يتصرف على أن الخيار امامه هو احدهما، اخرج عون للتو من النزال عندما افصح عن تعذر انتخابه من دون تعديل دستوري. عندما يصعب على حكومة الرئيس نجيب ميقاتي الإجتماع بلا موافقة مسبقة من حزب الله واطلاعه سلفاً على جدول اعمال الجلسة كي يوافق على التئامها، ويصعب عليها استعادة ثلثها المسيحي المقاطع لها والطاعن في دستورية جلساتها، يمسي من المحال اكثر وصولها الى لحظة تقرر فيها التقدم بمشروع قانون دستوري لتعديل المادة 49 من الدستور، بمبادرة منها على الاقل، في ظل انقسامها وفي غياب رئيس الجمهورية المعني بحالة مشروع القانون الدستوري بمرسوم الى البرلمان عملاً بالمادة 76، فكيف عندما يناهض الثنائي الشيعي في الاصل انتخاب قائد الجيش.

جزم رئيس المجلس سلفاً بما لن يُقدم عليه ثانية وهو تكرار سابقة 2008 بانتخاب الرئيس ميشال سليمان بلا تعديل دستوري. طوى موقفه هذا، الى حجته في استحالة التعديل الدستوري، تأكيداً سياسياً اكثر ثباتاً ووضوحاً هو ان قائد الجيش لن يكون في اي وقت مرشح الثنائي الذي يضع سلفاً على طاولة التفاوض مع الغرب اوراقه المعوّل عليها فيه: ان يقول من الآن مَن لا يريده ومَن يتمسّك به.

3. مع ان الابواب تبدو موصدة في ما قاله برّي بحصر الخيار بفرنجيه، بيد انها ليست كذلك تماماً. ترك لها شقاً يمر فيه الهواء بتحدثه عن الدافع الذي يحمله على تحديد موعد الجلسة الثانية عشرة، وهو إما التوافق على مرشح واحد او الذهاب الى تنافس مرشحيْن او اكثر. بذلك، الى ان يصير الى التوافق على اسم ثان او ثالث، ليس في حسبان الثنائي الشيعي سوى فرنجيه على انه مرشحه التوافقي الذي يرى رئيس المجلس انه «الشخصية المارونية الوحيدة غير المسكونة بهواجس الماضي القادرة على التواصل مع الافرقاء جميعاً في الداخل ومع الطوائف جميعاً والقادر على التواصل مع الخارج».

4. بات الاستحقاق الرئاسي يواجه الآن صنفين من الفيتوات يتعذر كسر اي منهما: في مقابل الفيتو الشيعي على قائد الجيش، ثمة فيتو مسيحي على فرنجيه. كلاهما يراهن على الغائه الآخر، فيما بعض ثالث يراهن على يتبادل المرشحان المستعصيا الوصول الالغاء فيسقطان في آن.

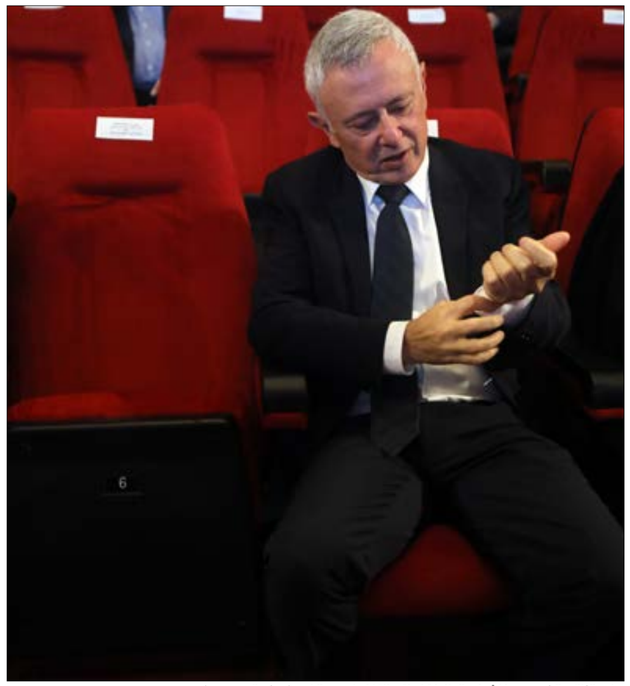

وضع الثنائي الشيعي سلفاً على الطاولة اوراقه للتفاوض مع الغرب (هيثم الموسوي)

على الحافة

من يطمئن (نفسياً) في زمن الكوارث؟

حبيب معلوف

بين الكوارث الطبيعية والكوارث البيئية، خيط تصعيد إنساني لا تُحمد نتائجه. تاريخياً، كانت الكوارث الطبيعية نادرة جداً على المستوى العالمي. وكان الإنسان الذي صُنّف بـ«البدائي» يعرف كيف يتجنّبها. أما كوارث المناخ فقد تصبح (أو قد باتت) شبه يومية. ليس الفرق بين الطبيعية وتلك البيئية، أن الثانية هي من مسؤولية الإنسان بنسب عالية جداً، بل بأنّ وتيرتها متفاقمة ومتصاعدة أيضاً.

أن يشعر الإنسان بعد كلّ كارثة مناخية بأنّه هو المسؤول، شيء جديد على النفس البشرية، بعدما ظنّ طويلاً أن الكوارث من الطبيعة، هي قضاء وقدر، وهي فوق طاقة الإنسان وقدرته وإرادته. قد تصبح سيكولوجية الكوارث البيئية عندئذ غير سيكولوجية الكوارث الطبيعية. سلوكيات الإنسان وردّات فعله حيالها ستختلف كثيراً، وتأخذ اتجاهات غير متوقّعة تماماً من علم النفس التقليدي بفروعه المختلفة. أيّ اتجاهات ستأخذ؟ أي فروع جديدة يُفترض أن تُفتح؟ وماذا تتناول؟ القلق البيئي؟ الكآبة البيئية؟ الغضب البيئي؟ أم الذنب البيئي؟

هل سيتعامل علم نفس الكوارث مع كلّ نوع من أنواعها، أم سيكون هناك اتجاه شمولي على طريقة الطب العام؟ ثم كيف يمكن أن يدرس عالم النفس الأثر النفسي لتغيّر المناخ على سبيل المثال، إذا كان المريض لا يعرف مشكلته بعد ولا مسؤولياته؟

أن يكون الإنسان مسؤولاً عن الكوارث المناخية الجديدة، يعني أن يشعر بـ«عقدة ذنب»، حسب التعابير المستخدمة في علم النفس. عقدة تحمل بعداً تاريخياً، بالإضافة إلى تلك الفردية. ماذا يعني ذلك؟ هل على علم النفس أن يفتح فرعاً لعلم نفس تغيّر المناخ؟ أي تغيّر في النفس سيحصل مع تغيّر المناخ؟ هل تساهم الكوارث المناخية في إعادة الإنسان إلى رشده؟

فإذا كانت الظواهر المناخية المتطرّفة ناجمة عن سلوكيات متطرّفة عند الإنسان، مثل خرق الغلاف الأرضي والطبقات الجيولوجية للوصول إلى الوقود الأحفوري وحرق موادّ تشكّلت عبر ملايين السنين بمئتي سنة، والتنقيب عن المواد والأتربة النادرة، وخرق الفضاء، وجدار الصوت، ومناطحة السحاب في أساليب البناء، ومسابقة سرعة الضوء، واستخدام المبيدات لإبادة أنواع أخرى، وتفكيك الذرة، وسدّ مجاري المياه، والتلاعب بجينات الكائنات، وابتداع ما يُسمى «الذكاء الاصطناعي»... فإذا كانت كلّ هذه السلوكيات الإنسانية المتطرّفة هي التي تسبّبت بالمظاهر المناخية المتطرّفة مثل ارتفاع درجات الحرارة والفيضانات وذوبان الجليد وزيادة التصدّعات والزلازل... فهل تساهم المشاكل النفسية الناجمة عن الكوارث الجديدة بخلق إنسان سويّ جديد، أكثر تصالحاً مع الطبيعة ونفسه؟

في الفترة الأخيرة، طُرح سؤال مركزي بدا ملحّاً في زمن الكوارث من الناحية النفسية: من عليه أن يطمئن الناس؟ هل هو عالم النفس، أم المعالج النفسي، أم عالم الجيولوجيا؟ وكيف يتصرّف الإعلام مع هذه الحالة؟ بمن يستعين؟ وكيف ينقل المعرفة عن أشياء لا يعرف عنها شيئاً؟ أسئلة حساسة، لو تمّت مناقشتها جيداً في المعاهد والجامعات ومراكز الأبحاث لما وصلنا إلى حالة الفوضى التي نعاني منها مع كلّ كارثة، عندما يحتل الشاشات المنجّمون والدجّالون ومنتحلو الصفة، بدل العلماء الذين لا يحبون الظهور؟

لا يمكن فهم الأثر النفسي للكوارث، إلا إذا عرفنا كيف يفهم الناس الكوارث وحسب معلوماتهم عنها ومصدر هذه المعلومات. من الإعلام، أم من مراكز الأبحاث والباحثين والمختصّين... وهنا تطرح إشكاليات كثيرة حول توجهات مراكز الأبحاث، والكليات المتخصّصة، ومصادر تمويل البحث العلمي، وسوق العمل وكيفية التعامل مع الموارد... ولم يتنبه الإعلام في لبنان كما حول العالم إلى أن الأبحاث (والباحثين) حول الكوارث الكبرى وكيفية فهمها قليلة جداً، وذلك لأن المعاهد التي تدرّس علم الجيولوجيا لطلابها، على سبيل المثال، تنتهي بهم اختصاصاتهم إلى قطاعات مطلوبة في السوق (وغير مستحبّة بيئياً وأخلاقياً) عند كبار المستثمرين في الحفر والصناعات الاستخراجية للوقود الأحفوري والأتربة النادرة والمياه الجوفية... ولذلك لم يتقدّم علم الزلازل كثيراً كعلم على سبيل المثال! وهذا ما يفسّر أيضاً هذه الفوضى في المعلومات والخبراء، ويطرح إشكاليات ومسؤوليات أخرى تتعلق بكيفية التمييز بين المعلومات الخاطئة والمضلّلة، وتلك التي تخلط بين الوقائع والتكهنات، بالإضافة إلى تلك المستثمرة في أي اتجاه، حتى في الكوارث؟

ليست وظيفة العلماء ومراكز الأبحاث، أو مراكز الرصد والتسجيل أن تطمئن. ليس هناك من يستطيع التنبؤ بالكوارث كالزلازل والفيضانات لناحية تعيين موعد لها! وعلى الإعلام أن يتدرّب ويدرس ويتعلم كيفية التعامل مع الكوارث وكيفية الاستعانة بالمختصّين واختيار أصحاب الخبرة. كما على العلماء، الذين يفترض أن يكونوا قد نشروا أبحاثاً كثيرة عن المواضيع التي يتحدثون عنها (بعد مراجعة الأقران)، وأن يتنبّهوا إلى ضرورة التقيّد باستخدام لغة علمية وتعابير محدّدة دون زيادة أو نقصان ودون مبالغات. ثم لماذا الافتراض أن وظيفتهم الطمأنة؟ قد تكون الكوارث فرصة لزيادة القلق عند من تسبّب بها، كلّ حسب حجمه، من أجل تصحيح المسار. وهذه قد تكون مهمة فلاسفة العلم أكثر من العلماء، أنفسهم. ثم إن العلماء الحقيقيين هم الذين يتبنون تعريف «الحقيقة العلمية» بأنها «الحقيقة القابلة للنقض»، والنقد طبعاً. وهذا ما يجعلهم متحفّظين دائماً، قليلي الكلام وغير مطمئنين هم أنفسهم، وغير حازمين وجازمين، يتعطشون إلى من ينقضهم لكي يتأكدوا هم أنفسهم من حقيقة ما يقولون.

لا شك أن نقل الإعلام لمشاهد انهيار أبنية بمن فيها، يترك آثاراً نفسية مدمّرة قد تدفع إلى الاكتئاب أو الجنون والانتحار... وأننا قد نصل إلى النتيجة نفسها من ارتفاع درجات حرارة الأرض. ولكن قد يختلف المشهد بين دواعي الهرب من المنزل من أجل النجاة من زلزال، والدخول إلى المنزل من أجل التبريد والتكيّف للهرب من الحرّ. إلا أننا في النهاية، عندما نشغّل مكيّفات العالم، إذا نجحنا، سنتسبّب بكارثة أكبر. ويصبح السؤال عندها هل نحتاج إلى علم نفس التكيّف أم إلى فلسفة وجود جديدة؟!

تقرير

الجامعات الخاصّة تطعن في ضرائب «غير مبرّرة»

فاتن الحاج

لا تزال 13 جامعة خاصة تنتظر مصير الطعن، الذي تقدّمت به أمام مجلس شورى الدولة في 31 كانون الثاني الماضي، لإبطال قرارات وزير المال في حكومة تصريف الأعمال، يوسف الخليل، والمتصلة بموازنة عام 2022 وقانون ضريبة الدخل والمختصّة بفرض ضرائب عشوائية جديدة على المكلّفين في القطاع الخاص، ومنها الجامعات الخاصة، ووقف تنفيذها، بسبب تجاوزها حدّ السلطة.

لكن لماذا تحرّكت الجامعات ما دامت تقتطع الضرائب من حساب الموظفين وليس من جيبها الخاص؟ تقول رئيسة جامعة الحكمة، لارا البستاني، إن أحد أسباب تقديم المراجعة هو «مخالفة قرارات وزير المال (القرار الرقم 2022/686 والقرار الرقم 2023/2 والقرار الرقم 2023/3)، القانون وتحديداً القرار 1/686 تاريخ 2022/11/23، الذي أعطى مفعولاً رجعياً للمادة 35 من قانون الموازنة من دون أن تتضمن المادة أي مفعول رجعي». وتشير إلى أننا «لا نزال نثق بالقضاء، ولا سيما أن غالبية الجامعات لديها كليات حقوق، وحان الوقت لأن نقف إلى جانب الأساتذة والموظفين الذين خسرت رواتبهم الكثير من قيمتها الشرائية، وبالتالي فإن هذه القرارات تشكل عبئاً لا يُحتمل على الأجراء وأفراد الهيئة التعليمية المتوجب إعادة الاقتطاع من رواتبهم بمفعول رجعي، ولا سيما في ظلّ الظروف الاقتصادية القاسية».

رفع الأقساط؟

ليس هذا فحسب، بل إن الأمر، كما قالت، يؤثر أيضاً على الطلاب بطريقة غير مباشرة، باعتبار أن تحسين وضع الأساتذة والموظفين سينعكس حتماً ارتفاعاً في الأقساط، وخصوصاً أن المساعدات الخارجية التي تتلقاها الجامعات متواضعة، وإن تفاوتت بين جامعة وأخرى. وسألت: «ما معنى أن تفرض الدولة علينا دفع ضريبة غير منطقية وغير مبرّرة على أموال وهمية؟».

وفي التفاصيل، عدّلت المادة 35 من قانون الموازنة الفقرة الأولى من المادة 63 من قانون ضريبة الدخل، بحيث أوجبت على ربّ العمل، أو إدارة الجامعة، أن يقتطع الضريبة من الرواتب والأجور التي يدفعها للأجير بالدولار الأميركي، ويؤدي المبالغ المقتطعة إلى الخزينة بالليرة اللبنانية، وذلك بالقيمة الفعلية التي تحدّد بموجب قرار يصدر عن وزير المال ومصرف لبنان.

(مروان بو حيدر)

وبحسب محامي الجامعة الأنطونية، جهاد بو نادر، فإن التحديد لهذه القيمة، المنوط بوزير المالية، لا يمكن أن يكون إلا بالنسبة إلى الرواتب والأجور التي تُدفع بتاريخ لاحق لقانون الموازنة، في حين لا يمكن

> **تلوّح الجامعات برفع الأقساط لتسديد الضرائب المفروضة في قرارات «المالية»**

الرواتب والأجور التي اقتُطعت وسُدّدت قبل صدور القانون، أن تكون مشمولة بالمادة 35.

ومعلوم أن إدارة الجامعة لا تقتطع هذه الضريبة من جيبها الخاص، إنما من حساب الأجير وتدفعها لوزارة المال على أربعة فصول. وقد أوجب القانون عليها أن تقوم هي باقتطاعها عند دفع الرواتب والأجور وتسديدها إلى وزارة المال عن الأجراء. هذا يعني أن الجامعات التي دفعت أو صرّحت عن ضريبة الرواتب والأجور عن الفصول الأول والثاني والثالث وفقاً لأحكام القانون القديم، تكون قد طبّقت، بحسب بو نادر، أحكام القانون الصادر حينها وحازت حقوقاً مكتسبة في ظله، لا يمكن للقانون الجديد التعرض لها ، ولا سيما أنه لم يتضمن نصاً على الرجعية في المادة 35، ولا يعود لوزير المال الحق بإصدار قرار مخالف.

ضريبة بمفعول رجعي!

ولتوضيح المسألة، وعلى افتراض أن أحد الأجراء قد حدّد راتبه بالدولار الأميركي بمبلغ 1,000 دولار، وعلى افتراض أن إحدى الجامعات قد اقتطعت من هذا الأجير الضريبة المتوجبة عن الفصول الأول والثاني والثالث قبل صدور قانون الموازنة وسدّدتها لوزارة المال، فإن القيمة الفعلية للراتب بالليرة اللبنانية كانت 1,500,000، وبالتالي فإن الضريبة حينها كانت تُدفع وفقاً لقيمة الراتب المذكور.

إلا أن القرار الصادر عن وزير المالية لتطبيق مفاعيل المادة 35 حدّد القيمة الفعلية بالليرة اللبنانية بحسب سعر صيرفة، قبل تعديله لتصبح الضريبة 8,000 ليرة، وبالتالي فإن القيمة الفعلية للراتب المذكور وفق قرار وزير المال أصبحت نحو 30,000,000 ليرة (سعر صيرفة حينها) قبل تعديله لتصبح الضريبة 8,000,000 ليرة.

هكذا، فإن الضرائب المقتطعة على الراتب وفقاً لأحكام المادة 35 يتوجب دفعها عن الأجور المقبوضة بتاريخ لاحق لصدور قانون الموازنة، في حين أن وزير المال قد أراد بقراره إعادة اقتطاع الضرائب من رواتب الأجراء السابقة التي جرى اقتطاع الضرائب عنها وتسديدها قبل صدور القانون الجديد، وذلك بمفعول رجعي وخلافاً لأحكام المادة 35.

ويضيف بو نادر أن القرار غير عملي وغير قابل للتطبيق في بعض حالاته، ومن بينها الحالات التي يكون فيها الأجراء الذين اقتُطعت الضريبة من رواتبهم قد تركوا العمل ولا يعود بالتالي لأرباب العمل والجامعات القدرة على اقتطاع الضريبة من رواتبهم بمفعول رجعي.

من تقدّم بالطعن؟

باسم رابطة جامعات لبنان، تقدّمت 13 جامعة خاصة بطعن في قرار وزير المالية هي: الجامعة الأميركية، الجامعة اللبنانية الأميركية، جامعة القديس يوسف، الجامعة الأنطونية، جامعة الحكمة، جامعة سيدة اللويزة، جامعة الروح القدس الكسليك، جامعة بيروت العربية، جامعة البلمند، جامعة هايكازيان، الجامعة اللبنانية الكندية، جامعة العائلة المقدسة وجامعة طرابلس.

حزب الله يشيّع القائد الجهادي أسد صغير

شيّع حزب الله وجمهور المقاومة، أمس، أحد قادته الجهاديين، أسد محمود صغير، المعروف بـ«الحاج صالح»، الذي وافته المنية بعد صراع مع المرض الخبيث. وقد نعاه الحزب في بيان ذكر فيه أن صغير «ارتحل بعد صراع مع المرض خاتماً تاريخاً جهادياً كبيراً عرفته ساحات العطاء والتضحية». الحاج صالح من مواليد عام 1968، التحق بصفوف المقاومة الإسلامية منذ انطلاقتها، وربطته علاقة عميقة بالقائدين عماد مغنية ومصطفى بدر الدين، وكان عمله في الخفاء، وخصوصاً أنّه تولى مسؤوليات عدة في ملفات شديدة الحساسية ضمن الصراع المفتوح بين المقاومة والعدو. القائد أسد صغير، الذي أدّى أدواراً كبيرة خلال فترة التسعينيات في العمليات العسكرية ضد الاحتلال الإسرائيلي، وخلال حرب تموز في عام 2006، تولّى مسؤولية ملفات أمنية متعددة مع بداية الهجمة التكفيرية الإرهابية على سوريا، بالتنسيق مع الدولة السورية.

(الأخبار)

قصّة أوّل صهيوني عربي مُجاهر في أميركا: عن فؤاد عجمي [3]

أسعد أبو خليك *

هذه مراجعة نقديّة لكتاب صدر لفؤاد عجمي (لبناني من أرنون في جنوب لبنان) بعد وفاته، بعنوان «عندما فشل السحر: مذكّرات لطفولة لبنانيّة، عالقة بين الشرق والغرب»، والصادرة عن دار نشر «بومباردير» (لم أسمع بها من قبل).

سبق الحديث في الحلقة الماضية عن علاقة عجمي بـ، وزياراته لإسرائيل، والتي أسهب المؤرّخ الإسرائيلي، مارتن كريمر، في سردها في فصل «فؤاد عجمي يذهب إلى إسرائيل» في كتاب «الحرب على الخطأ: إسرائيل والإسلام والشرق الأوسط» (ورد خطأ في العدد الماضي في اسم الكتاب «الحرب على الإرهاب»). رافق كريمر صديقه وأستاذه عجمي في زيارة لمقابر الجنود الإسرائيليّين في فلسطين المحتلّة وكان عجمي صامتاً بخشوع، بحسب وصف كريامر.

الكتاب الذي بين أيدينا صادم لقُرّاء العربيّة ومُبهر لقُرّاء الإنكليزيّة بين الصهاينة. هذا رجل تحرّر من مشاعر الراي العام العربي وأحاسيسه في سنّ مبكرة. القضايا العربيّة لم تعنه يوماً. قضيّة فؤاد عجمي هي الخروج من سجن الفقر في حي الكرنتينا حيث نشأ وعاش تحت سقف من الزنك إلى عالم حفلات كبار القوم في واشنطن ونيويورك. معركته معركة شخصيّة: تسلّق السلّم الطبقي والتنصّل من ماضٍ أثقله بفقره ومعاناته وحرمانه. عجمي هو العربي الوحيد الذي انطقع لنحو عقد من الزمن عن زيارة بلده بعد وصوله إلى أميركا بهدف الدراسة في «كليّة شرق أوريغون». وأسلوب عجمي الفائق المِيلودرامية يملأ صفحات الكتاب ويفيض بالتنميط الاستشراقي عن بني جلدته. تعميمات غير علميّة عن ملايين من البشر، لكن هذا تماماً ما أحبّه فيه المستشرقون والسياسيّون الصهاينة في أميركا (هو ظاهرة أميركيّة محض، ولم تنتقل إلى أوروبا أو غيرها من البلدان، مع أن دولاً خليجيّة بدأت باكتشافه قبل وفاته حيث دعي لحضور مؤتمرات). صهاينة واشنطن ونيويورك اكتشفوه. إنه الملوّن الذي لا يتورّع عن ذمّ الملوّنين الأسود والأسمر وتبجيل اللون الأبيض. كم يحب العنصريّون البيض سماع ذلك.

تبدأ سردية السيرة الذاتيّة لعجمي بحكاية عن فتاة اسمها «دلال» (أضع الاسم بين مزدوجين لأنني أشكّك في الرواية من أساسها كما سيظهر أدناه). وقعت «دلال» ضحيّة «جريمة شرف»، هو يقول. و«جرائم الشرف» ليست حكراً على المجتمعات العربيّة والإسلاميّة كما روّج مستشرقون، عرب وغربيّون. جرمين تيلبون كتبت كتاب «جمهوريّة أولاد العم: قمع النساء العالمي».

> لا يمكن لأيّ عربي أو غربي أن يقحم في كتاباته إشارة إلى الشائعات، لكنّ ضوابط ومعايير علم الاجتماع والكتابة الغربيّين تتساهل مع الخبير المحلّي

> هذا التعميم عن اللغة العربية (من قبل وبعد كتاب «العقل العربي» لباتاي) مضحك لأن ليس هناك من سمة جامدة عن اللغة

أنا لم أسمع في كل حياتي عن قصّة «جريمة شرف» في جنوب لبنان. لكنّ عجمي يفتتح كتاب سيرته الذاتيّة عن سنواته في لبنان بقصّة عن «جريمة شرف» (الجريمة جريمة، وصفة «الشرف» تهدف إلى التخفيف من الجرم، وكانت قوانين في الشرق والغرب تلحظ أسباباً تخفيفيّة في حالاتها). والجرائم ضد النساء في أميركا من أعلى نسب الجرائم ضد النساء في العالم، لكنّ «واشنطن بوست» و«نيويورك تايمز» لا تكرّس صفحاتهما الأولى لقصة عن جريمة ضد المرأة إلا إذا جرت في باكستان أو الهند أو في بلد عربي. وينثر عجمي حول وفي المقالة الاستشهاد بالأمثال الشعبيّة التي ترشح النظرة الغربيّة إلى العربي: إن العربي محتال ونصّاب وكاذب ومنافق. هذا أسلوب المستشرق الإسرائيلي، رفائيل باتاي، في كتابه «العقل العربي»، والكتاب منبوذ في علم الاجتماع الغربي لكنّ الصحافي الأميركي، سيمور هرش، فضح الحكومة الأميركيّة في مقالة في «نيويوركر» في عام 2004، وقال إن القادة العسكريّين والمدنيّين اعتمدوا على الكتاب العنصري كدليل، أو «إنجيل المحافظين الجدد» بحسب وصف هرش. الكتاب يقول عن العرب إنهم يمتنعون عن القيام بأعمال يمكن «أن توسخ الأيدي» ويقول إن «الهوس الكلي بالجنس في العقل العربي يتجلّى» أو إن العربي عندما يُستثار «يصبح خارج السيطرة وعدائيّاً». هذا هو نفس نمط عجمي في الحديث عن العرب.

يستشهد عجمي بأقوال شعبيّة مثل «الحيط بالحيط» ويقول إنه يعبّر عن الخوف من عالم قديم (ص. 8) أو «قبّل اليد التي لا تستطيع أن تواجهها» (والواضح أن معلومات عجمي من طفولته باتت مشوّهة فهو يغيّر من الأمثال ويعيد صياغتها من ذاكرته). وكان عالم الاجتماع السوري، حليم بركات، قد فنّد منهج باتاي وغيره من العنصريّين في كتابه عن «المجتمع العربي المعاصر»، عندما أوضح أن الثقافة العربيّة الشعبيّة غنيّة إلى درجة أنه لكلّ مثل عربي هناك مثل آخر يعارضه ويدحضه. هل «الأقارب عقارب» مثلاً، أم «أنا وأخي على ابن عمّي وأنا وابن عمّي على الغريب»؟ (والمثل الأخير هو لازمة في الكتابات الاستشراقيّة التنميطيّة عن العرب). ويتحدّث عجمي عن الخوف المستشري من المجهول، مع أن أهل لبنان، من جبله إلى جنوبه، سافروا واستكشفوا عوالم جديدة في أكثر من قارّة. والثقافة العربيّة تحمل مضمون «اطلبوا العلم ولو في الصين» (ويقول البيهقي عن الحديث النبوي هذا إن «متنه مشهور وأسانيده ضعيفة»).

وجعل عجمي من شخصيّة «دلال» نموذجاً أنثويّاً (من دون أن يدري على الأرجح) عن شخصيّة خليل الكافر لجبران خليل جبران في «الأرواح المتمرّدة». «دلال» ثائرة أكثر من ثوّار بوليفيا و«الرينغ» في بيروت. «دلال»، حسب وصف فؤاد عجمي، متمرّدة على من دون دون قضيّة واضحة. يقول عنها في التمهيد السردي لمقتلها على يد أمّها إنها لم تحبّ أسماء عائلتها وقريتها. وإنها تذمّرت من «أوشامهم ومن تجاعيدهم ومن وجوههم باسنانها المفقودة، ومن صلواتهم ومن وضوئهم التي تسبق الصلاة. واكثر من ذلك كلّه، تذمّرت من الروائح التي التصقت بالعجائز من النساء. كانت تعتقد انه كانت لديهنّ رائحة خاصّة» (ص. 9). لو أن كاتباً أسود كتب ذلك عن النساء السود، لكانت هناك اعتراضات ولكانت دور النشر، حتى تلك التي لم أسمع بها، قد تمنّعت عن النشر. لكن ما قصّة «دلال» وما أسباب شكواها؟ حسب خيال عجمي، هي كانت تعترض على الروائح الكريهة لنسوة الجنوب اللبناني في الوقت الذي كانت تعترض أيضاً على اغتسالهنّ للوضوء. ماذا كانت تريد «دلال» من نسوة الجنوب؟ حتى تجاعيد وجوه النسوة العجائز ضايقتها؟ وهل يريد منا أن نصدّق أن شكواها كانت سبب قتلها بالإضافة إلى تلميحات عن سلوكها من قبل مخيال عجمي الذكوري؟ لا، ويزعم عجمي أن «دلال» كانت تعترض عندما كانت النسوة يقترنن منها لتقبيلها. ثم ينسب عجمي قصّته عن «دلال» إلى قريبة لها، بعد أن يصف القريبة بأنها «غير مقسّطة». وعندما اقتُرح على «دلال» أن تتزوّج بابن صديق لأمها سارعت إلى وصفه بالمغفّل. هذا ما يريدنا عجمي أن نصدّقه، لا بل هو لا يكترث لتصديقنا. كل ما يكترث له هو تصديق الرجل الأبيض لتعميماته وتنميطاته الاستشراقيّة، وأيضاً لنتاج خياله العنصري عن نسوة الجنوب، وعن العرب أجمعين. وفي الوقت الذي يخلص عجمي إلى تصوير خاتمة حياة «دلال» على أنها نتاج تزمّت مقيت لأهل الجنوب، فإنه لا يتورّع عن القول إن نسوة الجنوب كنّ يمارسن الجنس خارج زيجاتهن وبكلّ حريّة مطلقة، وكنّ يستعملن «دلال» (فقط، «دلال»، لماذا «دلال»؟) كحجّة للغياب عن المنزل. لكن، إذا كانت هناك هذه الحريّة الجنسيّة في الجنوب، فلماذا كان سلوك «دلال» فضائحيّاً إذاً؟ ويقول عجمي إن «دلال» كانت تضحك لوضع الأزواج المخدوعين. لكن لماذا كانت «دلال» هذه تقبل أن تتورّط في مساعدة تلك النسوة اللاتي كنّ يُخفين كراهية شديدة نحوهم؟ يصفّ عمّ «دلال» فيقول عنه إنه كان يزهو بنسائه وإنه أغوى «ليلى» المثيرة جنسيّاً وإنه في ذلك انتصر على منافسيه. كان الجنوب اللبناني في خيال عجمي فيلماً بورنوغرافيّاً. لا، ويقول إن «أم حسن» ذات البشرة الفاتحة مارست «خياراتها» هي أيضاً. (يظن عجمي أن الكنية في الجنوب اللبناني للرجل باسم الابن البكر، لكن كنية الزوجة هي فقط، زوجة فلان، أي أنه لا يعلم أن كنية زوجة أبو حسن هي أم حسن وليس زوجة أبو حسن كما يرد في الكتاب). يقول إن رجلَيْن اثنيْن، أو ثلاثة (لاحظوا دقّة وصف عالم الاجتماع، فؤاد عجمي الذي نال وساماً في معرفة الشرق الأوسط من جورج دبليو بوش نفسه) كانوا من نصيبها. لا، ويضيف عالم الاجتماع هذا، «وكانت هناك شائعات» (هذا التوثيق العلمي الأكاديمي من مريد لبرنارد لويس) أن أم حسن (أو زوجة أبو حسن، وفق الخبير المحلّي، فؤاد عجمي) كانت تنفق على حريمها، من الرجال. يقول إن «دلال» كانت تعلم أن أبو حسن كان «ديكاً» و«ديوثاً» في نفس الوقت.

يقول إن نساء الجنوب شاهدنَ «دلال» وهي تغادر شققاً مفروشة في شارع الحمراء، يتحدّث عجمي عن لبنان في الأربعينيّات والخمسينيّات، أي قبل أن يصبح شارع الحمراء ما أصبح عليه في أواخر الستينيّات والسبعينيّات. ثم كيف استطاعت نسوة الجنوب القدرات وذوات الروائح النتنة، بحسب وصف الخبير المحلّي المفتتن بالغرب، أن يرين «دلال» وهي تدخل وتغادر شققاً مفروشة في شارع الحمراء (عندما كان الشارع أجرد). هل استعنّ من منازلهن في الجنوب اللبناني بمنظار «هِبل» يومها؟ يقول إن «دلال» رفضت ما اتُّهمت به من قصص جنسيّة حرّة. لكنّ الرواية لا تتسق. لماذا اعترض الجنوبيّون على المسلك الجنسي لـ«دلال» وكل أهل الجنوب، حسب وصفه، كانوا مشاركين في حفلة «أورجي» (أو جنس جماعي)؟ وتمّ تزويج «دلال» سترًا للفضيحة وطبعاً، كي يُضفي عجمي على الرواية رونقاً محليّاً يبهر المستمع الغربي في وحسي مقاهي الحكواتيّة في واشنطن ونيويورك، فإن اسم الزوج السعيد هو «علي» (قد يكون عجمي قد اختار بين اسمَيْ علي وحسين قبل أن يستقرّ على اسم علي). وإذا لم يثبت لكم فؤاد عجمي أن الزوج هو شيعي بدليل أن اسمه هو «علي» (كان اسم خال أمّي، البيروتيّة السنيّة، هو علي، ووالد صائب سلام كان «أبو علي») فإنه يضيف دليلاً آخر على شيعيّة الزوج المذكور، إذ يقول: إن «علي» كان «يتحدّث باللكنة الشيعيّة للجنوب» (ص. 11). أي إن للجنوب اللبناني لكنات متعدّدة تتعدّد حسب الطائفة. هذه أوّل مرّة أسمع بلكنة لطائفة لا لجهة أو منطقة. ويضيف أن «علي» عجز أن يتحدّث الفرنسيّة مع لفظ الراء كغين، وأن هذا كان يُعتبر سقطة طبقيّة في المجتمع اللبناني (بالمناسبة، لم أن شكواها كانت سبب قتلها بالإضافة إلى تلميحات عن سلوكها من قبل مخيال عجمي الذكوري؟ لا، ويزعم عجمي أن «دلال» كانت تعترض عندما كانت النسوة يقترنن منها لتقبيلها. ثم ينسب عجمي قصّته عن «دلال» إلى قريبة لها، بعد أن يصف القريبة بأنها «غير مقسّطة». وعندما اقتُرح على «دلال» أن تتزوّج بابن صديق لأمها سارعت إلى وصفه بالمغفّل. هذا ما يريدنا عجمي أن نصدّقه، لا بل هو لا يكترث لتصديقنا. كل ما يكترث له هو تصديق الرجل الأبيض لتعميماته وتنميطاته الاستشراقيّة، وأيضاً لنتاج خياله العنصري عن نسوة الجنوب، وعن العرب أجمعين. وفي الوقت الذي يخلص عجمي إلى تصوير خاتمة حياة «دلال» على أنها نتاج تزمّت مقيت لأهل الجنوب، فإنه لا يتورّع عن القول إن نسوة الجنوب كنّ يمارسن الجنس خارج زيجاتهن وبكلّ حريّة مطلقة، وكنّ يستعملن «دلال» (فقط، «دلال»، لماذا «دلال»؟) كحجّة للغياب عن المنزل. لكن، إذا كانت هناك هذه الحريّة الجنسيّة في الجنوب، فلماذا كان سلوك «دلال» فضائحيّاً إذاً؟ ويقول عجمي إن «دلال» كانت تضحك لوضع الأزواج المخدوعين. لكن لماذا كانت «دلال» هذه تقبل أن تتورّط في مساعدة تلك النسوة اللاتي كنّ يُخفين كراهية شديدة نحوهم؟ يصفّ عمّ «دلال» فيقول عنه إنه كان يزهو بنسائه وإنه أغوى «ليلى» المثيرة جنسيّاً وإنه في ذلك انتصر على منافسيه. كان الجنوب اللبناني في خيال عجمي فيلماً بورنوغرافيّاً. لا، ويقول إن «أم حسن» ذات البشرة الفاتحة مارست «خياراتها» هي أيضاً. (يظن عجمي أن الكنية في الجنوب اللبناني للرجل باسم الابن البكر، لكن كنية الزوجة هي فقط، زوجة فلان، أي أنه لا يعلم أن كنية زوجة أبو حسن هي أم حسن وليس زوجة أبو حسن كما يرد في الكتاب). يقول إن رجلَيْن اثنيْن، أو ثلاثة (لاحظوا دقّة وصف عالم الاجتماع، فؤاد عجمي الذي نال وساماً في معرفة الشرق الأوسط من جورج دبليو بوش نفسه) كانوا من نصيبها. لا، ويضيف عالم الاجتماع هذا، «وكانت هناك شائعات» (هذا التوثيق العلمي الأكاديمي من مريد لبرنارد لويس) أن أم حسن (أو زوجة أبو حسن، وفق الخبير المحلّي، فؤاد عجمي) كانت تنفق على حريمها، من الرجال. يقول إن «دلال» كانت تعلم أن أبو حسن كان «ديكاً» و«ديوثاً» في نفس الوقت.

يقول إن نساء الجنوب شاهدنَ «دلال» وهي تغادر شققاً مفروشة في شارع الحمراء، يتحدّث عجمي عن لبنان في الأربعينيّات والخمسينيّات، أي قبل أن يصبح شارع الحمراء ما أصبح عليه في أواخر الستينيّات والسبعينيّات. ثم كيف استطاعت نسوة الجنوب القدرات وذوات الروائح النتنة، بحسب وصف الخبير المحلّي المفتتن بالغرب، أن يرين «دلال» وهي تدخل وتغادر شققاً مفروشة في شارع الحمراء (عندما كان الشارع أجرد). هل استعنّ من منازلهن في الجنوب اللبناني بمنظار «هِبل» يومها؟ يقول إن «دلال» رفضت ما اتُّهمت به من قصص جنسيّة حرّة. لكنّ الرواية لا تتسق. لماذا اعترض الجنوبيّون على المسلك الجنسي لـ«دلال» وكل أهل الجنوب، حسب وصفه، كانوا مشاركين في حفلة «أورجي» (أو جنس جماعي)؟ وتمّ تزويج «دلال» سترًا للفضيحة وطبعاً، كي يُضفي عجمي على الرواية رونقاً محليّاً يبهر المستمع الغربي في وحسي مقاهي الحكواتيّة في واشنطن ونيويورك، فإن اسم الزوج السعيد هو «علي» (قد يكون عجمي قد اختار بين اسمَيْ علي وحسين قبل أن يستقرّ على اسم علي). وإذا لم يثبت لكم فؤاد عجمي أن الزوج هو شيعي بدليل أن اسمه هو «علي» (كان اسم خال أمّي، البيروتيّة السنيّة، هو علي، ووالد صائب سلام كان «أبو علي») فإنه يضيف دليلاً آخر على شيعيّة الزوج المذكور، إذ يقول: إن «علي» كان «يتحدّث باللكنة الشيعيّة للجنوب» (ص. 11). أي إن للجنوب اللبناني لكنات متعدّدة تتعدّد حسب الطائفة. هذه أوّل مرّة أسمع بلكنة لطائفة لا لجهة أو منطقة. ويضيف أن «علي» عجز أن يتحدّث الفرنسيّة مع لفظ الراء كغين، وأن هذا كان يُعتبر سقطة طبقيّة في المجتمع اللبناني (بالمناسبة، لم أن شكواها كانت سبب قتلها بالإضافة إلى تلميحات عن سلوكها من قبل مخيال عجمي الذكوري؟ لا، ويزعم عجمي أن «دلال» كانت تعترض عندما كانت النسوة يقترنن منها لتقبيلها. ثم ينسب عجمي قصّته عن «دلال» إلى قريبة لها، بعد أن يصف القريبة بأنها «غير مقسّطة». وعندما اقتُرح على «دلال» أن تتزوّج بابن صديق لأمها سارعت إلى وصفه بالمغفّل. هذا ما يريدنا عجمي أن نصدّقه، لا بل هو لا يكترث لتصديقنا. كل ما يكترث له هو تصديق الرجل الأبيض لتعميماته وتنميطاته الاستشراقيّة، وأيضاً لنتاج خياله العنصري عن نسوة الجنوب، وعن العرب أجمعين. وفي الوقت الذي يخلص عجمي إلى تصوير خاتمة حياة «دلال» على أنها نتاج تزمّت مقيت لأهل الجنوب، فإنه لا يتورّع عن القول إن نسوة الجنوب كنّ يمارسن الجنس خارج زيجاتهن وبكلّ حريّة مطلقة، وكنّ يستعملن «دلال» (فقط، «دلال»، لماذا «دلال»؟) كحجّة للغياب عن المنزل. لكن، إذا كانت هناك هذه الحريّة الجنسيّة في الجنوب، فلماذا كان سلوك «دلال» فضائحيّاً إذاً؟ ويقول عجمي إن «دلال» كانت تضحك لوضع الأزواج المخدوعين. لكن لماذا كانت «دلال» هذه تقبل أن تتورّط في مساعدة تلك النسوة اللاتي كنّ يُخفين كراهية شديدة نحوهم؟ يصفّ عمّ «دلال» فيقول عنه إنه كان يزهو بنسائه وإنه أغوى «ليلى» المثيرة أن عجمي، في ميله إلى المبالغة الفظيعة في كل الحديث عن العالم العربي وصفات أهله، لا يقول إن «دلال» كانت تمارس الجنس أو إنها كانت تحبّ بحريّة. لا، هذا لا يكفي. هو يقول، للمرّة الثانيّة، إنها كانت «تُشاهَد» وهي تدخل وتخرج من هذا المبنى أو ذاك. لم يكن لـ«دلال» من حياة غير الخروج والدخول إلى المباني. ويقول عجمي إن سبب الوفاة أدرجت انتحاراً. لكن هذا يصعب تصديقه. كيف يمكن لعائلة مسلمة أن تنجو من فضيحة «الشرف» عبر إدراج سبب الوفاة كانتحار، فيما الانتحار لا يزال يُعتبر حتى اليوم مشيناً ومعيباً عند المسلمين (حتى في المدافن هناك تمنُّع لقبول جثّة منتحر). لهذه الدرجة يجهل عجمي عادات وقيم أهل الجنوب ولبنان. يتصوّر عجمي أن عائلة تزهو بأن ابنتها ماتت انتحاراً في ذلك الزمن (لا نستطيع التيقّن من الزمن لأن عجمي يوحي بأنها من الأربعينيّات إلى السبعينيّات وقد تكون في زمن غزو العراق). طبعاً، لا يمكن لأيّ عربي أو غربي أن يقحم في كتاباته إشارة إلى الشائعات، لكنّ ضوابط ومعايير علم الاجتماع والكتابة الغربيّين تتساهل مع الخبير المحلّي الذي يُبهر بقصصه السامعين في الغرب، تماماً على طريقة حكواتي شهر رمضان في الأمسيات الرمضانيّة عندما كان يروي قصّة عنترة أو أبي زيد الهلالي. ويقول عجمي إن أم «دلال» جمعت أحدية «دلال» الأنيقة وطفقت تخاطبها، وإنها كانت تريد عودة «دلال» إلى الحياة مع أنها هي القاتلة. أنا وأنتم عشنا في لبنان وسمعنا الكثير من القصص الاجتماعيّة وقرأنا الكثير عن قصص، لكن مَن منّا سمع عن أم قتلت ابنتها لأن الناس في الجنوب شاهدوا (من الجنوب، على طريقة مشاهدة رامي عبد الرحمن لأحداث تجري في سوريا من منزله في بريطانيا) «دلال» وهي تدخل وتخرج من شقق في شارع الحمراء؟ ويدخل عامل الدين ويقول عجمي إن أم «دلال» زادت تديّنا بعد قتل الابنة. ويزعم عجمي أن أم «دلال» كانت ترافق أمه في زيارات لـ«السيّدة زينب» في دمشق للتكفير عن فعلتها. يقول عجمي إن أم «دلال» شاركت أمه في السرّ خلال واحدة من الرحلات إلى دمشق. لكن ألم تُطرح تساؤلات من الناس عن سرّ الانتحار؟ ألم يروا الرصاصة أو السكّين عندما انتشلوا جثّة الضحيّة؟ هنا نجد أن عجمي تناسى الحاجة إلى تفاصيل بوليسيّة في قصته. ويقول إن والد «دلال» أصبح خائفاً من تلقّي مصير ابنته، مع أنه لم يحاول الاقتصاص من قاتلة ابنته، ولم يطالب بتحقيق. ولا يروي عجمي، بالرغم من تفاصيل مملّة عن القضّة، أخباراً عن عمليّة القتل أو الوسائل. قد يؤدّي ذلك إلى مزيد من التشكيك من قبل القرّاء، على ألا يكونوا من الغربيّين المتعطّشين إلى المزيد من أخبار «جرائم الشرف» من العالم العربي، وخصوصاً عندما تكون القاتلة والدة الضحيّة. ثم يقول عجمي إنه كان يكتب رسائل أم «دلال» لأقاربها في أفريقيا. لا، يزعم أنه كان يكتب الرسائل من دون أن يقرأ لها ما كتب لأنها كانت تثق بما يكتبه (ص. 14). ولا يفوّت عجمي الفرصة من دون أن يخبر القارئ الغربي عن لغتنا العربيّة، فيقول عنها: «العربيّة، لغة التلميح والمعاني المستورة والأزقّة الدقيقة». وهذا التعميم عن اللغة العربيّة (من قبل وبعد كتاب «العقل العربي» لباتاي) مضحك لأن ليس هناك من سمة جامدة عن اللغة. تستطيع أن تكتب بعلميّة في اللغة العربيّة، كما فعل ابن سينا وابن رشد والبيروني والفارابي من القدماء. وتستطيع أيضاً أن تستعمل اللغة كما استعملها أحمد الشقيري وياسر عرفات للمبالغة والتبجّح والصراخ. العيب في استعمال اللغة ليس عيباً في اللغة، بقدر ما هو عيب في الاستعمال (ويندرج ادونيس هنا من ضمن الذين يعمّمون عن اللغة العربيّة ويخلطون بين استعمال اللغة، أو سوء استعمالها، وبين خواص اللغة نفسها).

(يتبع)

* كاتب عربي - حسابه على تويتر @asadabukhalil

واشنطن... لمحات من مسار الهيمنة!

سعد الله مزرعاني *

كان يُصنّف هذا العنوان في مرحلة «الحرب الباردة» (1945-1990) على أنه ذو طابع «إيديولوجي»، أي أنه مستند إلى انحياز مسبق يستلهم العقيدة لا الموضوعية. إثر انهيار الاتحاد السوفياتي، سارع مفكرون (منظّرون) بورجوازيون إلى إصدار «فتوى» ببلوغ التاريخ «نهاية» مساره (فوكوياما): كان ذلك يعني، في ما يعني، إضفاء صفة مخادعة، تقدمية وحضارية وإنسانية على النظام الرأسمالي، بوصفه محرّكاً لتقدم البشرية الشامل، أي بوصفه نظام حرية «طبيعياً» لا إكراه فيه ولا قمع.

في مجرى توطّدها كنمط إنتاج عالمي، مرّت الرأسمالية المنتصرة على النظام الإقطاعي، منذ أواسط القرن الـ16، بمراحل وتحولات جوهرية. لقد تمكنت من إرساء الدول القومية ولا سيما في أوروبا. وهي بادرت إلى فصل الدين عن الدولة. ثمّ أطلقت لاحقاً مسار الصراع مع الإمبراطوريات القديمة وقضت عليها، وورثت مستعمراتها في الحرب العالمية الأولى. انتقل التنافس الضاري مُطعّماً بنكهة قومية شوفينية وعنصرية، إلى طور لاحق قاد إلى نشوب الحرب العالمية الثانية لإعادة اقتسام الأسواق والمواد الأولية بزعامة ألمانيا النازية. أضعفت الحرب الضواري الرأسمالية، وهُزمت النازية شر هزيمة. تكرّس في السياق، بالبطولات والتضحيات الهائلة، انبثاق وحضور الاتحاد السوفياتي ومنظومته قطباً ولاعباً دولياً جديداً. برزت، بالمقابل، قوة مهمة كانت تتحفّز وتتربّص، هي الولايات المتحدة الأميركية التي خرجت من الحرب العالمية الثانية بأقل الخسائر وأعظم الأرباح! باشرت واشنطن دخولها المسرح الدولي (بعد مرحلة حياد شكلي ومخادع)، على أوسع نطاق، عبر سياسة العصا (قنبلتا هيروشيما وناكازاكي غير الضروريتين)، والجزرة، عبر (مشروع «مارشال») لإعادة ضبط سياسات ومصائر الدول المهزومة والخاسرة في الحرب، على الإيقاع الأميركي الجديد. كتب أندريه غروميكو، رئيس الدبلوماسية السوفياتية لعقود (في مذكّراته): «وجدت السياسة الأميركية (الجديدة) أحد انعكاساتها عام 1957 في الإعلان الرسمي عن "مبدأ أيزنهاور-دالاس" الذي تمنح بموجبه واشنطن نفسها الحق باستخدام القوة العسكرية لفرض هيمنتها على الشرقين الأدنى والأوسط.. تحت غطاء مواجهة الخطر الشيوعي!». في السياق نزل، بالفعل، الأسطول الأميركي السادس في لبنان دعماً للرئيس كميل شمعون الذي كان قد انضم إلى «حلف بغداد» الذي كان أُنشئ عام 1955 بقيادة بريطانية أميركية.

الواقع أن كل شيء كان ممهّداً لواشنطن لفرض عولمة اقتصادية سياسية أمنية استهلاكية كاملة لولا أن إحدى نتائج الحرب الثانية، كما أشرنا، كانت نشوء الاتحاد السوفياتي ومنظومته الاقتصادية والسياسية والعسكرية والإيديولوجية.

لم يكتف مقتنصو النصر الأميركيون بالمنافسة في الحقل الاقتصادي في شروط ملائمة لهم تماماً، فهم، وتحت عنوان التصدي لـ«الخطر الشيوعي»، اشتقوا مشروعاً كاملاً لعولمة أميركية جامحة وطاغية ما لبثت أن تحولت إلى حرب باردة مدجّجة بالأحلاف والقواعد العسكرية والأساطيل البحرية وسباق التسلح في الأرض والفضاء والمحيطات. فضلاً عن منظومة إيديولوجية إعلامية تتكامل وتتعاظم باستمرار من خلال تطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات خصوصاً: لشيطنة الخصم وإلصاق تهمة «الشر» على مجمل علاقاته ومواقفه.

في مجرى ذلك، بكّرت واشنطن في محاولة شطب كل ما نشأ من علاقات وأحلاف في وجه النازية والفاشية، ومن نتائج نجمت عن الحرب الكونية الثانية. وهي بادرت إلى إنشاء «حلف الناتو»، فور انتهاء الحرب وردأ على محاولات الاتحاد السوفياتي الترويج لمبدأ «التعايش السلمي بين الأنظمة الاجتماعية المختلفة». ومن المفارقات، التي تتكرر اليوم، أن الوفد السوفياتي في لقاء «الأربعة الكبار» (أميركا، الاتحاد السوفياتي، بريطانيا وفرنسا) في جنيف عام 1955، اقترح انضمام موسكو إلى حلف «الناتو»! وبعد أكثر من ستة عقود، اقترح الرئيس بوتين على «الشركاء» الأميركيين والغربيين انضمام روسيا إلى الحلف نفسه. أمّا الرد الأميركي-الغربي، فكان في الحالتين: الدهشة، والرفض والإمعان في محاولة التصعيد السياسي والأمني والاقتصادي.

في امتداد تاريخ دموي بدأ بإبادة السكان الأصليين، استكملت سلطات الولايات المتحدة بلورة شخصيتها بالتمييز العنصري داخلياً، وبالتوسع الاستعماري وخوض حروب احتلال وهيمنة على امتداد العالم. بينها محطات لا تُنسى كالعدوان على فيتنام (1965)، وحصار كوبا منذ عام 1965، واحتلال أفغانستان والعراق منذ حوالي 20 عاماً، وحصار وإفقار فنزويلا لإطاحة سلطتها الشرعية، وصولاً إلى الحصار الشامل لإيران، وهي استخدمت ولا تزال أقذر الوسائل، كالتدخل المباشر والغزو وتنظيم الانقلابات العسكرية ودعم الأنظمة الديكتاتورية والعنصرية ونشر الأساطيل وزرع مئات القواعد العسكرية حول العالم. إلى استخدام واستخدام مافيات الإرهاب والمخدرات، إلى سياسات التفرقة وإثارة الانقسامات العرقية والطائفية، فضلاً عن استغلال أخطاء الخصم الكبيرة منها والصغيرة. بذلك وسواه باتت واشنطن حاضرة في كل أزمات العالم. تغذية أو استغلالاً، من أجل مراكمة مصادر قوة واستثمار إضافية، ولاكتساب أسواق جديدة وللسيطرة على مصادر وممرات الطاقة وبقية الموارد والثروات الطبيعية والاستراتيجية. وهي اليوم تستخدم «الحرب الناعمة» بعد أن تكبّدت خسائر هائلة في حروب الغزو والاحتلال التي جرت تحت العنوان القديم الجديد: وضع قوة أميركا العسكرية في خدمة هيمنتها الاقتصادية، كما أكدت «استراتيجية الأمن القومي الأميركي لعام 2002» المقرّة في عهد الرئيس بوش الابن و«المحافظين الجدد»، والتي مهّدت للغزو الأميركي للعراق في نيسان 2003.

لم يؤدِّ انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991، إلا إلى المزيد من السعي الأميركي لتعزيز الهيمنة ولاستحداث وسائل جديدة، مباشرة أو غير مباشرة، أكثر ضراوة وقذارة. أي أنه لم يؤدِّ سوى إلى تأجيج التناقضات وبالتالي إلى تغذية الصراعات وزيادة عدد ضحاياها على امتداد العالم. ليست الصراعات هي التي تؤدي، أساساً، إلى التناقضات. العكس هو الصحيح. فالولايات المتحدة قد استغلّت زوال الثنائية القطبية من أجل التفرد والمزيد من التوسع والنهب والسطو على ثروات وموارد الآخرين وحقوق ومصادر حياتهم: شعوباً وطبقات شعبية، بمن في ذلك عشرات الملايين من الشغيلة والمستخدمين الأميركيين أنفسهم! كذلك تمّ تشديد الاعتداء على حقوق شعوب بأكملها، بما فيها في دول حليفة، لتسخيرها في خدمة مصالح الاحتكارات والمجمع الحربي الأميركي. في مجرى ذلك استشرست واشنطن لإزاحة كل منافسة متشبّثة بالتفرد والوحدانية ولو كلّفها ذلك خسائر فادحة أو اضطرها إلى فتح عشرات الجبهات في العالم وضد أكبر دوله وشعوبه، كما بالنسبة إلى الصين وروسيا وإيران و«القارة العجوز» أوروبا نفسها كما يحصل اليوم في التعامل الأميركي مع الحرب في أوكرانيا حيث تتجاهل واشنطن، بالكامل، مصالح الأمن الأوروبي التي صمام أمانها احترام مصالح روسيا قبل أي طرف آخر.

أولت واشنطن دائماً أهمية خاصة لمنطقة الشرق الأوسط. أشرنا إلى مشروع «ايزنهاور» عام 1957. ودائماً، ومنذ مراحل نشوء المشروع الصهيوني كانت واشنطن، وما زالت، داعمة وراعية لكل مراحله الاغتصابية والعدوانية. غزو العراق عام 2003 كان في خدمة مشروع «الشرق الأوسط الكبير». كذلك الأمر بالنسبة إلى مشروع «صفقة القرن». والمشروعان يستهدفان خدمة العدوانية الصهيونية، بالدرجة الأولى. وتحتل واشنطن بالعدوان السافر أراضي في العراق وسوريا وتتحكم بمصائر الكرد ومعها مصائر أربع دول إقليمية مهمة في المنطقة، مستهدفاً أخطاء تتعلق بالساواة أو حق تقرير المصير. هذا فضلاً عن قواعدها العسكرية في الخليج وأساطيلها في بحار المنطقة وممراتها الإستراتيجية. هذا السياق هو الذي يحدد سياسة واشنطن حيال لبنان منذ غزو شواطئنا عام 1958 حتى اليوم: بالضغوط والحصار والعقوبات وتغذية التناقضات، دعماً للفاسدين واستهدافاً للمقاومة ضد العدو الصهيوني.

مقاومة مشروع الهيمنة الأميركية هي أولوية الكفاح الأممي والوطني التحرري على حدّ سواء.

* كاتب وسياسي لبناني

الحدث

زيارات غير معلّنة ساهمت في ردْم الخلافات

الحيّة لـ«الأخبار»: علاقة «حماس» بسوريا عادت إلى طبيعتها

في أعقاب عدّة زيارات غير معلّنة، ساهمت في "تقريب وجهات النظر بين الطرفَين، وقف ماكشفه لـ"الأخبار" نائب رئيس حركة "حماس"، خليل الحيّة، حظّ وفد من الحركة برئاسة الحيّة نفسه يوم الخميس في دمشق، في ثاني زيارة رسميّة معلنة بعد اللقاء مع الرئيس بشار الأسد. والذي أخذ بعودة "حماس" إلى سوريا واختتام 11 عاماً من القطيعة. وبحسب تأكيد الحيّة، فإن "العلاقات مع الحكومة السورية عادت إلى سابق عهدها وهي في سياقها الصحيح الذي يتمحور حول الإيمان بحقّ الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه بشتّى الوسائل والتحرير أرضه"

دمشق ـ **واصل حميدة**

في ثاني زيارة رسمية معلَنة، وصل أوّل من أمس إلى العاصمة السورية، وفدٌ سياسي من حركة "حماس"، للقاء بقيّة الفصائل الفلسطينية في دمشق. وضمّ الوفد، الذي ترأسه خليل الحيّة، الرجل الثاني في الجسم السياسي للحركة ونائب رئيسها، عضو مكتبها السياسي، أسامة حمدان، الذي مثّلها لأعوام طويلة في سوريا، قبل اندلاع الحرب فيها وانسحاب "حماس" منها، وانتقال قيادة الحركة إلى الاستقرار في الدوحة. وعقد الوفد "الحمساوي"، بعد ظهر الخميس، اجتماعاً مغلقاً بعيداً عن عدسات الصحافيين مع قادة فصائل المقاومة في "المجلس الوطني الفلسطيني" في دمشق، وفي مقدّمتهم الأمين العام لـ"الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة"، طلال ناجي، وممثّل حركة "الجهاد الإسلامي" في سوريا، إسماعيل السينداوي، وأمين سرّ "تحالف قوى المقاومة الفلسطينية" في دمشق، خالد عبد المجيد.

كشف الحيّة عن زيارات عدّة غير معلنة قامت بها وفود من الحركة إلى العاصمة السورية (الأخبار)

زيارات غير معلنة

قُبيل الاجتماع المغلَق، تحدّثت "الأخبار" إلى الحيّة، الذي أوضح أن العنوان الرئيس للقاء، هو "بحث رصّ الصفّ الوطني الفلسطيني لمواجهة العدوان الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون في قرى وبلدات الضفة الغربية، ودعم أبناء شعبنا الفلسطيني للتصدّي لهذه الجرائم والردّ عليها"، مستذكراً باسم الحركة اجتماع العقبة الذي انعقد أخيراً في محاولة لتهدئة الأوضاع في الأرض المحتلّة، معتبراً أن "أيّ لقاء أو اجتماع لا يجرّم العدو الصهيوني بما يرتكبه من مجازر ضدّ المدنيين الفلسطينيين العزّل في الضفة الغربية، هو مرفوض ومستنكر". وبخصوص عودة "حماس" إلى دمشق بعد سنوات من انقطاع العلاقات، أكد الحية أن "وجود الوفد في دمشق اليوم يؤكد أن العلاقات مع الحكومة السورية عادت إلى سابق عهدها، وهي في سياقها الصحيح الذي يتمحور حول الإيمان بحقّ الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه بشتّى الوسائل والتحرير أرضه"، كاشفاً عن زيارات عدّة غير معلَنة قامت بها وفود من الحركة إلى العاصمة السورية على طول الفترة الماضية، منذ الاجتماع الرسمي الأخير مع الرئيس بشار الأسد، مضيفاً أن هذه الزيارات "ساهمت في تقريب وجهات النظر بين الجانبَين". وأشار إلى أن "الوفد قدّم واجب العزاء للإخوة السوريين بضحايا كارثة الزلزال الذي ضرب المنطقة أخيراً"، مشدّداً على "ضرورة حشد المجتمع الدولي طاقاته لإغاثة متضرّري الزلزال في سوريا".

من جهته، عبّر الأمين العام لـ"الجبهة الشعبية"، طلال ناجي، عن سعادته لـ"رؤية الإخوة في حماس على أرض دمشق العزيزة" - علماً أن ناجي لعب دوراً في إعادة وصْل العلاقات بين الجانبَين -، معتبراً، في تصريح إلى "الأخبار"، أن "هذه الزيارة هي أكبر دليل على عودة المياه إلى مجاريها"، مؤكداً أن "محور المقاومة أفشل كلّ محاولات خلق الفتنة بين أطرافه واللعب على وتر الخلافات للقضاء على ثقافة المقاومة ضدّ الكيان الصهيوني، في ظلّ رياح التطبيع التي تعصف بالمنطقة تحت شعارات برّاقة تتخفّى وراءها جرائم العدو بحقّ الشعب الفلسطيني، منذ فاجعة النكبة وحتى مجازر الضفة الغربية".

لا بديل من المقاومة إلا المقاومة

بدوره، بيّن القيادي في "الجبهة الشعبية"، رامز مصطفى، في حديث إلى "الأخبار"، أن "زيارة وفد حماس اليوم تأتي في سياق الزيارات المتكرّرة للإخوة في الحركة للقاء القيادة السورية بعد عودة العلاقات، والاجتماع مع قيادات الفصائل المقيمة في دمشق لترتيب الساحة الداخلية في ظلّ التحدّيات التي يحاول فرْضها العدو الصهيوني على القضية الفلسطينية، بعدما أتت حكومة نتنياهو الدموية المتطرّفة"، مشدّداً على "ضرورة رأب الصدع في الصفّ الفلسطيني، وإنجاز ملفّ المصالحة وإنهاء الانقسام بالسرعة القصوى، والذهاب إلى وحدة وطنية فلسطينية، وإعادة الاعتبار إلى المشروع الوطني". وأشار إلى أن "هذا الكيان يستبيح عناوين القضية الفلسطينية برمّتها، وبالتالي لا يعير اهتماماً لحقوق الإنسان أو الشرعية الدولية في ظلّ محاباة العالمي، من خلال التشويش على عمليات الإنقاذ والإغاثة، وبثّ أخبار كاذبة عبر وسائل إعلامه عن توجّهه للمساعدة".

مشدّداً على "ضرورة رأب الصدع في الصفّ الفلسطيني، وإنجاز ملفّ المصالحة وإنهاء الانقسام بالسرعة القصوى، والذهاب إلى وحدة وطنية فلسطينية، وإعادة الاعتبار إلى المشروع الوطني". وأشار إلى أن "هذا الكيان يستبيح عناوين القضية الفلسطينية برمّتها، وبالتالي لا يعير اهتماماً لحقوق الإنسان أو الشرعية الدولية في ظلّ محاباة العالمي، من خلال التشويش على عمليات الإنقاذ والإغاثة، وبثّ أخبار كاذبة عبر وسائل إعلامه عن توجّهه للمساعدة".

وحول إمكانية عقْد لقاء بين وفد "حماس" والرئيس الأسد، رجّح مصطفى "عدم عقْد لقاء على هذا المستوى خلال هذه الزيارة، إنما ستُعقد لقاءات أخرى مع مسؤولين سوريين من مستويات مختلفة"، لافتاً إلى أن "التنظيمات الفلسطينية من أوائل الأطراف التي عملت على دعم متضرّري المناطق المنكوبة في سوريا وخاصة المخيمات الفلسطينية، والولايات المتحدة التي تسعى جاهدة لجعل إسرائيل حالة معمّمة على كلّ دول المنطقة، من خلال عمليات التطبيع وفرْض تحالفات جديدة على حساب مصالح الأمّة العربية لمواجهة محور المقاومة واستبدال أولويات الصراع".

> الحيّة: الوفد قدّم واجب العزاء للإخوة السوريين بضحايا كارثة الزلزال الذي ضرب المنطقة أخيراً

وذلك وفق الإمكانات التي تمتلكها". وأضاف: "أن حركة حماس لم تغبْ عن هذا الدعم، بل قدّمت مجموعة من المساعدات إلى المناطق السورية المتضرّرة، وبعلم من القيادة السورية التي أفسحت المجال لكلّ راغب في مدّ يد العون، باستثناء العدو الصهيوني الذي حاول استغلال الكارثة الإنسانية في سوريا لتلميع صورته الإجرامية أمام الرأي العام العالمي، من خلال التشويش على عمليات الإنقاذ والإغاثة، وبثّ أخبار كاذبة عبر وسائل إعلامه عن توجّهه للمساعدة".

تقرير

زيارة «خائبة» إلى قطر: مصر تستحثّ الاستثمارات... والخليجيون يمانعون

القاهرة ـ **الأخبار**

أخفق رئيس الوزراء المصري، مصطفى مدبولي، في زيارته إلى قطر والتي استمرّت ليومَين، في إنجاز أيّ من الأهداف التي سافر من أجلها على رأس وفد اقتصادي رفيع المستوى، وعلى رأسها تحريك ملفّ الاستثمارات القطرية في مصر. إذ لم ينجح مدبولي في إقناع القطريين بتسريع وتيرة ضخّ الأموال في السوق المصرية، بل استطاع فقط إبرام مزيد من الاتفاقيات التي تُسهّل الاستثمارات، وفي مقدّمتها اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي. كما أجرى مناقشات حاول خلالها طمأنة المعنيّين إلى عدم وجود أيّ عوائق أمام إخراج أموال المستثمرين حال رغبتهم في ذلك. وجهد، مدبولي خلال لقائه أمير قطر ورئيس الحكومة القطرية والمستثمرين القطريين، في تأكيد انتهاء جميع المشكلات بين السلطات المصرية والمستثمرين، وعلى رأسها ما يتّصل بحرية خروج أرباح الشركات التي أُسّست في مصر، مدافعاً بأن حكومته لم تعطّل سحْب أيّ أموال حتى في ظلّ الضغوط التي تعرّضت لها مع بداية الحرب الروسية - الأوكرانية، ومتعهّداً بإنهاء التذبذب في سعر صرف الجنيه خلال الأسابيع القليلة المقبلة.

تنتظر القاهرة من الدوحة استثمارات بنحو 5 مليارات دولار (أ ف ب)

وتنتظر القاهرة من الدوحة استثمارات بنحو 5 مليارات دولار، ترغب الأخيرة في تخصيصها لإدارة وتشغيل موانئ مصرية، والحصول على حصّة الحكومة المصرية في شركة "فوادفون مصر" للاتصالات، إلى جانب بعض الشركات الرابحة. لكن هذه الاتّفاقيات معلّقة حتى إشعار آخر، بسبب الخلاف القائم بين الجانبَين حول النسبة التي ستحصل عليها قطر في كلّ شركة. وعلى رغم أن مذكّرات التفاهم التي وُقّعت في مجال الصحة، سيَتبعها ضخّ استثمارات قطرية في هذا المجال عبر شركات خاصة، إلّا أنها لا تُعدّ الهدف الرئيس للحكومة المصرية التي تسعى إلى إنشاء صندوق استثماري مشترك مع قطر، جرى استعراض ملامحه وخطوطه العريضة في زيارة مدبولي للدوحة، في وقت طلب فيه المسؤولون القطريون فرصة لدراسته بشكل متأنٍ، مع التأكيد أن الردّ سيكون سريعاً استجابة لمطالبات الحكومة المصرية.

> فشل مدبولي في إقناع القطريين بتسريع وتيرة ضخّ الأموال في السوق المصرية

وفي المجمل، تبدو دول الخليج عموماً، لا قطر وحدها، غير مقتنعة بقدرة الحكومة المصرية على الوفاء بالتزاماتها مقابل ضخّ الاستثمارات لصالحها بشكل سريع، على الرغم من التنازلات العديدة التي جرى تقديمها في الأسابيع الماضية، وآخرها الموافقة على التعامل مع كلّ صفقة سيتمّ إبرامها بشكل منفرد، وتحديد سعرها بالجنيه أو الدولار، في ما يمثّل حلّاً وسطاً يُرضي المصريين والخليجيين على السواء. ويتيح هذا الحلّ لدول الخليج، حال اختيارها الدفع بالجنيه وليس بالدولار، التسديد بالعُملة المصرية بعد تحويل الأموال في البنوك المحلّية، علماً أن تلك الدول كانت رفضت ضخّ استثمارات بسعر صرف غير عادل، فيما تمسّكت الحكومة المصرية في المقابل بالمحافظة على سعر الصرف الحالي.

على أن مدبولي لم ينجح، في زيارته إلى الدوحة، في تسريع وتيرة الاستثمار، وهو عين ما آلت إليه جولة وزيرة التخطيط ونائبة رئيس الحكومة، هالة السعيد، على دول "مجلس التعاون الخليجي". وسيدفع ذلك، مصر، إلى تسريع وتيرة الاقتراض من الأسواق الدولية قبْيل العودة إلى دول الخليج مجدّداً، في ظلّ تعثّر المفاوضات مع الإمارات وقطر، وإغلاق السعودية أبوابها، وجمود الموقف الكويتي المطالِب بمزيد من الإصلاحات التشريعية قبل ضخّ أيّ استثمارات جديدة.

وفي الانتظار، تشتدّ وطأة الأزمة الاقتصادية الحالية، خاصة مع عودة التضييق على عمليات الاستيراد من الخارج، في أعقاب إنهاء تكدُّس البضائع في الموانئ المصرية في الأسابيع الماضية. إذ توقّفت البنوك عن فتْح اعتمادات الاستيراد بالدولار للشركات في الأيام الفائتة، في وقت عاودت فيه السوق الموازية نشاطها، وسط توقّعات بتخفيض جديد لقيمة الجنيه خلال الأيام المقبلة. وعلى هذه الخلفية، اضطرّت العديد من الشركات إلى تقليص أنشطتها، وفي مقدّمتها شركات استيراد السيارات التي يُتوقّع أن تسجّل مبيعات هي الأسوأ في تاريخها خلال الربع الأول من عام 2023، مع تراجُع المبيعات بنسبة 70% خلال الربع الأخير من العام الماضي.

تركيا

انشطار المعارضة: حظّ إردوغان «يفلق الصخر»

فجّرت زعيمة «الحزب الجيّد»، مرال أقشينير، الذي أعقب اللقاء، أثار بلبلةً حول حقيقة نتائجه؛ إذ تداعت «الرئيسة» مباشرةً إثر اجتماع «تحالف الأمّة»، إلى استدعاء أركان حزبها، عند الساعة العاشرة والنصف ليلاً، واكتفت - يومها - بالقول إن «كلّ شيء سيكون جيّداً، وتركيا ستكون جيّدة»، لكنّها عادت وأعلنت، يوم أمس، انسحابها من التحالف المعارض، ورفْضها ترشيح زعيم «حزب الشعب الجمهوري»، كمال كيليتشدار أوغلو. إعلانٌ سيُسعد بلا شكّ السلطة الحاكمة التي ستتمسّك عندئذ بموعد الاستحقاق الرئاسي في 14 أيّار، لتستفيد قدْر الإمكان من تشظّي جبهة معارضيها فيما سيحيي في المقابل أسوأ كوابيس هذه الأخيرة.

والتي خسرت بخروج «الجيّد»، بين 12٪ إلى 15٪ من الأصوات. ليُحتمل إقدام تُجيِّر لمصلحة الرئيس رجب طيب إردوغان، أو لأقشينير. في حال قرّرت هي أيضاً المنافسة على الرئاسة. أمّا إردوغان، وإذ يراقب ما يجري على جبهة خصومه، فقد يمضي نحو فوز يبدو أقرب. على رغم كلّ المصائب التي خلّفها عهده

محمد نور الدين

هل حَسَم «تحالف الأمّة» المعارض، بأحزابه الستّة (أو الخمسة)، خياره بتحديد اسم مرشّحه إلى انتخابات رئاسة الجمهورية المزمع إجراؤها مبدئيًا في 14 أيار المقبل؟ هذا السؤال طُرح بقوّة في أعقاب اللقاء رقم 12، الذي جمع أحزاب التحالف، على مدى 8 ساعات، أوّل من أمس، في مقرّ «حزب السعادة»، وانتهى إلى ما قبل إنه «تفاهم مشترك» يُرتقب الإعلان عن ماهيّته بعد غدٍ الإثنين، وفق بيان صدر عن المجتمعين، وفُسّر على أن الأخيرين اتّفقوا على اسم مرشّحهم للرئاسة. لكن حَراك رئيسة «الحزب الجيّد»، مرال أقشينير، الذي أعقب اللقاء، أثار بلبلةً حول حقيقة نتائجه؛ إذ تداعت «الرئيسة» مباشرةً إثر اجتماع «تحالف الأمّة»، إلى استدعاء أركان حزبها، عند الساعة العاشرة والنصف ليلاً، واكتفت - يومها - بالقول إن «كلّ شيء سيكون جيّداً، وتركيا ستكون جيّدة»، لكنّها عادت وأعلنت، يوم أمس، انسحابها من التحالف المعارض، ورفْضها ترشيح زعيم «حزب الشعب الجمهوري»، كمال كيليتشدار أوغلو.

وسبق هذا الإعلان، ما كشفه الصحافي مراد صابونجو، رئيس التحرير السابق لصحيفة «جمهوريات»، نقلاً عن «مصادر من داخل الاجتماع»، من أن أقشينير اقترحت مجدّداً ترشيح رئيس بلدية إسطنبول، أكرم إمام أوغلو، أو رئيس بلدية أنقرة، منصور ياواش. وبما أن الأوّل محاصَر بقرار قضائي مبدئي قد يحرمه من العمل السياسي في أيّ لحظة، تكون رئيسة «الحزب الجيّد» حصرت الترشيح عمليًا بياواش. وبحسب صابونجو، فإن كيليتشدار أوغلو قال لأقشينير: «هل يعني هذا أنّ أقوم وأغادر الطاولة؟»، فيما كان رئيس الشؤون المالية في «الجيّد»، أوميت ديك باير، يغرّد، في هذا الوقت، بأن «الأمّة أكبر من خمسة أحزاب»، تأكيداً لموقف الحزب المعارض لترشيح كيليتشدار أوغلو. ووفق رواية صابونجو، عرض رئيس «حزب السعادة»، تيميل قره مولا أوغلو، في بداية اجتماع الخميس، ترشيح زعيم «الشعب الجمهوري»، وأيّده في ذلك رئيس «حزب المستقبل»، أحمد داود أوغلو، ورئيس «حزب الديموقراطية والتقدّم»، علي باباجان، كما رئيس «الحزب الديموقراطي»، غولتكين أويصال. وهنا، ردّت أقشينير: «(...) إمّا أكرم إمام أوغلو أو منصور ياواش، وإلّا سأنهض وأغادر». فبادر كيليتشدار أوغلو إلى الردّ عليها، قائلاً إن «إمام أوغلو وياواش سيواصلان عملهما في رئاسة البلدية (وهما ينتميان إلى حزبه)». لتردّ هي أيضاً: «إذن، عليّ أن أستشير قيادة حزبي من جديد»، ما دفع كيليتشدار أوغلو إلى الردّ مجدّداً: «إذا تطلّب الأمر، نُصدر بياناً بتوقيع خمسة أحزاب (من دون «الحزب الجيّد»)»، فسألت: «هل يعني هذا أن أنهض وأغادر؟». وفي هذه الأثناء، تدخّل رؤساء الأحزاب الآخرون لتهدئة الأجواء، فانفضّ الاجتماع وغادرت أقشينير للقاء أركان حزبها، فيما ذهب كيليتشدار أوغلو إلى الاجتماع مع أحزاب يسارية، ومنها «حزب العمّال التركي»، ورئيسه أركان باش، على أن يجتمع أيضاً مع «جبهة العمل والحرية».

وإذا كانت السلطة متماسكة، فإن المعارضة مقسومة بين كتلتَين: «تحالف الأمّة» المؤلَّف من ستة أحزاب معارضة أساسية - قبل انسحاب «الحزب الجيّد»؛ و«جبهة العمل والحرية»، وعموده الأساسي «حزب الشعوب الديموقراطي» الكردي. وفيما سيكون للحزب الكردي مرشّحه الخاص الذي لم يعلن عن اسمه بعد، فإن «تحالف الأمّة» كان لا يزال يشهد شدّ حبال بين زعيم «الشعب الجمهوري»، وزعيمة «الجيّد»، وما يزيد الأمور تعقيداً أن «الشعوب الديموقراطي» أعلن صراحةً أنه لن يصوّت لياواش في حال اقتضى الأمر التصويت لمرشّح مشترك، وذلك نظراً إلى جذوره القومية المناوئة للأكراد، في وقت تحتاج فيه المعارضة إلى الصوت الكردي لينجح مرشّحها الواحد من الدورة الأولى للانتخابات. ومع أن المرشّح الأبرز للمعارضة

> تُبيّن استطلاعات الرأي أن الرئيس التركي يمكن أن يفوز، على رغم تراجع حظوظه

هو كيليتشدار أوغلو، فإن عدم خروج «لقاء الستّة»، أوّل من أمس، باسم واحد، وإرجاء الإعلان حتى يوم الإثنين، خلقا أجواء تشاؤمية ظهّرها إعلان «الجيّد» الانسحاب من التحالف. واعتباراً من يوم أمس، أصبحت المعارضة أمام تحدٍّ كبير جداً، إذ إن رفض أقشينير تبنّي ترشيح كيليتشدار أوغلو، سيشكّل ضربة كبيرة للمرشّح المشترك، وسيصبّ في مصلحة الرئيس رجب طيب إردوغان، ذلك أنه سيقلّص الثقة لدى الناخب في إمكانية أن تنجح المعارضة في إيجاد حلول للمشكلات التي تعاني منها تركيا، وسيدفع الناخب المتردّد إلى التصويت لإردوغان، على اعتبار أنه البديل المنطقي.

ويعني خروج أقشينير من «تحالف الأمّة» أن المعارضة ستخسر ما بين 12% إلى 15% من الأصوات، وأن مرشّح الأحزاب الخمسة المتبقّية سيحصل تالياً على 30%-32%. كذلك، يعني إمكانية أن تُرشّح أقشينير نفسها منفردة إلى الانتخابات، وبالتالي أن يتأجّل الحسم إلى الجولة الثانية، في حال لم يتمكّن إردوغان من الفوز في الجولة الأولى. وستدفع كلّ أحزاب المعارضة، بما فيها «الجيّد»، ثمن تشظّي «صورة الإجماع»، فضلاً عن أن تراجع كيليتشدار أوغلو عن الترشّح ليس ممكناً، خصوصاً وأن رئيسي بلديتي أنقرة وإسطنبول، هما من حزبه، ولا يمكن أن يتمرّدا على قرار «الشعب الجمهوري». وعلى هذا، ستكون الصورة، يوم الإثنين، على الشكل التالي: انقسام المعارضة وإعلان الأحزاب الخمسة المتبقّية ترشيح كيليتشدار أوغلو؛ أو تأخير الإعلان مرّة جديدة.

إلى ذلك، وبعدما لُمّح إردوغان، في خطاب أمام نواب حزبه يوم الأربعاء الماضي، إلى موعد الانتخابات، بالقول: «هذه الأمّة إن شاء الله ستقوم بالمقتضى في 14 أيار»، ذكرت صحيفة «حرييات» أن الرئيس سينشر قرار «تجديد» الانتخابات في الجريدة الرسمية، يوم الجمعة المقبل. وعلى ضوئه، ستعلن «اللجنة العليا للانتخابات» موعد الجولة الأولى من الاستحقاقَين الرئاسي والنيابي يوم 14 أيار، والجولة الثانية، إذا اقتضى الأمر، يوم 28 أيار، على أن يتقدّم المرشّحون للنيابة باستقالاتهم قبل يوم 16 آذار، وأن تعلن القائمة النهائية للمرشّحين للنيابة، يوم 10 نيسان. وبحسب مسؤول الحملة الانتخابية لـ«حزب العدالة والتنمية»، إرتان أيدين، فإن شعار الحزب للانتخابات سيكون مرتبطاً بحدث الزلزال وتضميد الجراح، وهو: «الآن، من أجل تركيا». وفي ما خصّ انتقاد المعارضة لطلب إردوغان الصفح عن التقصير الذي حصل في الأيام الأولى لحدوث الزلزال في السادس من شباط الماضي، قال الرئيس التركي إن «الحديث عن التقصير وطلب المغفرة ليس ضعفاً، بل مظهر للإخلاص والصدق بيننا وبين الأمّة»، فيما اعتبر عبد القادر سيلفي أن طلب الصفح هو «مقاربة صحيحة وإنسانية».

في هذا الوقت، أطلق الباحث المعروف في استطلاعات الرأي، بكر أغيردير، موقفاً لافتاً، قال فيه إن الرئيس التركي يمكن أن يفوز، على رغم تراجع حظوظه. وأضاف: «زلزال السادس من شباط سيؤثّر حتماً في خيارات الناخب، لكن الأكثر أهمية هو موقف المعارضة وخريطة الطريق التي سترسمها، والتي ستحدّد نتائج الانتخابات. ذلك أن الخطاب المعارض فقط للسلطة لا يكفي، إذ إن هناك ضرورة لوجود رؤية كبيرة ووعود بالتغيير». وبحسب أغيردير، فإن «احتمالات خسارة تحالف الجمهور» للغالبية في البرلمان قائمة، لكن رجب طيب إردوغان، وعلى رغم تراجع حظوظه، لديه فرصة للفوز في انتخابات الرئاسة. ولكن هذا أيضاً مرتبط بمشاعر الكتلة الناخبة التي إذا كانت تعتقد فعلاً أن تغيير السلطة يهدّد مسألة بقائها، فستصوّت لمصلحة السلطة التي ستنقل احتفالات تدشين المساكن الجديدة على 46 محطة تلفزيون موالية». وأشار أغيردير إلى أن تأجيل الانتخابات غير ممكن دستورياً، ولكن حقيقة أن المعارضة غير متّفقة في ما بينها قد تعمل لمصلحة السلطة، مضيفاً أن «عدم ذهاب الشباب إلى الانتخابات، يعمل لمصلحة السلطة أيضاً». ومعتبراً أن الأزمات الكبيرة التي مرّت على تركيا تحتاج إلى «حكاية أكبر» وإلى رؤية من قِبَل المعارضة.

يعني خروج أقشينير من «تحالف الأمّة» أن المعارضة ستخسر ما بين 12٪ إلى 15٪ من الأصوات (أ ف ب)

البلاد

ملف | طلائع جيل التحرير

فلسطين ما حركة التحرر؟ [1]

سيف دعنا*

«وأخيراً قرر الإيجيجي التمرد، ورفض العمل، فاحرقوا أدوات عملهم ومضوا في هياج وثورة، وحاصروا الإيكور، قصر إنليل عند منتصف الليل، والإله يغطّ في منامه» - [ملحمة أتراحاسس]

«إنهم رجال عظماء، لأنهم أرادوا وحققوا شيئاً عظيماً؛ ليس مجرد خيال، ليس مجرد رغبة، بل إنهم جسّدوا فعلاً ما يلبّي الحالة ويتناسب مع احتياجات العصر» - [هيغل، «فلسفة التاريخ»]

..وفي يوم الاثنين، السادس من أيلول/ سبتمبر 2021، انتهت أخيراً، وإلى الأبد، حقبة منظمة التحرير الفلسطينية. ففي فجر ذلك اليوم، وبعد ما يقارب الشهور التسعة من الجهد الهائل والمدهش، انتهى البطل الفذّ محمود العارضة من صياغة النص الفلسفي التأسيسي لحركة تحرر وطني فلسطيني حقيقية، نقشه على مسار امتد تحت الأرض لأكثر من خمسة وعشرين متراً من الصخور والفولاذ والاسمنت المسلح. قد يبدو للبعض أن النفق الذي حفره هؤلاء الأبطال كان مجرد ممرّ سرّي تحت الأرض بمتدّ من غرفة 5 قسم 2 في سجن جلبوع إلى خارج الأسوار، برغم الإجماع على شبه استحالته هندسياً وتقنياً وفق ما توفر للأسرى من أدوات وإمكانات. لكن فكرة محمود العارضة العبقرية، والمستحيلة حتى ثبت العكس يوم حصولها فعلاً، كانت في الحقيقة فاتحة لحقبة جديدة كلياً في تاريخ الصراع العربي - الصهيوني. فلم يكن حفر ذلك النفق، بتلك الطريقة، حتى مجرد عملية إنشائية تحتاج إلى خبرات وإمكانات هندسية وتقنية تعجز عنها أغلب الشعوب، ولم تكن تلك المبادرة الجريئة والمفارِقة جداً، كذلك، مجرد عملية تحرر أخرى من سجن آخر، حتى ولو كان قد صمم خصيصاً لأشر من قد يفكر في تحرير نفسه يوماً ما. بل كانت، كما تكشفت الأحداث إثرها منذ فجر ذلك اليوم المجيد، مجرد مقدمة لدراما تاريخية مذهلة، كانت مع كل ضربة في بطن أرض الزنزانة تتكشف تدريجياً عن قوة ثورية هائلة بختزنها الشعب الفلسطيني، وزخم مقاوم هائل تراكم على مدى خمسة وسبعين عاماً من الصراع ليدفع، بانفجاره، الحركة الكبرى للتاريخ إلى حيث يجب أن تكون وجهتها.

أمّا محمود العارضة، فلقد أصبح، لذلك، التجسيد الأسمى لروح التقدّم التاريخي، التي يمثّلها فقط القليل جداً من الأبطال الاستثنائيين في تاريخ الأمم، بتمثيله عنوان ورمزَ ومفجّر فجر حقبة تاريخية جديدة كاملة. أصبح، محمود العارضة، التجلّي العبقري لروح التاريخ (وفق توصيف هيغل للبطل التاريخي)، تتجسّد في بطل عربي لم يمثّل فقط العظمة الهائلة لإرادة الروح الإنسانية، بل روح العصر كذلك. كانت مواصفاته الشخصية (النفسية، العقائدية، السياسية، الكفاحية) هو فقط، كما سنعرف عنه لاحقاً، تتناسب تماماً وكلياً مع ظروف ومتطلبات وشروط إطلاق شرارة الحقبة الجديدة. بعدها، بدأت مجموعات الغوار من المقاومين الجدد، تنبت تباعاً من بطن الأرض التي احتضنت النفق وأبطاله، مسلحة برؤية وعقيدة ووعي وإرادة جديدة يشترطها تطور، ولاحقاً انتصار، حركة تحرر وطني فلسطيني حقيقية للمرة الأولى منذ النكبة. ومن أرض ذلك النفق، حيث دفنت جثة مشروع «منظمة التحرير» المهزوم بمعاييره ومفاهيمه وادواته ورموزه البالية، بدأت، وظلت، وستبقى، تخرج كل يوم أفواج جديدة من طلائع جيل التحرير الحقيقي. كان هذا جيلاً جديداً، كما ينبغي وكما يجب أن يكون أبطال حركات التحرر الوطني الحقيقيون: لا يساوم، لا يهادن، ولا يتراجع، والأهم، يتسلّح بقوة بشرط الانتصار الضروري والحاسم، بعقيدة ووعي وقناعة مطلقة بحتمية النصر وحتمية تحرير كل شبر من أرض فلسطين. أما الغزاة، فلهم فقط أن يعودوا من حيث أتوا، أو يلقوا حتفهم عليها.

عن بدايات مزوّرة

في الثالث والعشرين من حزيران 1954، التقى اثنان وعشرون مناضلاً جزائرياً في منزل المناضل إلياس دريش في منطقة المدنية في الجزائر العاصمة لمناقشة الأزمة التي كانت تعصف بالحركة الوطنية الجزائرية والانقسام الحاصل بين جناحَي حزب «حركة الحريات الديموقراطية». فبرغم تأسيس «اللجنة الثورية للوحدة والعمل»، من أجل إنهاء الانقسام بين المركزيين والمصاليين (أتباع مصالي الحاج)، استمر تصاعد الأزمة، وخصوصاً مع إصرار القيادة (مصالي الحاج، فهو، ولمن لا يعرف مصالي الحاج، فهو، إلى حد بعيد، ياسر عرفات الجزائر حينها) على الخيار السياسي فقط في مواجهة الاستعمار الفرنسي. لهذا، قررت المجموعة التي كان أعضاؤها من أنصار العمل الثوري المسلح إطلاق الثورة المسلحة ضد الاستعمار الفرنسي لتحرير الجزائر. بعدها بأربعة أشهر، في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1954، التقت في بيت المناضل مراد بوقشورة مجموعةُ الستة الشهيرة (مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، محمد بوضياف، كريم بلقاسم، ديدوش مراد، ورابح بيطاط) لتدارس سبل إطلاق الثورة، وانتهوا إلى تقسيم الجزائر إلى ست مناطق عسكرية، يقود كل منها أحد أعضاء المجموعة الستة، ثم كان بيان نوفمبر الشهير:

«وهكذا فإن حركتنا الوطنية وجدت نفسها محطمة، نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين، توجيهها سيئ، محرومة من سند الرأي العام الضروري، قد تجاوزتها الأحداث، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحاً ظناً منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية. إن المرحلة خطيرة. أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلاً، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المآزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها الى المعركة الحقيقية الثورية».

بعدها بأقل من تسع سنوات، في الخامس من تموز/ يوليو 1962، كان الجزائريون يحتفلون بالاستقلال، المبدأ الأساسي لنضال الجمهوريين المتمثل برفض التقسيم ووحدة المقاطعات الإيرلندية الـ 32.

لكن، وبرغم نجاح القيادة الجمهورية المهيمنة حينها بمصادقة المؤتمر على الاقتراحات، انسحبت مجموعة من الجمهوريين الجذريين احتجاجاً، وعقدت مؤتمراً آخر بقيادة روريو برادای وشون ماك ستيوفين (أول قائدَي أركان للجيش الجمهوري المؤقت على التوالي) وأعلنت تشكيل «الجيش الجمهوري المؤقت» الذي هيمن في أقل من عامين على الحالة الجمهورية في شمال إيرلندا وهمّش التقليديين الذين أصبحوا يعرفون لاحقاً بـ«الجيش الجمهوري الإيرلندي الرسمي». بعدها بوقت قليل فقط، انتقل الجمهوريون للمرة الأولى من مجرد الدفاع عن أحيائهم حتى عام 1971 إلى الهجوم، وخاضوا أطول عملية مقاومة مسلّحة مستمرة على الإطلاق ضد الاستعمار الإنكليزي في إيرلندا استمرت لأكثر من ربع قرن.

ما حركة التحرر؟

في الجزائر، كما في إيرلندا (والمسار الفلسطيني الذي قاد لأوسلو)، لم تُهزم الصيغة الأولى لحركات التحرر من الاستعمار بسبب التفوق المادي (العسكري والتقني) والإيديولوجي الهائل للاستعمار. ومن يُسوّق هذا الادعاء في الحقيقة لتبرير السقوط والمسار الذي اتخذته القيادات السياسية لا يتبنّى المقاييس والمعايير (والدعاية) الاستعمارية لقياس وفهم موازين القوى في الصراع فقط، ولا حتى يعبّر أيضاً عن جهل مفرط بأسس مقومات ومفاهيم حركات التحرر. على العكس، فهذا الموقف يكشف عن حقيقة الترابط البنيوي المصلحي (الأمن الطبقي المشترك) بين شريحة هيمنت على قرار بعض حركات التحرر وكانت تبحث أساساً عن تسوية منذ البداية لإدراكها للضرر الذي سيلحق بمصالحها ومصالح من تمثّل من الذهاب بالمواجهة حتى النهاية مع الاستعمار وبناه الاقتصادية، الثقافية، السياسية، والاجتماعية – هذا، في الحقيقة، هو أحد أهم الدروس التي حذّر منها أميلكار كابرال في مؤتمر هافانا بتأكيده أن «معضلة البورجوازية الصغيرة في سياق النضال من أجل التحرر الوطني هي إمّا خيانة الثورة أو الانتحار الطبقي».

ما حصل في الجزائر قبل 1954، إيرلندا حتى 1969، وفي فلسطين حتى 1993 يمكن فهمه فقط بإدراك الشرط الاجتماعي/ الطبقي لمقاومة حركات التحرر للاستعمار وفهمها لحرب الشعب. هكذا نفهم كيف يرى البعض المقاومة كتكتيك في أحسن الأحوال، كأداة لتحسين شروط التفاوض حول التسوية، مع عدم الإضرار جذرياً بالبنى الاستعمارية القائمة، وليس كخيار استراتيجي. فبقدر ما قد تكون المقاومة، وحتى حرب الشعب، مفيدة في المدى القصير للشرائح الاجتماعية المتنفذة، كالية لتحسين موقعها التفاوضي في تسوياتها مع العدو، بقدر ما ترى فيها هي أيضاً (كالعدوّ تماماً) خطراً في المدى البعيد، كون ديمومتها تخوّل أيضاً بميزان القوى الاجتماعي والسياسي المحلي (في مقابل الطبقات الأخرى)، تماماً كما تخوّل بموازين القوى في مواجهة العدو. فهم هذا الشرط الطبقي للمقاومة هو ما يفسّر مقولة المناضل والرئيس الجزائري محمد بوضياف عن «البداية المزوّرة» لحركات التحرر أو لتأسيس دول ما بعد الاستعمار.

الحقيقة أن حركات التحرر تتأسّس وتتطوّر أصلاً ليس فقط برغم التفوّق، وبرغم الاختلال الهائل في موازين القوى المادية (ومنها التقنية) وحتى الأيديولوجية (حيث تلتحق الأقلية فقط بالمقاومة عادة في البداية)، بل وبسببه أيضاً. فالمقاومة، أو حركات التحرر في هذه الحالة، قائمة على عقلانية سياسية مضادة للعقلانية السياسية الاستعمارية الحداثية التي يتم استخدامها لتبرير الاستسلام (اختلال موازين القوى)، وعلى بنية تحتية مفاهيمية أو منظومة مفاهيمية مضادة لا تتمثل فقط بمبدأ (وعقيدة) حتمية انتصار الضعيف على القوي، بل وأيضاً في التأسيس لاستراتيجية مواجهة تفترض بالضرورة تبنّي نمط مواجهة غير تقليدية – فبسبب هذا التفوق بالذات، لا رغماً عنه، تأخذ المقاومة وحركات التحرر شكلاً غير كلاسيكي في المواجهة، وتنتصر رغم الاختلال الهائل في موازين القوى. القناعة بغير ذلك هي أحد أسباب الهزيمة التي يتحدد مسارها منذ نشأة الحركة بمفاهيم غيبية من نوع «عدوّ لا يقهر». فالإيمان المطلق بهزيمة العدو، أو بزوال الكيان الصهيوني، مثلاً، في الحالة الفلسطينية، هو أحد الشروط الحاسمة. إن لم يكن الشرط الحاسم، للنصر، لأنه يوفر الشرط الأهم لنجاح المقاومة بتحررها وحمايتها من رؤية الشيوعيين وبعض التيارات اليسارية الإيرلندية التي تقلّل من (وحتى تلغي) أهمية البعدين القومي والاستعماري للصراع، وتطالب، على عكس ذلك، بالنضال المشترك مع الطبقة العاملة الإنكليزية والبروتستنتية.

هكذا، أدرك المناضلون الإيرلنديون الجذريون أنهم أمام محاولة لإعادة توجيه شاملة لمشروعهم التحرري. فالاقتراح يتضمن استبدال النضال ضد الاستعمار، من أجل التحرر الوطني، بالنضال من أجل حقوق مدنية، هذا عدا عن التنازل عن دور أساسي وتقليدي لعبه الجيش الجمهوري في حماية المناطق الكاثوليكية من اعتداءات الشرطة والمتطرفين البروتستانت والجيش البريطاني المتواصلة لإخضاع الإيرلنديين. وهذه المعضلة التي عانت منها حركة التحرر الوطني الإيرلندي بسبب التنظير السياسي اليساري المشوّه يمكن تلمّسها بوضوح لدى بعض اليسار العربي والفلسطيني سابقاً وراهناً للأسف في ما يخص فهم طبيعة الصراع الوجودية مع الكيان الصهيوني (وليس قبول بعض الشيوعيين العرب بخيار الدولتين كخيار أصيل، تماهياً مع موقف موسكو حينها، إلا أحدها). طبعاً كان ولا يزال في شمال إيرلندا أحزاب يسارية جذرية حتى أكثر من الجيش الجمهوري ذاته، وجناحه السياسي «شين فين»، كالحزب الاشتراكي الجمهوري الإيرلندي (ماركسي لينيني) وجناحه العسكري (جيش التحرير الوطني الإيرلندي) الذي كان ينافس الجيش الجمهوري في أعمال المقاومة وقدم ثلاثة شهداء في الإضراب الشهير عام 1981 (باتسي أوهارا، كيفن لينش، مايكل ديفاين)، وحتى رفض اتفاقية «الجمعة العظيمة» التي قبل بها «شين فين».

الاقتراح الثاني، والخطير أيضاً، كان الدعوة للمصادقة على إسقاط السياسة الجمهورية التقليدية المتمثلة في امتناع النواب المنتخبين عن المشاركة في أعمال البرلمان الإنكليزي (ويست منيستر)، والبرلمان الإيرلندي (لينيستر هاوس)، وبرلمان شمال إيرلندا (ستورمونت)، وهو ما يعني اعترافاً صريحاً بالحكومات الثلاث (البريطانية، الإيرلندية، وشمال إيرلندا) التي حاربها الجيش الجمهوري، وتخلّياً واضحاً عن فيما الأقدام السوداء والحركيون (أعضاء في «حركة الحريات الديموقراطية») انتقلوا من صفوف المقاومة إلى القتال ضد أهلهم في صفوف جيش العدو) يهربون إلى فرنسا ليعيشوا هم وعائلاتهم بذلّ إلى يومنا هذا – وهذا درس لأعضاء أي حركة وطنية تنتقل إلى خندق العدو. لكن التاريخ لم يكن لأسف بعيد نفسه أحياناً، وهناك حركيون في كل حركة تحرر، وهناك حركيون في فلسطين كذلك يقاتلون الآن بشراسة في صفوف العدو، مع أنه لا فرنسا لهم ليهربوا إليها بعد زوال الكيان القريب بالمعنى التاريخي.

بعدها بأكثر من خمس عشرة سنة، في ديسمبر 1969، وفي مكان ما من الجمهورية الإيرلندية، عقد مندوبون من الجيش الجمهوري الإيرلندي «مؤتمراً سرّياً عاماً للجيش»، بسبب الأزمة العميقة التي أصابت الحالة الجمهورية وإصرار القيادة على الخيارات السياسية فقط في مواجهة الاستعمار البريطاني. وخلال المؤتمر تم عرض اقتراحين برعاية رئيس أركان الجيش الجمهوري الإيرلندي حينها، كاثال غولدينج، للمصادقة عليهما. كان أول هذه الاقتراحات إنشاء جبهة وطنية بين حزب «الشين فين» (الجناح السياسي للجيش الجمهوري) والحزب الشيوعي الإيرلندي وتشكيلات بسارية أخرى. إشكالية هذا الاقتراح تمثلت في التمهيد للتخلي عن الرؤية الجمهورية التقليدية للصراع ضد الاستعمار البريطاني والاقتراب أكثر من رؤية الشيوعيين وبعض التيارات اليسارية الإيرلندية التي تقلّل من (وحتى تلغي) أهمية البعدين القومي والاستعماري للصراع، وتطالب، على عكس ذلك، بالنضال المشترك مع الطبقة العاملة الإنكليزية والبروتستنتية.

هكذا، أدرك المناضلون الإيرلنديون الجذريون أنهم أمام محاولة لإعادة توجيه شاملة لمشروعهم التحرري. فالاقتراح يتضمن استبدال النضال ضد الاستعمار، من أجل التحرر الوطني، بالنضال من أجل حقوق مدنية، هذا عدا عن التنازل عن دور أساسي وتقليدي لعبه الجيش الجمهوري في حماية المناطق الكاثوليكية من اعتداءات الشرطة والمتطرفين البروتستانت والجيش البريطاني المتواصلة لإخضاع الإيرلنديين. وهذه المعضلة التي عانت منها حركة التحرر الوطني الإيرلندي بسبب التنظير السياسي اليساري المشوّه يمكن تلمّسها بوضوح لدى بعض اليسار العربي والفلسطيني سابقاً وراهناً للأسف في ما يخص فهم طبيعة الصراع الوجودية مع الكيان الصهيوني (وليس قبول بعض الشيوعيين العرب بخيار الدولتين كخيار أصيل، تماهياً مع موقف موسكو حينها، إلا أحدها). طبعاً كان ولا يزال في شمال إيرلندا أحزاب يسارية جذرية حتى أكثر من الجيش الجمهوري ذاته، وجناحه السياسي «شين فين»، كالحزب الاشتراكي الجمهوري الإيرلندي (ماركسي لينيني) وجناحه العسكري (جيش التحرير الوطني الإيرلندي) الذي كان ينافس الجيش الجمهوري في أعمال المقاومة وقدم ثلاثة شهداء في الإضراب الشهير عام 1981 (باتسي أوهارا، كيفن لينش، مايكل ديفاين)، وحتى رفض اتفاقية «الجمعة العظيمة» التي قبل بها «شين فين».

الاقتراح الثاني، والخطير أيضاً، كان الدعوة للمصادقة على إسقاط السياسة الجمهورية التقليدية المتمثلة في امتناع النواب المنتخبين عن المشاركة في أعمال البرلمان الإنكليزي (ويست منيستر)، والبرلمان الإيرلندي (لينيستر هاوس)، وبرلمان شمال إيرلندا (ستورمونت)، وهو ما يعني اعترافاً صريحاً بالحكومات الثلاث (البريطانية، الإيرلندية، وشمال إيرلندا) التي حاربها الجيش الجمهوري، وتخلّياً واضحاً عن

> **فهم هذا الشرط الطبقي للمقاومة هو ما يفسّر مقولة المناضل والرئيس الجزائري محمد بوضياف عن «البداية المزوّرة» لحركات التحرر أو لتأسيس دول ما بعد الاستعمار**

على المقاومة، وسيكون عليها التغلب أيضاً على تبعات وجودهم في الحركة الثورية. هذا أحد أسباب فشل مشروع منظمة التحرير الفلسطينية، وكيف انتهى إلى ما انتهى إليه. كانت البداية مزوّرة، بانحيازاتها الطبقية، وبالتالي الفكرية والسياسية والكفاحية. هي بداية مزوّرة حين تقاطعت متطلبات وشروط إعادة إنتاج هذه الطبقة (التي تهيمن على حركة التحرر) لنفسها ومصالحها مع متطلبات إعادة إنتاج الاستعمار لنفسه. لهذا بالضبط، يقول كابرال، إن لم يكن خيارها في الانتحار الطبقي (وهو أقل الاحتمالات)، فإنها ستنتهي لخيانة الثورة – هل تذكّركم هذه القاعدة بشيء؟

تعريب المقاومة: في الشرط الطبقي للمقاومة

حركات التحرر، إذاً، ليست مجرّد مجموعات محلية مسلّحة (بظهير إقليمي أو دولي في أغلب الأحوال) تقاتل عدواً أقوى منها مادياً وإيديولوجياً باستخدام تكتيكات أو ممارسات موحدة تلخصها كراسات حرب الشعب، من أجل تحرير أرضها وشعبها. المسألة ليست قضية أكاديمية/ مدرسية أو معضلة تقنية أو فنية. حركة التحرر الوطني هي مشروع تاريخي شامل ومضادّ لكل ما يمثله الاستعمار، يتضمن الفكر المضاد، الثقافة المضادة، طريقة عيش مضادة، وحتى (وهذا مهم جداً) تخيّل مستقبل حقيقي مختلف جذرياً عن حاضر المستعمِر، وطبعاً لا تنتهي بالسلاح. هنا بالضبط تأتي المساهمة الفذّة للشهيد كابرال: «تظهر تجربة الهيمنة الاستعمارية أنه في محاولة لإدامة الاستغلال، لا يؤسس المستعمِرون فقط نظاماً لقمع الحياة الثقافية للشعب المستعمَر؛ بل يطور أيضاً الاغتراب الثقافي لجزء من السكان، إمّا عن طريق ما يسمى "استيعاب السكان الأصليين"، أو عن طريق "خلق فجوة اجتماعية" بين النخب الأصلية والجماهير الشعبية. نتيجة لعملية الانقسام هذه (التي يخلقها المستعمِر)، أو تعميق الانقسامات في المجتمع، يحدث أن جزءاً من السكان، ولا سيما البورجوازية الصغيرة، الحضرية أو الفلاحية، يَستدخِل/ يستوعب عقلية المستعمِر، ويعتبر نفسه متفوّقاً ثقافياً على شعبه، ويتجاهل أو يحتقر قيمهم الثقافية. هذا الوضع، الذي يميز غالبية المثقفين (ذوي الثقافة الاستعمارية)، يتم تعزيزه من خلال زيادة الامتيازات الاجتماعية للمجموعة المندمجة أو المنفردة والذي ينعكس بدوره مباشرة على سلوك الأفراد في هذه المجموعة في ما يتعلق بحركة التحرر الوطني. وبالتالي، فإن إعادة تحويل العقول، أو تغيير العقلية، أمر لا غنى عنه للاندماج الحقيقي للناس في حركة التحرر. إعادة التحويل هذه، في حالتنا، قد تحدث على شكل إعادة الأفرقة (من أفريقيا) قبل النضال، لكنها تكتمل فقط خلال مسار النضال، من خلال الاتصال اليومي بالجماهير الشعبية عبر الشراكة بالتضحية التي يتطلّبها النضال. ومع ذلك، يجب أن نأخذ في الاعتبار حقيقة مفادها أنه في مواجهة آفاق الاستقلال السياسي، فإن الطموح والانتهازية التي تعانيها حركة التحرر عموماً قد يجلبان إلى النضال أفراداً غير متحوّلين. وهؤلاء، بسبب مستوى تعليمهم (الاستعماري الهوى)، ومعرفتهم العلمية والتقنية، وبرغم عدم فقدانهم أياً من انحيازاتهم الطبقية الاجتماعية، قد يصلون إلى أعلى المواقع في حركة التحرر. لهذا فإن اليقظة لا غنى عنها على المستويين الثقافي والسياسي. في حركة التحرر كما في أي مجال آخر، كل ما يلمع ليس بالضرورة ذهباً: القادة السياسيون، حتى الأكثر شهرة، قد يكونون أشخاصاً معزولين ثقافياً» (الترجمة بتصرف).

ربما لا تستطيع حركة التحرر الوطني العودة بالتاريخ إلى الوراء، أي إلى ما قبل الاستعمار، لكنها قائمة على قاعدة تبدو دائماً صحيحة في حالات مقاومة الاستعمار من أجل مستقبل أفضل: أن ما تصنعه الحرب يحتاج إلى حرب مضادة لإلغائه والتغلب عليه. ومما تصنعه الحروب وتبعاتها، وممّا تصنعه الهزائم وشروطها، وممّا تصنعه العلاقات الاستعمارية وهيمنتها، كما يعلمنا كابرال، أنها تشكل شروط ومتطلبات إعادة إنتاج الطبقات الاجتماعية لذاتها. وفي سياق هذه العملية التاريخية تصبح إعادة إنتاج بعض الشرائح الاجتماعية (المتنفّذة عادة) لنفسها مرتبطة بنيوياً بعملية إعادة إنتاج الاستعمار والعلاقات الاستعمارية. وفي الحالة الفلسطينية، ليست القضية موضوعية فقط، أي إنتاج الطبقة بذاتها كما يقول ماركس، ولكن ذاتية أيضاً، أو لذاتها. فهذه المواقع تدرك وتعي بوضوح الشمس أن (حتى قدرتها على) إعادة إنتاجها لنفسها ومصالحها مرتبطة بنيوياً بإعادة إنتاج الشروط الموضوعية الاستعمارية التي أنتجتها، وبالتالي لا يمكنها إلا أن تكون «إسرائيلية» الهوى والمصير والمصلحة – ليست القضية إذاً سوء تقدير يمكن التراجع عنه، لمن يتفاءل بأيّ احتمال لحوار وطني. لهذا يقول كابرال، مرة أخرى، إن معضلة هذه الطبقة «إما خيانة الثورة أو الانتحار الطبقي». فمقاومة الاستعمار، وخصوصاً بصيغة حرب الشعب المطلوبة لتصحيح/ إلغاء والتغلب على ما صنعته وأسّست له الحروب والسياسات الاستعمارية ستقود حتماً إلى تعميق هذه المعضلة مع الوقت، ما يفرض على هذه الجماعة، إذا قررت رفض الانتحار الطبقي (وهو غالباً ما سيحصل) والدفاع عن مصالحها، التموضع علناً في خندق المستعمِر مع كل تحوّل يفترض ويتطلّب عملية فرز تاريخي.

إدراك معنى الشرط الطبقي لحركات التحرر، كما يفيد كابرال، ونظرية «الأفرقة»، يحيل بالضرورة، في حالتنا، إلى مركزية البعد القومي العربي في الصراع الدائر، وإلى مركزية تعريب وتوطين المقاومة، كما يدلل النجاح المدهش لتجربة المقاومة الإسلامية في لبنان. فكما أشار كابرال إلى أهمية «إعادة تحويل العقول، أو تغيير العقلية»، ليس فقط كـ«أمر لا غنى عنه للاندماج الحقيقي للناس في حركة التحرر»، ولكن أيضاً كون المقاومة الثقافية والفكرية أيضاً جزء أساسي من المشروع المضاد (أدى الشهيد غسان كنفاني الدور الأساسي فيها في البداية).

تعريب العقول، بتعريب المقاومة، أو توطينها، في حالتنا، أساسي جداً لإدراك حقيقة وطبيعة الصراع وفهمه من الخندق العربي، أو خندق المستعمَر، وهو ما يفترض إما أدوات نظرية ولغوية عربية، أو توطين ما هو غير عربي أولاً من مفاهيم وأدوات نظرية ولغوية، حتى لا نرى الصراع بعيون العدو أو من خندقه. في نص سابق أشرت، مثلاً، إلى إشكاليات المفهوم التأسيسي للنكبة الذي استند إلى أدوات نظرية ولغوية حداثية وأورو - مركزية، وتبعاته على صياغة استراتيجيات المواجهة، وربما فشلها. فالمقاربة الحضارية التي صيغ على أساسها المفهوم لم تساعد، بالحد الأدنى، في التشكيك في الوصول إلى استنتاج الفكرة الغيبية «إسرائيل لا تقهر»، حتى لا نقول إنها مهّدت لها. لهذا، ففي سياق التأسيس النظري/ العقائدي والسياسي والكفاحي لحركة التحرر الوطني لا يمكن إغفال السياق الثقافي والتاريخي للصراع. الجانب الأخر المهم هو أن إعادة إنتاج الشرائح الاجتماعية المتنفذة لذاتها ليس فقط لا يحدث في فراغ، أو حتى وفق شروط استعمارية محدودة (في فلسطين مثلاً)، بل تحدث في سياق إقليمي ودولي أيضاً لأن العالم وحدة تحليلية واحدة. وليس ذلك لأن الصراع بجوهره عربي - صهيوني، يستهدف، عدا عن الضرر بكل أهل المنطقة (بعد إبادة جزء من الفلسطينيين وتطهير الآخرين عرقياً وتفريغ فلسطين من أهلها) تحويل المنطقة العربية إلى مجرد محيط لمركز إمبريالي صهيوني. بل، لأن تأسيس وإعادة إنتاج وظيفة الكيان الصهيوني تتقاطع وتتوافق مع ذات الشروط التي يتم وفقها إعادة إنتاج أغلب الشرائح العربية الحاكمة في المنطقة وإعادة إنتاج التجزئة والتقسيم – ليست نخبة أوسلو وما ومن تمثله «إسرائيلي» الهوى والمصلحة والمصير فقط، ولكن مثيلاتها من شرائح حاكمة في أغلب الأقطار العربية أيضاً. وتجزئة الوطن العربي لها جذور في الإنتاج وعلاقات الإنتاج، أو لها مضمون اجتماعي/ طبقي أسس لها استعمار المنطقة وهو ما يفسر تقاطع أغلب الشرائح القطرية الحاكمة في الوطن العربي وتشاركها الأمنّ الطبقي مع الكيان الصهيوني، وهو ما يجعل من القومية العربية (المعادية للاستعمار والتجزئة، وليس «العروبة المضادة» المتحالفة معه) موضوعياً آلية المواجهة الأساسية.

لهذا، تُستهدف العروبة، والقومية العربية. فهي كبوتقة ثقافية تتضمن الفكر والوعي الثوري، كما تتضمن كل الصور والرموز ذات الجوهر الطبقي وأيضاً الثوري والمقاوم المعادي للاستعمار. وبالتالي، فالحرب على الثقافة والقومية العربية مركزية وضرورية للمشروع الاستعماري، بل إن الحرب على القومية العربية هي أحد محاور الهجمة الإمبريالية على المنطقة (كما قال كابرال عن إفريقيا). تدمير الثقافة، إذاً، يقارب في خطورته بتر التاريخ، وتشويه الحاضر، الذي يصعب تخيّل إمكانية إعادة إنتاج العلاقات الكولونيالية دونه.

ما يجري في فلسطين الآن ليس مجرد موجة مقاومة أخرى، كالتي شاهدناها في السنين الماضية، وليست حتى انتفاضة أخرى، كتلك التي حصلت في 1987 و2000. فبعد معركة «سيف القدس» التي وحّدت الساحات الفلسطينية كفاحياً، وبعد الدروس الهائلة لنفق الحرية، فإن ما نتابعه يومياً من بطولات تقارب المعجزة أحياناً هو جزء من مخاض بزوغ فجر حقبة تاريخية جديدة ومقدمات التأسيس الكفاحي لحركة تحرر وطني فلسطينية حقيقية. بعد كل ليل طويل، هناك حتماً شمس في الانتظار. خليكوا شاهدين.

(يتبع)

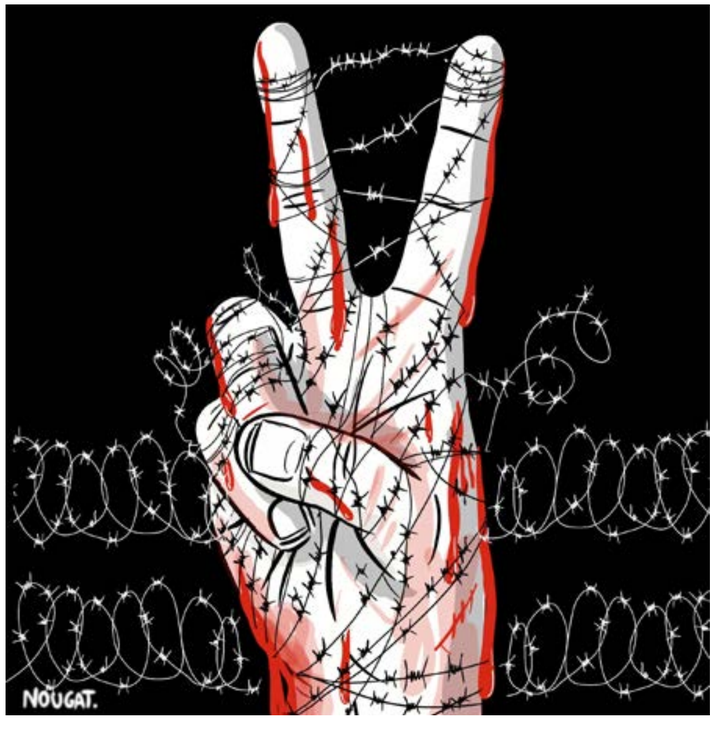

* كاتب عربي

البلاد

ملف | طلائع جيل التحرير

دولة الميليشيات ولدت في دير ياسين

مروان عبد العال

«إن كل قيمة كلماتي كانت في أنها تعويض صفيق وتافه لغياب السلاح» - [غسان كنفاني]

هتلر حي

لقد صدم أبراهام بورغ المسلمات الصهيونية الأساسية، في كتابه «لننتصر على هتلر» الذي شبه فيه دولة الاحتلال بـ«البلطجية والإمبريالية» ودعا إلى إلغاء تعريفها باسم «دولة يهودية» لأنها لا تختلف برأيه عن ألمانيا «عشية صعود أدولف هتلر إلى الحكم». واليوم نقرأ عبارة «يجب محو حوارة»، لم يكتب هذه التغريدة غوبلز وزير الدعاية في الحكومة النازية، بل كتبها سموتريتش وزير المالية في الحكومة الصهيونية. البيوت والأشجار والسيارات المحروقة في حوارة، مشهد مكرر يستعيد التجربة الهتلرية، تماهي بن «حركة كاهانا حي»* أو هتلر حي؛ ولا فرق، هي متلازمة الانتقام ذاتها تكشفها علاقة النازية الأبوية بسلوك المستوطنين وقادة الكيان وسياسته وقوانينه العنصرية بلغة النفي والإقصاء والخليط الخرافي وغير الواقعي للسياسة، استنساخ للتاريخ ومحاكاة بين النكبة المتواصلة، وهوس المحرقة، من الذاكرة التي نبشتها حوارة وبورين وعصيرة القبلية وغيرها، إلى إحراق عائلة دوابشة ومحمد أبو خضير والمسجد الأقصى ومجزرة الحرم الإبراهيمي، وغيرها، قبل النكبة وبعدها.

دولة المحرقة

عندما تصل نشوة الحرق والحريق والمحرقة إلى هذه الدرجة من التباهي تكون الكارثة، يصبح لزاماً على المهتمين بالتحليل النفسي لسر الإعجاب بارتكاب الجريمة، حين يعبّر أحد هؤلاء المعتوهين عن الصورة بالقول «حوارة مغلقة ومحروقة، هذا ما أريد أن أراه. وهكذا فقط سنحقق الردع». ويصف حرق القرية بـ«الجيدة»، وأنّها تستحق «الكثير من الإعجاب». وتكثر التساؤلات حول هذا السلوك هل هو من فعل مجانين جنوناً مدعوماً رسمياً؟ وصلت باحد المحتجين داخل الكيان إلى المطالبة بتحرير دولة إسرائيل من الجنون ومن المجانين. ممارسات ذهبت بالأسئلة إلى مداها الأخير، عن ماهيّة الصهيونية في هذا العصر، هل أصبحت أكثر تطرفاً وعنصرية وعنجهية وجذرية؛ أم أنها في الأصل هي كذلك، هل أن الأوان للتعبير عن حقيقتها؟ حقيقتها بوضوح، من دون أي أقنعة زائفة؟ أم أنها جرعة إضافية لحماية الذات أو أليات دفاعية غريزية عن الوجود في وقت يتعاظم فيه القلق الوجودي. هي أسئلة تطرح مصير الدولة المحرقة.

روح النكبة

لا شك أنه كلما تصاعد فعل المقاومة ضد الاحتلال، يزداد فيه القلق الصهيوني الوجودي، الذي هو نقطة الضعف في حلقة القوة لديه، وبالقدر الذي يتصرف فيه على قاعدة أنه مشروع «جذري» ونهائي ولكن بالقناعة العميقة لم يعد مشروعاً محسوماً بالكامل وفي منطقة قلقة ومتفجّرة. جرت تحوّلات عميقة، ديموغرافية واجتماعية، رأحت تحدث داخل المجتمع الصهيوني منذ منتصف الثمانينيات. وانطلقت حملة أيديولوجية واسعة مبنية على «الخطر الوجودي». أن يحيي قيم الصهيونية وبعيد تربية الجيل الفتي بروح النكبة وإعادة إنتاج ثقافة الاقتلاع، كما جرى في حرب عام 1948؛ حرق البيوت والمحاصيل والممتلكات، هدم القرى وتدمير المباني بحجج واهية. واتّخذت هذه الحملة أبعاداً جديدة، الأمر الذي دفع البعض إلى الحديث عن تحوّل في الصراع، وأن «إسرائيل» صارت تشهد، منذ ذلك التاريخ، ولادة صهيونية جديدة واحتلال موقع الضحية والقمع معاً اللذين يتحوّلان إلى مبرر للوجود. والعودة إلى مزيد من الصهيونية أي منابع الصهيونية نفسها والأسس التي قامت عليها.

«إسرائيل» الثالثة

ضمن فيلم وثائقي «ولد في دير ياسين» حيث أخذ الجنود الإسرائيليون القتلى الفلسطينيين، وجعلوهم في كومة واحدة، ثم أحرقوهم وبدت الرائحة الكريهة؛ جاء ذلك ضمن اعترافات بعض من شاركوا في مذبحة دير ياسين

كلما تصاعد فعل المقاومة ضد الاحتلال، يزداد القلق الصهيوني الوجودي، الذي هو نقطة الضعف في حلقة القوة لديه

على يد عصابات إيتسيل وليحي والهاغاناه، والبلماخ وشتيرن، وبلغ عدد ضحايا المذبحة 110 فلسطينيين، بينهم نساء وأطفال وشيوخ. إنها إسرائيل الأولى التي ولدت في دير ياسين ومن روح حرب عام 1948. حرب العصابات التي أنشأت الكيان، بل إن إسرائيل الأولى على يد الصهيونية العالمية الدموية في خوضها الحروب من أجل الأرض لتثبيت الكيان، ولحل عقدة الوجود بمزيد من العدوان، لكن «إسرائيل» الثانية؛ التي أعادها اليمين الليكودي تحديداً إلى نهج جوبتينسكي، دولة يهودية، يعني كنس الروح العربية من أرض «إسرائيل»، كحل مثالي لأزمة الوجود. لقد أفضى التحول إلى «إسرائيل» الثالثة: الصهيونية الدينية/القومية، السلطة الدينية العنصرية، دولة تسير عكس اتجاه حركة التاريخ. دعاة حسم الصراع... ولكن كيف؟ بحرب العصابات الجديدة/القديمة.

درس «التلنا»

بعد قيام الدولة، اختلف الأمر، وعندما رفض عناصر «إيتسل» تسليم السلاح الذي على متن السفينة «التلنا» إلى الجيش، جرت مفاوضات لتسليم الأسلحة في منطقة القدس حيث كانت «إيتسل» تتمتع بنفوذ واسع، لكن بن غوريون اعتبر هذا التوجه والمطلب نوعاً من العصيان على أوامر الدولة وأوامر الحكومة الساعية إلى تأكيد وحدة القوات الإسرائيلية في جسم عسكري واحد تحت قيادة واحدة. وأصدر أوامره في حينه، بقصفها. وخلال تبادل لإطلاق النيران بين الطرفين قتل 16 عنصراً من «إيتسل» و3 من الجيش. «الدرس» أنه إيذان بانتهاء زمن العصابات المسلحة وبداية زمن المؤسسة-الدولة-الجيش.

بالمناسبة، ففي ذكرى «التلنا» اعتبر نتانياهو أن قرار بن غوريون بقصف السفينة «متسرع وخاطئ» معللاً ذلك بعدم ثقة الحكومة الإسرائيلية الناشئة في حينه بصلاحياتها، وبدافع التشكك وعدم الثقة. وهذا الكلام اعتبر بداية مساً بالمسلمات الصهيونية والانقلاب على «التلنا» وبداية عهد جديد من الميليشيات.

دولة الميليشيات

الصهيونية الجديدة تعيد الأسس اللاأخلاقية التي قامت عليها الدولة، عودٌ على بدء، حين يتم تحويل حرس الحدود بأكمله إلى الحرس الوطني، كميليشيات رديفة لـ«جيش الدفاع الإسرائيلي»، وما دلت عليه الأحداث الأخيرة أن هذه العصابات الإرهابية مشرّعة ومدعومة ومحمية من الحكومة الصهيونية، التي تعيث إرهاباً بالضفة وفي القدس بل وفي فلسطين الداخل، حيث تتم الاستعانة بهم كونهم يمثلون «الحرس اليهودي» بما يريد تطبيقه العقل المؤذل لقادة السوبر صهيونية، وشرعنته باعتباره «الحرس الوطني» لليهود. تهويد الميليشيات، لقد شرعت جماعات الاستيطان في تأسيس ميليشيات صورة طبق الأصل، عن عصابات الأرغون وهاغانا وتسيل وشتيرن، هذه الميليشيات تمتد في خط واحد بين مستوطني الضفة والمدارس الدينية للصهيونية الدينية في الداخل، وقد توجه الموغ كوهين وهو شرطي سابق، وعضو كنيست حالي من جماعة الإرهابي بن غفير، الذي بادر إلى إقامة الميليشيات، اسمها «دورية نارئيل» ولخّص وظيفتها بالتالي: «عندما تكون حياتك في خطر، أي عندما تكون أنت فقط في مواجهة الإرهابي، فأنت تصبح الشرطي والقاضي والجلاد، عندما تكون حياتك في خطر، اقتل، الأمر بسيط وسهل».

توازن الردع

بحسب تقديرات للجنة الأمن في الكنيست -نشرها موقع «شومريم» (المراقبين) الإسرائيلي مطلع تموز الماضي- فإنه وحتى عام 2021 كان هناك 150 ألف قطعة سلاح بيد المستوطنين (700 ألف مستوطن بالضفة الغربية والقدس)، ومن المتوقع زيادتها 15 ألفاً في عام 2023، لتصبح 165 ألفاً أو أكثر. ومن ثمّ فتاسيس ميليشيات غير رسمية وتحويلها إلى رسمية يأتي في سياق توازن الردع، وهي أداة القمع الأكثر إخلاصاً للكيان، وهذه الظاهرة لم تعد حكراً على مستوطني الضفة الغربية، فأيضاً في الداخل والقدس. انفصام في الصهيونية اليمينية العنصرية التي تنادي بالسلام مع العرب والموت للعرب، لا تثق باتفاقات أوسلو ومخرجاتها وتستخدم بمخرجاته ولا تثق بوظيفة السلطة الأمنية وتعتبر أن التنسيق الأمني أخذ في التراجع، ولن يحد من تصاعد المقاومة، ومبكراً منذ عام 1998، كان أرئيل شارون أول من سمح بتاسيس «شبيبة التلال» حيث استولت على فندق، أما في عام 2008 فكان الظهور الأول لعصابات «تدفيع الثمن» التي نفذت ألاف الاعتداءات الإرهابية ضد الفلسطينيين.

فلسطنة الحرب

تعود براءة الاختراع في هذا المصطلح إلى إسحق رابين، خلال انتفاضة الحجارة 1987 يوم فشل في سحقها، وهو من أوعز للجيش بتكسير عظام نشطاء الانتفاضة وأطفال الحجارة، ومارس إبعاد قادتها. هذا الفشل الذي دفعه في حلقة مغلقة للنقاش الاستراتيجي ليعرب عن إعجابه باسترتيجية «فتنمة الحرب»، حين فشلت قوة الولايات المتحدة في هزيمة ثوار فيتنام بقيادة «الفيتكونغ»، عندها اضطرت إلى «فتنمة الحرب»، جعلت الفيتنامي الجنوبي يقاتل الفيتنامي الشمالي. يومها طالب رابين بتطبيق استراتيجية «فلسطنة الحرب»، وفتحت الطريق لصناعة اتفاقات أوسلو وولادة السلطة ومنحها إغراءات، ورافقها عبارات أن لا سلاح خارج سلاح السلطة، وأن القرار واحد، إلخ... والهدية ستكون دولة فلسطينية موعودة حتى انفجرت بعدها انتفاضة الأقصى، التي استعادت نسبياً التناقض الرئيسي ضد الاحتلال، واحتوت بذلك استراتيجية «فلسطنة الحرب»، وشنت حملات من التعبئة وغسل الدماغ ومؤتمرات دولية لتشويه المقاومة وتعميم الثقافة الانهزامية، بل تشجيع ثقافة الانقسام وقيم الاستهلاك...إلخ، وكلما تصاعد الميل التاريخي للمقاومة، تستعاد ذاكرة ميتة مما يسمى فلسطنة الحرب.

ولقاء «العقبة» كان واحداً من حلقاتها والعودة إلى مربع «الأمن مقابل السلام» والخطة الأميركية المطروحة هي الدعم والتدريب والمراقبة والمشاركة، إنما هو اختبار أو «فحص جدية وقدرة» السلطة على ضبط الأوضاع، كشفت عن تحيّز وتضليل ومساواة بين المجرم والضحية، فالذي لم يتحقق في زمن رابين يتجسّد حرب أهلية فلسطينية لن يمر في زمن بن غفير.

جبهة مقاومة

كل شيء يعود إلى بدايته، في زمن خصخصة القوة على طريقة داوني بالتي كانت هي الداء، الحرب الوطنية بدلاً من الحرب الأهلية، ليس الاكتفاء بتشخيص الخطأ، إنما بالفعل السياسي الصحيح، فالمقاومة تبني على معادلة جديدة، عدم الخلط بين حرب الأنصار أو الحرب النظامية والحرب السرية، حيث يكون السياسي أمراً مركزياً ولكن في عمل المقاومة يكون التكتيك القتالي غير مركزي. ولهذا تنظيم فعل المقاومة بشكل يرفع مستوى بداهتهم وقدرتهم على اتخاذ القرارات في حالة عملهم بمعزل عن مركز القيادة، ومن المؤكد أن على هؤلاء القادة أن يهتدوا بالخط الاستراتيجي العام وبتوجيهات المركز السياسية، وأن يعودوا في أمور التكتيك إلى القيادة، والأهم العمل تحت لواء جبهة المقاومة الفلسطينية التي هي ليست طرفاً في السجالات الداخلية والسلطوية أو التمثيلية؛ والمتسلحة بروح التضحية التي مهما ستكون عالية فهي أقل تكلفة من ضياع الحقوق. جبهةٌ تزج بالكل الفلسطيني في عملية الصراع، يكون فيها التناقض الرئيسي ضد الاحتلال، وتعمل على استنهاض الوعي وتعبئة الروح الوطنية واستثمار الطاقات وتفعيل عناصر القوة الكامنة، عبر المقاومة والاشتباك اليومي على الأرض المنظم والفردي والجماعي لجعل ثمن الاحتلال مكلفاً وعلى كامل مساحة أرض فلسطين التاريخية، لذلك ففلسطين كلها مساحة للصراع والمقاومة والاشتباك مع الاحتلال، مفتوحة لتشكيلات وقوى المقاومة كافة ولكل فعل مقاوم بهدف كنس الاحتلال.

«أسسها بنيامين كاهانا، نجل الحاخام مائير كاهانا بعد مقتل والده عام 1990 في نيويورك، والتي كان ينتمي لها بن غفير

نضال الضفة مسؤولية تاريخية
نحو استغلال تناقضات العدو

موسى السادة

اتخذ شيودور هرتزل عنوان «دولة اليهود» لكتابه التنظيري للمشروع الصهيوني، وهو عنوان النسخة الألمانية، إلا أن عنوان ترجمة الكتاب للعبرية والإنكليزية والعربية تحول إلى «الدولة اليهودية». ومن الناحية النظرية، فإن الفرق هنا كبير، وعطف عليه كثير من التأويلات حول ماهية التصور الحقيقي للصهيوني النمساوي. خصوصاً أنه وعند الحديث عن هرتزل يمسي الاختلاط والتأويل باباً مفتوحاً لكتاباته، فهو فوضوي ومتناقض وانتهازي، كاغلب المتمترسين خلف الهويات الطائفية، فهرتزل كان مستعداً أن يكتب الشيء ونقيضه، أن يكتب أو يفعل أي شيء، المهم غاية واحدة: «دولة لليهود».

من الممكن الادعاء أن هذا الاختلاف في ترجمة العنوان وتأويله، يعكس صورة مشهد الشقاق الجوهري في كيان العدو على طول تاريخه والذي وصل إلى أقصى مواصيله اليوم. فدولة اليهود هي دولة يمتلك اليهود فيها القوة السياسية القاهرة في نظام تحكمه العلمانية السياسية ونمط من أنماط العلمانية، والركيزة الأساس هنا الحفاظ على هذا الكيان والمؤسسات السياسية مهما كانت البقعة الجغرافية، بما هو أشبه بحكم البيض لمستعمرات أميركا وكندا وأستراليا وجنوب أفريقيا سابقاً. أمّا الدولة اليهودية، فهي دولة تتبنى اليهودية كهوية وتشريعات تتجسد في كل أركان الدولة ومؤسساتها، وبما يتصل بأهمية السيطرة على الكيان والأرض اليهوديتين بما يشمل الأهمية الدينية لمدن الخليل وطبريا وصفد والقدس على طول جغرافيا فلسطين. يشكّل هذا التناقض العماد الأساس لمصفوفة التناقضات المتنوعة للكيان المصطنع، بل إن ما ينطوي على لفظ اصطناعه هي القوة المكتسبة من الغرب بالإضافة إلى ذكاء وإبداع النخبة السياسية التاريخية للكيان في صنع صمغ توفيقي يجمع حزمة التناقضات هذه.

تكمن أهمية فهم هذه المسألة في استيعاب اختلاف علاقة مجتمعات الصهاينة مع الضفة، بين من يرى في الضفة قيمة دينية لا تتجزّأ عن الصهيونية (يهودا والسامرة)، وبين من يراها من ناحية أمنية لحماية عمق الاحتلال سواء من الناحية العملياتية أو من ناحية العلاقة مع الغرب والصورة العالمية للكيان، وأيضاً من لا علاقة له البتة ويعيش في ما يسمى صهيونياً بالققاعة أو «دولة تل أبيب». ويضاف إلى ذلك، أكثر العلاقات استفزازاً وهي العلاقة الأخلاقية، أي الصهاينة الذين يعيشون أزمة أخلاقية في كونهم مستعمرين فيصنعون نظاماً أخلاقياً تبريرياً أنه ضد استمرار «احتلال» الضفة ويريد السلام وأن يكمل عيشه في أرض غير محتلة في العمق الفلسطيني.

النقطة هنا أن الصهاينة يعرّفون أنفسهم كالنقيض للآخر، بمعنى أن الذي يستوطن في حيفا يرى نفسه يسمو أخلاقياً على هؤلاء الهمج المتدينين الذين يستوطنون ويعملون في مشاريع استيطان الضفة. وهؤلاء، بدورهم، يرون أنفسهم الأكثر التزاماً باليهودية والصهيونية ديناً وفكرة قبالة هؤلاء العلمانيين. كما نظر بن غوريون تاريخياً، فإن مؤسسة الجيش تعمل هنا كحكم تسلّل بين الفئتين، وأيضاً ادعاء التحكم بمدى همجية المستوطنين في الضفة، مع وضع مسافة «أخلاقية» و«احترافية» بينه وبينهم. دور الحكم هذا يترهل يوماً بعد يوم، ولذلك نرى التواطؤ والمجاهرة بالتعاون بين المستوطنين والجيش في الضفة، وأحياناً الاشتباك بينهم وضرب المستوطنين للجيش، والأهم الشقاق بين الجنود أنفسهم الذين تهتز منظومتهم القيمية والأخلاقية (بالمعايير الصهيونية) بين من يريد التمسك بالعقلانية والانضباط العسكري ودور المؤسسة العسكرية، وبين الجنود الذين يتمردون على هذه الحالة لدوافع مختلفة. كل هذا اليوم، وفي ظل حكومة ليست مجرد يمينية بل صهيونية دينية، والأدهى أنها تعمل على تغيير البنية القانونية للكيان السياسي لدولة اليهود ليكون دولة يهودية أهمية الضفة فيها مركزية وقوانينها تزعج ترف العلمانيين الصهاينة.

هذا التناقض حقيقي وخطير جداً على الكيان، وهنا المسألة ليست من التهويل والمبالغة، بل تستند إلى منطلقات موضوعية. والخطورة هنا تكمن في غياب الخيال؛ المشروع الصهيوني، منذ قرابة القرنين، مشروعٌ قائم على القدرة الإبداعية في الخيال واللعب بالخيال وأخيراً تجسيد هذا الخيال على أرض الواقع. وهذه القدرة في الإبداع وابتكار الحلول والمغامرة في تطبيقها هي من سمات القادة البارزين والتاريخيين للعدو. أمّا اليوم، وبما يمكن رؤيته كصيرورة خلدونية، فكيان العدو يصطدم بالجدار، فلا شخصيات ورموز فيه تمتلك حساً جماعياً صهيونياً تخشى فيه على كل المشروع، وتدأب على العمل من أجله. ومن ناحية تنظيرية ومتخيلة فلا حلول مطروحة، وما لا يمكنك تخيله لا يمكنك تجسيده على الأرض. هذه الأزمة هي ما يحاول الأميركيون حلها، فيعترض -مثلاً- أحد ساسة الإسرائيليين على التدخل الزائد للسفير الأميركي في السياسة الداخلية، ليرد السفير: «أنا على يقين أن الإسرائيليين أنفسهم يحتاجون لتدخلي». وبالعود إلى الضفة، ترى ممارسة الصهاينة تقوم على فكرة أن الجيل الجديد في الضفة لم يعاصر الانتفاضتين وعليه لم يتعلم الألم فعلينا أن نؤلمهم ليرتدعوا. هذه الفكرة هي إحدى دلائل الكسل الإبداعي الصهيوني ومجرد نسخ ممارسات تاريخية لفترات وظروف مختلفة على اليوم. فمجرد ما تقوم به جميع مجتمعات العدو هو الاعتماد والاتكاء، على فائض القوة التاريخي الذي صنعه من سبقوهم وهو فائض يتم استهلاكه.

هذا ما يصلنا بمسؤوليتنا نحن، فالتناقضات الداخلية للصهاينة ليست مجردة، أو أن لكيان العدو مدة صلاحية كالمعلبات وتنتهي مع الوقت. لا، نحن الفاعل الرئيس في كل هذا، المقاومة هي المحرك الرئيس لهذه التناقضات ومن دون المقاومة تنتفي أهميتها التاريخية.

ومن المفارقات التاريخية التي ترقى لشيء، من التدخل الغبي، أن المقاومة اليوم في الضفة هي من ناحية العتاد في أضعف الحالات تاريخياً. إلا أن الأثر التاريخي لهذه الطلقات النارية وحد السكين وعجلات الدهس، في هذه المرحلة، لا مثيل له. إنّ ما يقوم به المقاومون، وهم مجموعة شباب مسلحين، أمر ذو قيمة استراتيجية في النضال الفلسطيني من الممكن المحاججة أنها الأهم بالمطلق، فلقتل المستعمرين والغزاة اليوم الدور الأساس في إشعال تناقضاتهم. ورغم خطاب مجتمع العدو عن الحرب الأهلية بين بعضهم البعض، فإن الأمر لا أساس له، بل وهمٌ؛ هم يظنون أنهم شعب وأمة حقيقية وليسوا طارئين، فالحروب الأهلية من سمات الأمم التي تعيش على أرضها أو أتتْ إبادة السكان الأصليين، أمّا الصهاينة أكسل من أن يقتلوا بعضهم، والشقاق لن يولّد إلا الرحيل.

أمّا أمر تكرار «أيلام الضفة»، فإنّنا في مرحلة مختلفة، الضفة ليست وحيدة نتباكى على ألمها في الشاشات عاجزين كالانتفاضة الثانية، المقاومة الفلسطينية في غزة ترى نفسها «ركناً شديداً» يؤوى إليه، والمقاومة العربية لا تزال تقول: «يمكنكم في الشدائد الاعتماد علينا». أمّا تناقضات العدو، فالسؤال الاستراتيجي بالنسبة لنا، وبما سيؤثر على تاريخنا كعرب لبقية القرن، هو كيفية استغلالها بالشكل الصحيح، وأن ننقض في وقت لا يولد وحدة صهيونية بل لوماً لبعضهم البعض - هذا السؤال المصيري استأمنه الله عليه عبده الفقير إليه أبو خالد محمد الضيف.

عندما أضعفت أوسلو شبكات حماية المجتمع

أحمد ضياء دردير

قبل أيام، وإزاء إحراق ميليشيات المستوطنين الصهاينة للمنازل في قرية حوارة وجوارها، لم تملك السلطة الفلسطينية، التي لا تصل سلطتها إلى حوارة الواقعة في منطقة النفوذ الإسرائيلي بحسب اتفاقية أوسلو، إلا أن تدعو الفلسطينيين إلى تشكيل لجان حماية شعبية. لم يكن هذا مفاجئاً من سلطة أوسلو التي لا تفوّت الفرصة لكي تثبت أنها ليست أكثر من وكيل محلي للاحتلال. ولكنه كان دليلاً، في الوقت ذاته، على الإضعاف المنهج لشبكات حماية الشعب الفلسطيني في ظل عملية السلام وبرعاية السلطة الوطنية الفلسطينية.

في آب من العام الماضي، أغلقت قوات الاحتلال 6 مؤسسات أهلية فلسطينية بدعوى ارتباطها بـ«الجبهة الشعبية»؛ وفي 2007 قامت سلطة محمود عباس بالشيء نفسه مع المنظمات الأهلية المرتبطة بـ«حماس» و«الجهاد» — وكان ياسر عرفات قد اتخذ قراراً عنترياً شبيهاً في عام 2001 رداً على عملية استشهادية نفذتها «حماس»، وإن كنا نعلم أن الكثير من قرارات عرفات، الذي كان يحمل «بندقية المقاتل في يد وغصن الزيتون في اليد الأخرى» بقيت حبراً على ورق، أو نفّذت بطريقة ترضي شركاءه الإسرائيليين ولا تقطع ما تبقى له من صلة مع شركائه الوطنيين. كان أحد الوعود التي قامت عليها عملية السلام هو تجنيب الشعب الفلسطيني، في الضفة بالذات، ما تحمّلوه من قبل من تبعات العمل المقاوم، وكانت مزايدات أنصار السلطة تتهم الرافضين للتسوية السلمية بأنهم يريدون تحميل الناس في الضفة فوق ما تحملوا.

لكن منظمات «الثورة الفلسطينية» كانت تدرك أن مسيرة الكفاح، بما في ذلك الكفاح المسلح، ليست جناحاً عسكرياً فحسب. كانت الثورة الفلسطينية، بالذات في مرحلة الانتفاضة الأولى عندما تجذرت المقاومة المسلحة مع أشكال أخرى من النشاط الشعبي، تدرك ما أدركته من قبل الثورة الكوبية وحزب الفهود السود في الولايات المتحدة وغيرهم من التجارب الثورية الناضجة: أن الثورة ليست بندقية فقط، وأن البندقية تحتمي بأشكال من الرعاية وتحميها، من تقديم الدعم للسجناء وأُسرهم، إلى دعم عوائل الشهداء، إلى النشاط التعليمي والترفيهي في إطار العمل المقاوم وبالذات مع أبناء الشهداء والأسرى، وصولاً إلى توظيف البندقية المقاومة لحماية الشعب.

وبينما تدرك كل فصائل المقاومة أنه من المستحيل في صراع مثل صراعنا مع العدو الصهيوني ضمان تجنيب عامة الناس توابع المواجهات العسكرية، فإن الكثير من هذه الفصائل قد وظفت بندقيتها لحماية الناس متى استطاعت، من «توازن الرعب» الذي ينتهجه حزب الله إلى معادلة «العين بالعين... والرأس بالرأس» التي أطلقها أحمد سعدات قبل أن يعتقله ياسر عرفات، إلى نزول «كتائب القسام» إلى ساحة المعركة في «سيف القدس» لتكون الظهير المسلح لانتفاضة الشيخ جراح. أما التسوية السلمية، وبينما كانت تعد بتجنيب الناس في الضفة تبعات هذا الصراع، فإنها على العكس قد عملت على حرمان الناس من أشكال التنظيم التي كانت تحميهم من هذه التبعات أو كانت تعاونهم على مواجهتها.

خيار الحل «السلمي» — خيار تفكيك النضال المسلح بحجة النضال السلمي، ثم وأد النضال السلمي تحت سلطة تحمي أمن إسرائيل بالوساطة — كان أيضاً خياراً بإضعاف شبكات الحماية والدعم الفلسطينية التي ارتبطت بالعمل المقاوم وترعرعت مع الانتفاضة الأولى. كانت هذه الشبكات بطبيعة الحال بحاجة إلى نوع من المواءمة ما بين السرية والعلنية، وإلى نوع من التواطؤ المجتمعي الذي يسمح لها بأن توجد في هذا الحيز السري - العلني. في المقابل، أصبحت سلطة أوسلو أداة لكشف الغطاء، عن الجانب السري، ولمنع هذا التواطؤ (بالذات في عهد محمود عباس إذ كانت الصيغة العرفاتية تقوم على نوع من التواطؤ المحدود مع المقاومة وداعميها بالليل، يقابله تواطؤ أمني محسوب مع العدو بالنهار). ولهذا تواجه التشكيلات المقاومة الوليدة، وتواجه «عرين الأسود»، تحدّياً مزدوجاً، إذ تجد نفسها في ظرف يفرض عليها المواجهة الشاملة مع العدو ويفرض عليها في الوقت ذاته إعداد العدّة المجتمعية والتنظيمية من أجل هذه المواجهة الشاملة.

البلاد

ملف | طلائع جيك التحرير

أفول «الناشط» وصعود المقاوم

ست سنوات على استشهاد «المثقف المشتبك» باسل الأعرج (27 كانون الثاني 1984 - 6 آذار 2017)

فخري الصرداوي

في السياق الفلسطيني، تتروح أكاديمياً العلوم الاجتماعية والإنسانية بين كونها ضرورة استراتيجية وبين أن تكون ترفاً فكرياً زائداً. البحث التاريخي الأرشيفي والبحث الميداني في المناطق الواقعة تحت الاحتلال والمخيمات والتجمعات الفلسطينية، يجعل الباحث قريباً من صلب القضية. أمّا التحليل النظري، أي محاولة تأطير فلسطين وفق منهج نظري (غربي) مسبق، والذي يتطلب من الباحث الخروج المؤقت من فلسطينيّته، ولبس ثوب عالم الاجتماع - بدعوى الموضوعية - فهو قد يضع الباحث في حالة من الاغتراب، وقد يؤدي به إلى استخدام لغة نخبوية معقدة، تضع قارئيه في حالة من الاغتراب أيضاً.

التحالفات البراغماتية التي تعقدها الحركات الاجتماعية الفلسطينية مع الحركات الهوياتية في الدول الاخرى قد تكون ذات فائدة، إلا انّ للتقاطعية محدودية في السياق الفلسطيني

الاستثناء الوحيد عن هذه القاعدة هو التحليل الماركسي، فالذي يجعل التحليل الطبقي ممتعاً وظريفاً، هو انتشاره وشعبيته وشعبويته، وعدم احتكاره من الطبقة الأكاديمية، فبإمكانك أن تقرأ سمير أمين ومهدي عامل في وقت الصباح، ومن ثم بإمكانك الجلوس وقت المساء مع الجدات الفلسطينيات لممارسة النميمة والغيبة الطبقية، فيخبرنك كيف أن «فلان وعلتان كانوا جوعانين وشبعوا، وصاروا يلبسوا ويسوقوا ويشوفوا حالهم على الناس» (ترجمة ماركسية: الصعود الطبقي للإنسان، وتغيّر علاقات الإنتاج حوله تؤدي به إلى تقبل وتبني الأيديولوجية المهيمنة).

بالطبع، لا ضير على الباحث في مساعاه لمراكمة المزيد من الفهم النظري للقضية الفلسطينية، إلى جانب الفهم الأساسي البديهي للسياق الاستعماري. الاغتراب يبدأ عند الاستعانة الكاملة بالأكاديمي الغربي (والتي تشبه عقدة استعانة العربي غير المشروطة بالخبير الأجنبي في مسائل الهندسة والبنية التحتية)، ووضعه كحلقة وصل وكمسمار بيننا وبين واقعنا المعيش في السياق الاستعماري، حينها تزيح المعرفة النظرية الغربية الفهم الأساسي للقضية في الواقع، وخاصة في حالة الأكاديميا ما بعد الحداثية، والتي تتطلب التشكيك في كل ما نعرفه من مفاهيم، حتى في مفهوم الحرب.

تأطير فلسطين داخل الحرب الثقافية في الغرب

تستحضر الأكاديميا الفلسطينية المعاصرة، والأكاديميا الغربية، نصوص المفكر الفرنسي ميشيل فوكو بشأن الحرب والسلام من أجل تفسير طبيعة الحرب في فلسطين. في العقود الأخيرة من القرن الماضي، سعت النظرية السياسية النقدية إلى تجنب التصنيفات الصارمة لمفاهيم الحرب والسلام، بحيث لم تعد الحرب تعرف بأنها نزاع مسلح بين الجيوش الرسمية للدول القومية، وهو تعريف يستبعد الجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل حركات التحرير الوطني والجماعات المسلحة الأخرى. إضافة إلى ذلك، كانت هناك حاجة لتقديم تحليل نقدي لمفاهيم «السلام» والدول «المحبة للسلام».

في فترة السبعينيات، صاغ ميشيل فوكو وجهة نظر نقدية تجاه السلام الليبرالي، ولا سيما في الدول الغربية، التي كانت تتمتع بأكبر قدر من القدرات السياسية والمادية، لإخفاء تناقضاتها وصراعاتها وعلاقات القوة والاضطهاد السائدة فيها تحت غطاء وعد بنهاية ليبرالية «سلمية» للتاريخ. بالنسبة إلى فوكو، لم يتم إنشاء الدول القومية الليبرالية من خلال القهر العسكري فحسب، بل قاموا أيضاً بنسخ بنية الخصومة العدائية في الحروب، وتطبيقها على المجالات المدنية لتنظيم السكان، وكذلك في مجال تنظيم العلاقات مع الدول القومية الأخرى، و«العناصر الغريبة» في المجتمع في أوقات «السلم». فإذا اعتبر المؤرخ البروسي كارل فون كلاوزفيتز الحرب استمراراً للسياسة بوسائل أخرى، فقد اعتبر فوكو السياسة حرباً بوسائل أخرى.

هذه النظرية تفسر الصراعات والاستقطابات والحروب الثقافية غير العنفية (بالمجمل) داخل المجتمع الغربي. هنا يحل «الناشط» اليميني أو اليساري مكان «الجندي»، وهنا يدير الحرب كل من «اليمين الجديد» من جهة و«تحالف المضطهدين» التقاطعي اليساري من جهة أخرى. وهنا يحل ميدان القانون والمؤسسات والانتخابات والشارع والتظاهرات مكان ميدان المعركة. داخل هذا السياق الأميركي والغربي، يجد الفلسطيني كرسيًا له في هذه الحرب الثقافية على قائمة طويلة للفئات العرقية الإثنية والجندرية التي اضطهدها دونالد ترامب (بالنسبة إلى بعض الليبراليين الأميركيين البيض)، فإنّ المظلومية الفلسطينية بدأت منذ انتخابات عام 2016).

هذه التطورات في المجتمع الغربي، شجعت الأكاديميا الفلسطينية على تطبيق مفهوم الحرب الثقافية على فلسطين، ومما يستتبعه من ضرورة تشكيل «حلف حقوقي تقاطعي» في السياق المحلي ضد «كلّ القائمين بالاضطهاد»، وهذا قد أثر بدوره على مفهوم الحرب في فلسطين، بوصفها حرباً استعمارية ميدانية مستمرة منذ أكثر من قرن. هنا بات الحديث عن إسرائيل كأنها دولة طبيعية، تعاني من صراعات اجتماعية لا تختلف عن تلك الموجودة في الدول الغربية. وأسوأ من ذلك، بات الصراع التحرري الفلسطيني يعرف بأنه الصراع ضد الأبويّتين الفلسطينية والإسرائيلية، ما حوّل النظام الإسرائيلي إلى «طائفة» أبوية شقيقة ينبغي مناهضتها إلى جانب العشائر الفلسطينية.

سياق اضطهادي فحسب، ام سياق استعماري عسكري؟

مع ان التحالفات البراغماتية التي تعقدها الحركات الاجتماعية الفلسطينية مع الحركات الهوياتية في الدول الأخرى قد تكون ذات فائدة، كما في حالة حركة المقاطعة (ومفهوم الحرب الاقتصادية والقانونية لدى الحركة)، إلا أنّ للتقاطعية محدودية في السياق الفلسطيني، فهي ستتحالف دائماً مع «الناشط» المحلي فقط، ولن تتحالف يوماً مع «المقاوم». ذلك لأن منظور الحرب الثقافية والصراع ضد الاضطهاد في فلسطين يأتي مثقلاً بـ«محظور» غربي معاصر يتعلق بحق مقاومة الاحتلال بالوسائل كافة، لهذا من البديهي مثلاً أن يحتفي «الحلفاء» التقاطعيون الغربيون بصورة المسلّحات الكرديات، بينما يجزعون في الوقت ذاته من تسمية مؤسسة أهلية فلسطينية باسم المقاومة الشهيدة دلال المغربي، وهم بهذا الأساس لا يعطون الناشطة النسوية الفلسطينية إلا حق «الاحتجاج والاستنكار» ضد «الأبوية» الإسرائيلية، ومن ثم يطلبون منها الشكر والعرفان على هذه المساحة الاحتجاجية الجديدة.

لا يمكن تطبيق منظور الحرب الثقافية، أي الحرب بوسائل القانون والاحتجاج والانتخاب والمشاركة في المجتمع المدني وحملات التواصل الاجتماعي في السياق الفلسطيني، وذلك بسبب استمرارية الحرب الاستعمارية التقليدية والمفروضة فرضاً على الفلسطينيين. هنا يصبح نقاش «جدوى السلاح» من عدمه غير مهمّ، ذلك لأن الطبيعة القسرية للحرب الاستعمارية ستجعل العودة المستمرة إلى السلاح حتمية، وهذا ما يفسر تصاعد العمل المقاوم في الضفة.

في سنوات الحرب الثقافية الغربية، تأثر جيل «الزاي» الفلسطيني الشاب في مدن الضفة الغربية والداخل، بالتيارات التحررية التقاطعية المناهضة للاضطهاد، وخاصة مع شيوع وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الصحفية الرقمية، وسواد الأطر النظرية الغربية في كليات العلوم الاجتماعية، وابتعاد ذاكرة هذا الجيل عن أحداث الانتفاضتين الأولى والثانية وغزو العراق وحرب صيف عام 2006، وأيضاً تأثرهم بالشق المدني الليبرالي من الانتفاضة اللبنانية منذ عام 2019، إلا أن الكثير منهم تمكنوا، بعدما شهدوا على الحرب في هبّة رمضان عام 2021، وما جاء بعدها من عمل مقاوم في جنين ونابلس في السنتين الأخيرتين، من رؤية إسرائيل كمستعمرة واضحة، أكثر غريباً من أن تتطلّب ترف التفكيك ما بعد الحداثي.

في النهاية، بدلاً من استحضار الخبير الأجنبي، سوف استحضر المثقف الفلاح هذه المرة من أجل الحديث عن طبيعة الحرب في فلسطين. يقول الشهيد باسل الأعرج: «العدوّ فقد القدرة على إنتاج الأبطال في عصر ما بعد الحداثة أو الحداثة السائلة... وطبعاً تعلم اننا نحن الفلسطينيين نعيش خارج هذا الزمان، نحن في زمان استعماري فلسطيني خالص، وبدور حولنا عالم ما بعد استعماري وما بعد حداثي، لذلك ما زلنا قادرين على إنتاج سرديات [البطولة]».

مواد اخرى على الموقع

وفيات

زوجته: أرليت أنيس منصور
ابنه: رمزي زوجته دونا برديول وعائلتهما
ابنتاه: ندى زوجة اسبيرو ملك وعائلتهما يمنى سابا
أشقاؤه: عائلة المرحوم أنطون حداد
معالي الدكتور الياس سابا وعائلته
عائلة المرحوم فوزي سابا
شقيقاته: عائلة المرحومة ناديا أرملة المرحوم جبرائيل رفقة
عائلة المرحومة ساميا أرملة المرحوم صوايا صوايا
منى أرملة المرحوم أسعد رحال وأولادها
وعموم عائلات: سابا، منصور، أبو حيدر، برديول، ملك، حداد، الشامي، شربجي، فغالي، رفقة، صوايا، رحال وعموم أهالي بلدة كفرحاتا (الكورة) ومن ينتسب إليهم في الوطن والمهجر ينعون إليكم بمزيد من الحزن والأسى فقيدهم الغالي المأسوف عليه

المهندس نسيم شكري سابا

تقبل التعازي يومي السبت والأحد 4 و 5 الجاري في قاعة جمعية متخرجي الجامعة الأميركية، شارع الحمراء الوردية، بيروت ابتداءً من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر ولغاية الخامسة مساءً.

إعلانات رسمية

تبليغ

صادر عن محكمة النبطية المدنية يدعو قلم هذه المحكمة المدعى عليها ندى عدنان غلوش والمسافر الى كندا والمجهولة محل الإقامة الحضور إليه لإستلام أوراق الدعوى رقم 2023/46 المقامة عليك من أحمد محمود غلوش ورفاقه بوكالة المحامي شوقي شريم بمادة حق مرور وعليك إتخاذ محل إقامة لك ضمن نطاق المحكمة ما لم تكن ممثلاً بمحام حيث يعد مكتبه مقاماً مختاراً وإلا جاز إبلاغك الأوراق وموعد الجلسة بواسطة رئيس القلم والتعليق على لوحة الإعلانات ضمن المهلة القانونية من تاريخ النشر.

رئيس القلم
علي ضيا

استراحة

كلمات متقاطعة 4259

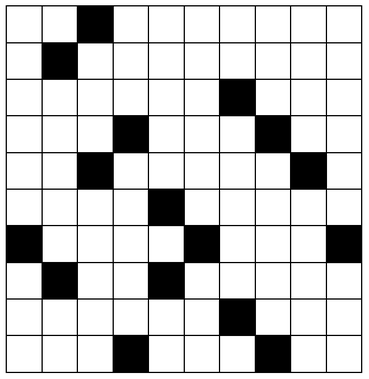

افقيا

1- معركة تاريخية وقعت في فلسطين بين المسلمين والبيزنطيين – اسم موصول – 2- مدينة جزائرية – 3- مصيبة – دولة عربية – 4- برد – حقائب سفر – كسر عنقه – 5- مناراتٌ فيها مجموعة مصابيح تعلّق في السقف – للمساحة – 6- وكالة أنباء – مسرحية لدريد لحام – 7- من الأشجار – يُستعمل في بعض الأطعمة – 8- عصفور الدوري بالأجنبية – للنداء – 9- مدينة فرنسية – الطحين – 10- حفر البئر – تنظيم سياسي في دولة – يبذر الأرض

عمودياً

1- معركة بحرية وقعت في مصر بين نلسون الإنكليزي ونابليون بونابرت – خداع – 2- شاعر أموي – قلق ناتج عن اضطراب نفسي – 3- إبن – ذكور من البقر – 4- والدة – بلدة لبنانية في قضاء عاليه – 5- فيلم لأم كلثوم – نهر فرنسي – 6- مدينة أوكرانية – قلب الثمرة – 7- مدينة فرنسية – زقزقة العصافير – 8- كلام لا فائدة منه – أصحابي – 9- عملية اطلاع السلطة على الصحف قبل نشرها – عملة آسيوية – 10- مدينة عراقية – قام عن كرسيه

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- المستقعات – 2- جون كيندي – 3- أكرّر – ر س د – 4- ورم – ما – لهو – 5- كم – جون كيتس – 6- سلمون – وبَ – 7- ينال – اب – بغْ – 8- أراكيل – 9- يمدحهنّ – درب – 10- نواكشوط – ها

عمودياً

1- الأوكسجين – 2- كرملن – مو – 3- مجرم – مازدا – 4- سور – جول – حلّ – 5- تن – مون – اهشّ – 6- تكران – أرنو – 7- قيس – كوبا – 8- عندليب – كد – 9- إد – هتّ – بيره – 10- تيغوسيغلبا

sudoku 4259

2		8				6		
		3	6	1		5	2	4
1					3			8
3	8		2					
	2		8	4	5			
		7			6			
4			1		2			9
9				5	4		8	
			3			2		7

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4258

5	1	3	9	4	2	6	8	7
2	7	8	6	3	5	1	4	9
6	4	9	8	7	1	2	5	3
3	6	2	7	5	9	8	1	4
1	8	4	3	2	6	7	9	5
7	9	5	4	1	8	3	2	6
9	2	1	5	6	3	4	7	8
4	5	6	1	8	7	9	3	2
8	3	7	2	9	4	5	6	1

مشاهير 4259

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

الرئيس الثالث للولايات المتحدة الأميركية (1743-1826). مؤسس الحزب الجمهوري
7+8+11+4+5 = عاصمتها باريس ■ 9+6+2+11= معتقلات ■ 3+10+1= فقدان الحياة

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: ابراهيم رمزي

الأخبار
al-akhbar
السبت 4 آذار 2023 العدد 4864

قضية

«شاهد» يوقف رحلة «الجابرية»
الكويتيّون يُجهضون مشروع الفتنة السعوديّ

زكية الديراني

ما خشيه السعوديون، قد تحقّق، إذ قرّر «شاهد» المنضوي تحت شبكة mbc وقف مسلسل «الجابرية الرحلة 422» بعدما بثّ التطبيق السعودي ثلاث حلقات منه من أصل ست. جاء القرار بعد هجوم شنّه بعض المسؤولين الكويتيين والناشطين على صفحات السوشل ميديا على المسلسل، واصفين إياه بأنّه يدخل ضمن نطاق «الفتنة»، على اعتبار أن أحداث العمل مستوحاة من حادثة اختطاف الطائرة الكويتية الرحلة 422 التي حصلت عام 1988وعُرفت بعملية «اختطاف الجابرية». يومها، اتُّهم الشهيد عماد مغنية (1962 ـ 2008) ورفاقه باختطاف الطائرة التي كانت متّجهة إلى الكويت قادمةً من مطار بانكوك في تايلند، وأدّت إلى أزمة رهائن استمرت 16 يوماً. ورُبطت عملية اختطاف الطائرة بأزمة اعتقال الشهيد مصطفى بدر الدين ورفاقه في الكويت بتهمة تفجير السفارة الأميركية هناك.

في هذا السياق، تلفت المعلومات لنا إلى أنّ القائمين على «شاهد» كانوا قد تردّدوا قبل عرض «الجابرية الرحلة 422»، لأنه يتناول قضية كويتية داخلية مرّت عليها عقود. لكن فجأة حطّ المسلسل على التطبيق السعودي قبل أيام من دون أيّ حملة إعلانية مرافقة. حاول صنّاع العمل (جمع نجوماً كويتيين ولبنانيين من بينهم إبراهيم الزدجالي وخالد أمين وإبراهيم الحربي ومحمد العجيمي وفيصل العميري) التملّص من ربط العمل بحادثة اختطاف الطائرة الشهيرة، قائلين بأنّ «أحداثه مستوحاة من قصة حقيقية وبعض أحداثه متخيّلة لأسباب درامية»! مع ذلك، لم يمرّ المسلسل بهدوء في الشارع الكويتي. البداية كانت مع إصدار وزارة الإعلام الكويتية بياناً لفتت فيه إلى «رفضها القاطع للتعرّض لأيّ مكوّن من مكوّنات المجتمع الكويتي من رموز ومواطنين ومقيمين». وأوضحت أنّها تواصلت مع المسؤولين في الجهات المعنية لإبداء «الاستياء من العمل، وضرورة إيقاف بثّه على المنصة عملاً بالموقف الخليجي والمواثيق المشتركة في هذا الخصوص». حتى إنّها لوّحت بـ «الإجراءات القانونية تجاه طاقم العمل الكويتي المشارك في المسلسل».

في المقابل، أجمع الكويتيون على أن العمل ذو «رائحة طائفية مَقيتة، يعمل على تزوير التاريخ»، بحسب بعض المغرّدين، فيما رأى آخرون أنّ النص جاء ركيكاً، بينما راهن الإخراج على الإبهار البصري فقط. وتلفت المعلومات لنا إلى أن رفض الشارع الكويتي لـ«الجابرية الرحلة 422» جاء لأسباب عدة، أولها ظهور شخصيات كويتية سياسية وعلى رأسها الراحل جابر الأحمد الصباح (1926 ـ 2006)، مع العلم أنّ المسلسل لمّع صورة الحكّام الكويتيين، إلى جانب تناول العمل مرحلة حرب الخليج التي لا يريد أحد استعادتها. وأجمعت التغريدات على أنّ الكويتيين لا يحتاجون إلى تذكّر تلك الحادثة بإنتاج سعودي محض ذي أهداف مشبوهة ليس أقلّها الفتنة والتحريض.

معرض

أنطلياس ترفع الكتاب عالياً: الثقافة حاجة أيضاً

نادين كنعان

بعد انقطاع ثلاث سنوات، تنظّم «الحركة الثقافية ـ أنطلياس» الدورة الخامسة والأربعين من «المهرجان اللبناني للكتاب» في مقرّها في «دير مار الياس». في بلد ينوء تحت ثقل الأزمات المعيشية والمالية والاجتماعية، باتت الثقافة رفاهية بالنسبة إلى كثيرين. غير أنّ للقائمين على الحدث الذي انطلق أمس الجمعة ويستمرّ لغاية 12 آذار (مارس) الحالي رأياً آخر. «من المؤكد أنّ الواقع الثقافي ليس منفصلاً عن الواقع، فهو الأكثر تضرّراً منذ كورونا واستفحال الأزمة الاقتصادية. الناشرون يعانون والأنشطة التي تقيمها «الحركة الثقافية» لم تعد تلقى الإقبال الذي عهدناه سابقاً، وهو ما دفعنا إلى نقلها مباشرةً أيضاً عبر مواقع الإنترنت»، تقول الأمينة العامة للحركة نايلة أبي نادر لـ «الأخبار». وتضيف: «رغم الصعوبات لا يمكننا أن نميت فينا فعل التفكّر والقضاء على أنفاس الحرية، وكبت هذه الرغبة الجامحة نحو لقاء فكر الآخر والتفاعل معه، والتفكّر في ما يؤلمنا ويوجعنا ويحبط عزيمتنا وما نتخبّط فيه من أمواج عاتية».

وتتابع: «بالرغم من كلّ ما يدعو إلى الإحباط واليأس والانكفاء، نعمل لنجد مساحة للقاء الكاتب مع القرّاء والشاعر مع معجبيه والمفكّر السياسي والتاريخي مع من يسعون إلى فكره. نحن هنا لإثبات إرادة اللبنانيين، وأنّنا بلد الحضارة والكتابة والكلمة والمطبعة. نحن في هذا الظرف الصعب، وفي الوقت الذي ينشغل فيه كل لبناني بتأمين أبسط حاجاته اليومية التي باتت حلماً مرتجى، لنقول إنّ الحاجة روحية وفكرية أيضاً. علينا أن نلتقي ونتحاور ونتناقش. لعلّها تكون فرصة لتبادل هذه الأفكار ومساحة حوارية نرجو أن تكون غنية».

وعن الجديد الذي تحمله دورة 2023، تلفت إلى أنّهما مسألتان أساسيّتان، أوّلهما زاوية «البازار» التي خصصتها معظم دور النشر المشاركة في المعرض استجابةً لطلب «الحركة الثقافية»، لتشجيع القرّاء على اقتناء الكتب، على أن تراوح أسعارها بين 10 آلاف ليرة لبنانية والدولار الواحد، بالإضافة إلى تخصيص «ساعة شعرية» ضمن البرنامج مع الشعراء ندى الحاج وقزحيا ساسين ورنيم ضاهر وأدهم الدمشقي وميراي شحاده (تقرأ شاعر الكورة عبد الله شحاده)، سيتوالون يوماً بعد يوم على إلقاء القصائد. ومن أجواء الواقع السياسي والاجتماعي، يقيم المعرض ندوة حول كتاب «انتفاضة العدالة 2019 في لبنان» للعميد علي عوّاد (اليوم ـ س: 16:00 ـ تديرها هدى رزق) مع الأب البروفيسور سليم دكاش والإعلامي وليد عبود والصحافي صلاح سلام، إلى جانب ندوة (7 آذار ـ س: 16:00 ـ يديرها منير سلامة) عن كتاب كمال ديب «عهود رئاسية، أزمات وحقائق من شارل دباس إلى ميشال عون» بمشاركة جورج قرم وكريم بقرادوني، وأخرى عن «المفاهيم الخاطئة وثورة تشرين» (11 آذار ـ إدارة حياة هاشم طعمة) بمشاركة كاتبه كمال بكاسيني والأب ميشال عبّود، تتبعه أخرى عن «المأزق الاقتصادي والمالي: المخارج الممكنة» (س: 16:00 ـ يديرها جورج بارود) مع كريم ضاهر ومنصور بطيش. وبين هذه المواعيد الراهنة، يوجّه المعرض تحية إلى الروائية اللبنانية علوية صبح (السادسة من مساء اليوم) والفنان طلاح تيزاني (11 آذار ـ س: 18:00) إدارة بريجيت كسّاب) الذي يقدّمه النقيب جان قسّيس. وكالعادة أيضاً، لا ينسى المهرجان توجيه تحية إلى المرأة في يومها (8 آذار) بعنوان «تحية وفاء» (س: 18:00 ـ تديرها نايلة أبي نادر) إلى الراحلة تراز الدويهي حاتم من خلال فيلم وثائقي وشهادات.

«المهرجان اللبناني للكتاب»: لغاية الأحد 12 آذار 2023 . من الساعة الثالثة بعد الظهر لغاية التاسعة مساءً . مقرّ «الحركة الثقافية ـ أنطلياس» (دير مار الياس ـ المتن). تقام الأنشطة المراقبة في «مسرح الأخوين رحباني». للاستعلام:
info@mcaleb.org **أو** www.mcaleb.org

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الأخبار
al-akhbar

السبت 4 آذار 2023
العدد 4864 السنة السابعة عشرة
Samedi 4 Février 2022 nº 4864 17ème année

كلمات

ملحق
أسبوعي

www.al-akhbar.com

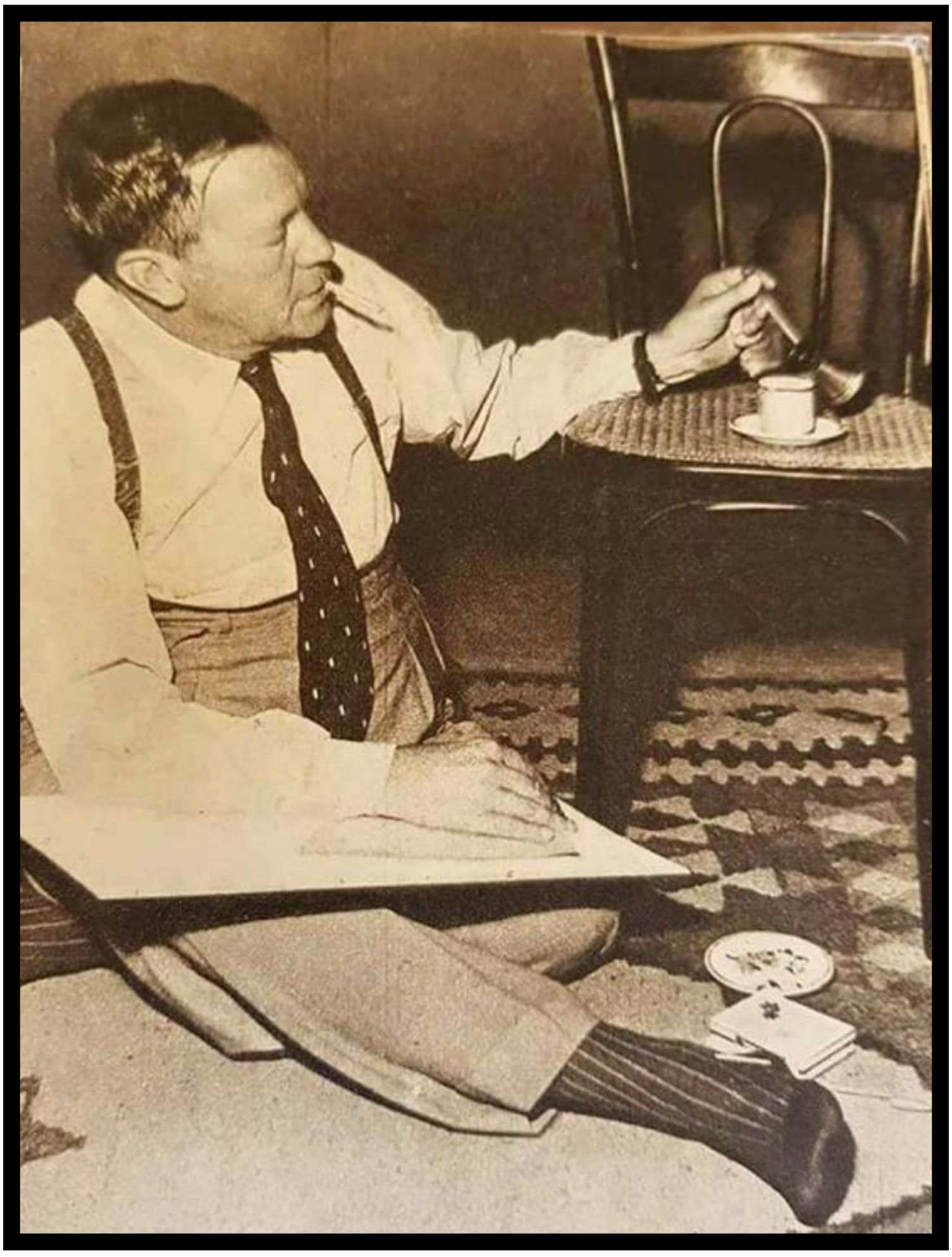

الوجه المجهول لبيرم التونسي

نور الدين بالطيب

بعد ستين عاماً على رحيله، ما زال الشاعر محمود بيرم التونسي (1893_1961) في تونس، أرض أجداده التي غادرها جدّه ليستقر في مصر. أحدث الكتب التي صدرت في تونس عن أشهر شعراء العامية المصريين، كتاب عن «أحرار في بلادنا» («المركز الوطني للاتّصال الثقافي». وزارة الثقافة) بعنوان فرعي هو «من التراث البيرمي في تونس في ثلاثينيات القرن العشرين». العمل كناية عن مجموعة قصصية حقّقها وقدّمها الحسناوي الزارعي، تضيء جانباً مجهولاً من سيرة بيرم التونسي الذي اشتهر خصوصاً بأزجاله وارتباطه بسيد درويش وأم كلثوم والقصبجي وغيرهم من الفنانين، وظلّت المرحلة التونسية من حياته مجهولةً.

عاش محمود بيرم التونسي ثمانية عشر عاماً في المنفى بين تونس وفرنسا والشام. نُفي إلى تونس بسبب مواقفه من الاستعمار البريطاني في عام 1919، لكنه لم يبق إلا ثمانية أشهر ليغادرها إلى فرنسا حيث عاش منفياً عشر سنوات وعاد إلى تونس بين عام 1932 وعام 1938. فترة انتمى فيها إلى مجموعة «تحت السور» التي كانت غزيرة الإنتاج الصحافي والأدبي، ترأّس فيها تحرير جريدتي «السرور» و«الزمان» وأسّس جريدة «الشباب» التي منعتها الإدارة الفرنسية.

يرى حسناوي الزارعي، الباحث في تراث بيرم التونسي، أن وصول بيرم إلى تونس تزامن مع حركة تجديد أدبي وصحافي شهدتها تونس في ثلاثينيات القرن الماضي: «لقد تزامنت فترة إقامة بيرم في تونس في بداية الثلاثينيات مع ظهور أول حركة قصصية تونسية واضحة المعالم، تدعّمت أيّما تدعيم بقدومه». يحصي الزارعي إنتاج بيرم القصصي في تونس بـ 32 قصة توزّع نشرها بين ثلاث صحف هي «الزمان» و«السردوك» و«الشباب». كانت أول قصّة منشورة له بعنوان «رسالة الغفران» وهي محاكاة لـ«رسالة الغفران» التي كتبها المعري، وقد نُشرت في جريدة «الزمان» سنة 1933.

يقدّم الباحث بعض الملاحظات حول أسلوب بيرم القصصي، فيرى أن قصصه تعكس «البيئات الثلاث التي عايشها في حلّه وترحاله (مصر وتونس وفرنسا) مع تميّز المرحلة التونسية كمّاً وكيفاً والتركيز باستمرار على مكامن العيوب فيها أخلاقياً واجتماعياً». كذلك، تميّزت قصص بيرم بنضج فني وفكري «وكان يرى أنّ انهيار القيم يعود إلى الطبقات الاجتماعية الثرية والمتنفّذة».

يشير الكتاب أيضاً إلى الدور الكبير الذي اضطلع به في التأسيس للصحافة الهزلية وفن الكاريكاتور الذي كان بيرم يرسمه، سواء كرسوم خطية أو كبورتريهات لبعض الشخصيات في المجتمع وهي الموهبة التي لم يجارِه فيها أحد.

ملف

كتابه «فلسفة الفوضى» انتقل إلى المكتبة العربية

سلافوي جيجيك... حارس يساريّ لـ«حديقة بوريل» والهيمنة الغربية

وليد شرارة

اليقظة كانت مؤلمة بالنسبة إلى غالبية الأوروبيين في 24 شباط (فبراير) 2022. بعد عقود طويلة من التنعّم بالسلم والرخاء ورغد العيش، اكتشف هؤلاء أن الحرب وما يصاحبها من أهوال لن تبقى محصورة في بقاع بعيدة من جنوب العالم، لا يعرفون كيفية لفظ أسمائها في كثير من الحالات، بل هي باتت على بوابة «البيت الأوروبي»، وقد تتّسع لتشمله. انبرى سلافوي جيجيك (1949)، الفيلسوف «المابعد حداثي-الهيغلي-الماركسي»، ليلعب دور «المثقف العضوي» الناطق باسم هذا المركز الإمبريالي، عندما دقّ ناقوس الخطر أمام ما اعتبره «تجاهلاً للواقع القاسي خارج حدوده» من قبل الأوروبيين، في مقال نشره في «ذي غارديان» في 21 حزيران (يونيو) 2022. يأتي هذا الموقف في سياق وصل فيه الاستقطاب الأيديولوجي-السياسي حول الحرب الدولية في أوكرانيا إلى ذروته، وانعكس في الغرب تعبئةً شاملة فكرية وإعلامية على قاعدة مبدأ «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، لخنق أو تهميش أي صوت نقدي أو معارض للسياسات الرسمية حيال الحرب المذكورة. وقد أشار الكاتبان سيرج حليمي وبيير ريمبير، في العدد الأخير من «لوموند ديبلوماتيك» (آذار/ مارس 2009)، في مقال بعنوان «وسائل الإعلام، طليعة حزب الحرب»، إلى صيرورة هذه الأخيرة «إعلاماً حربياً» في تغطيتها للنزاع الدائر حالياً، وغياب أي مراجعة نقدية لهذا الأمر، على رغم مرور عام على اندلاع الصراع، على عكس ما جرى بضعة أشهر بعد حربَي كوسوفو (1999) والعراق (2003). بكلام آخر، لا تشكل مواقف جيجيك استثناء، بل تندرج في إطار الاستنفار العام الذي تشهده القارة العجوز، والغرب بشكل عام، لنخبها وقطاعات وازنة من مجتمعاتها، سعياً للانتصار في معركة عالمية تخاض في أوكرانيا، ستحدد مآلاتها عملية إعادة توزّع القوة في النظام الدولي، والتوازنات المستجدة التي ستحكمه. سلسلة المقالات والمقابلات التي ارتكبها جيجيك أخيراً، تشي بانحيازه العميق للهيمنة الغربية، وبكونها امتداداً لتراث «اليسار الإمبريالي»، أي الأحزاب الاشتراكية-الديمقراطية التي حكمت دولاً أوروبية في فترات مختلفة، وشنت حروباً عدوانية أو شاركت فيها، رغم دفاعها عن «توزيع أكثر عدلاً للثروة» في داخل هذه الدول. الناتو بنظره «شر لا بد منه» والأولوية هي لـ«صدّ البرابرة عن حياض الحضارة» أو عن «حديقة جوزيب بوريل» إن شئتم.

الناتو «شرّ لا بد منه»

على الرغم من الاحتفاء المستمر لوسائل الإعلام الغربية الرئيسية، وغير المحسوبة على «اليسار» - هذا المفهوم الذي بات، أكثر من أي مرحلة ماضية، ضبابياً، وحتى تضليلياً في الكثير من الأحيان - بإسهامات سلافوي جيجيك النظرية، وكتاباته السياسية، فإنّ الأوساط التي تعيرها اهتماماً فعلياً، وتتفاعل مع موضوعاتها، هي تلك المحسوبة على التيار المعارض للرأسمالية النيوليبرالية، ولمفاعيلها الاقتصادية والاجتماعية في داخل بلدان الغرب أولاً. وبما أن بعض مكونات هذا التيار ربطت هذا النمط من الرأسمالية بسياسات الحرب والعدوان التي اعتُمدت في بداية الألفية الثانية بذريعة مكافحة «الإرهاب»، وكانت مناهضة لها، ومعادية للناتو تقليدياً، فان جيجيك أخذ على عاتقه مهمة محاولة إقناعها بأنّ هذا الحلف «شرّ لا بد منه» لمساندة أوكرانيا في مواجهة «الغزو الروسي». يتعامى جيجيك بدايةً عن خلفيات النزاع الراهن من منظور روسيا، أي تمدّد الناتو وصولاً إلى حدودها، ولا يُقيم وزناً لجميع حججها المتصلة بما يمثله من تهديد لأمنها القومي، ويرى أن الدوافع الحقيقية لتدخلها العسكري هي إمبراطورية بالمعنى البدائي للكلمة، أي تعطّش موسكو للسيطرة على الأراضي الخصبة في شرق أوكرانيا، ضمن مخطط يهدف إلى احتكارها قسماً عظيماً من الإنتاج الزراعي الحيوي في العالم.

وهو يلفت إلى جهودها لتنمية الإنتاج الزراعي في سيبيريا، وسعيها إلى التحكم بطرق النقل البحري للغذاء شمالاً، مع ذوبان القطب الشمالي، ليخلص إلى أنّنا أمام عملية توسع استعماري وحشي، شبيهة بتلك التي سادت في عصور غابرة من التاريخ، عندما كانت الدول تغزي بعضها بعضاً، أو تتنازع، للاستيلاء على الأراضي الخصبة. المفاضلة تالياً، برأي الفيلسوف السلوفيني، هي بين مشروع لابتلاع أوكرانيا، سيتغوّل لاحقاً حيال «دول البلطيق وفنلندا، والبوسنة وكوسوفو، وباقي أوروبا»، وبين انضمام أوكرانيا الكامل إلى المنظومة الرأسمالية الغربية، التي قد ينجم عنها بعض السلبيات على المستويات الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة إلى سكانها، لكنها أقل خطراً عليهم من الاحتمال الأول. وللتصدي للـ «دبّ الروسي»، والقيام بـ «أقل الواجبات حيال أوكرانيا، وهي الدعم الكامل، نحتاج لناتو أقوى»، وفقاً لتعبيره. ورد ذلك في المقال المشار إليه سالفاً، وعنوانه «الخيار السلمي هو الرد الخاطئ على الحرب في أوكرانيا». يدلي جيجيك برأيه في نقاش يشارك فيه يساريون آخرون، وغير يساريين، من أنصار «المدرسة الواقعية» في السياسة الخارجية، يعتقد بعضهم، على الرغم من عدم تأييدهم للتدخل الروسي وتعاطفهم مع «المقاومة الأوكرانية»، بضرورة طرح أفق تفاوضي للصراع الحالي، لمنع استعاره وتحوله إلى صدام مباشر بين القوى العظمى، قد يتضمن «تنازلات» لروسيا، كالموافقة على الاحتفاظ بالمناطق الناطقة بالروسية في الدونباس. هو لا يقبل سوى بهزيمة كاملة لروسيا، تردعها عن «غيّها» تجاه جوارها القريب، وعن «واحة» الحضارة والمدنيّة والرقي، أي أوروبا.

صدّ «البرابرة» عن حياض «الحضارة»

أوروبا جيجيك، هي «حديقة جوزيب بوريل، مسؤول السياسات الخارجية في الاتحاد الأوروبي، المهددة من «الغابة»». هو شرح، في مقابلة مع «داي فيلت» الألمانية في 27 كانون الثاني (يناير) 2016، رؤيته للنموذج الأوروبي، الرأسمالي الليبرالي الديموقراطي، الذي «لديه ما يقدمه للعالم»، على عكس «أصولية السوق الأميركية»، و«الرأسماليات الاستبدادية» في روسيا والصين. بكلام آخر، هذا النموذج هو «أفضل المتاح» في ظل اتساع رقعة التوحش على صعيد دولي. خصصت هذه المقابلة في الأصل لمعرفة تعليق جيجيك على ما عرف بـ «حوادث التحرش» التي شهدتها مدينة كولونيا في ألمانيا في مطلع عام 2016. شن الفيلسوف هجوماً عشوائياً على اللاجئين والمهاجرين، «المسكونين بالغيرة والحقد حيال الغرب المترف»، بحسب تعبيره، متبنياً الاتهامات الموجهة إليهم حول مسؤوليتهم عن هذه الحوادث من دون أي دليل، ومطالباً أوروبا بأن «تفرض على المسلمين القادمين إليها احترام قيمها». وهو أعلن رفضه فتح حدود الاتحاد أمام دخول المهاجرين، كما يفعل بعض اليساريين، «انطلاقاً من شعور بالذنب»، ودعا إلى اعتماد سياسة انتقائية في مجال الهجرة، وإقامة مراكز تجميع للاجئين في بلدان كليبيا أو تركيا أو لبنان. يخشى جيجيك تدفق ضحايا الغرب الأورو-أميركي، من أبناء البلدان المنكوبة بسبب سياساته، نحو المراكز الإمبريالية، ويتناسى مسؤولياتها التاريخية والراهنة عما اسمته كاتبة أفريقية «نهاية دنياهم». هذه الحدة في مواقف جيجيك متأتية في الحقيقة من إدراكه لضمور نفوذ الغرب على النطاق الدولي وصعود دور الآخرين غير الغربيين، وما سيستتبع ذلك من نهاية لعصر وفرة وازدهار، كانا نتاجاً لهيمنة إستراتيجية بلا منازع، غير أنها تتداعى الآن.

> هذه الحدة في مواقفه متأتية من إدراكه لضمور نفوذ الغرب على النطاق الدولي

حاول نقد اليسار واليمين... فسقط في الطرح الشعبوي العنصري

مصطفى شلش

العالم اليوم مُنقسم بين الليبراليين اليساريين الذين يعبّرون عن سخطهم مِن المواقف الغربية التي لا تُقدم ما يكفي مِن المُساعدات لدول الجنوب الفقيرة والنامية، وتنتهج سياسات الأبواب المُغلقة أمام اللاجئين، خصوصاً القادمين مِن الشرق الأوسط، بينما يقول اليمينيون الشعبويّون بأنّه ينبغي لتلك البلدان أن تحل مشكلاتها بنفسها، وأن على الغرب أن يحمي أسلوب حياته.

في هذا السياق، يقول سلافوي جيجيك في كتاب «ضد الابتزاز المزدوج، اللاجئون والإرهاب ومشاكل أخرى» (ترجمة مينا ناجي ـ دار المرايا): «هناك في الحقيقة صدام للحضارات بين الغرب المسيحي والشرق الإسلاموي المُتطرّف. لذا ينبغي إعادة بناء مجتمع عالمي؛ بحيث لا يُجبر اللاجئون على التنقل». يشير إلى ضرورة وقف سياسة الباب المفتوح لأوروبا مع فتح مراكز استقبال قريبة من نقاط تدفق اللاجئين في (تركيا، لبنان، الساحل السوري، ساحل شمال أفريقيا)، حيث ينبغي تسجيل ومسح الآلاف؛ ثم النقل المنظم للمقبولين إلى أوروبا، مُشدداً أنّ «الجيش هو العنصر الوحيد القادر على مباشرة هذه المهمة بطريقة منظمة».

يبحث جيجيك عن اللاجئ المُفيد والآخر غير المُفيد، إذ يؤكد أن اللاجئين كُلهم مُسلمون، أي قادمون من ثقافة غير متوافقة مع المفاهيم الأوروبية الغربية عن حقوق الإنسان. وهم لا يقبلون الحرية الغربية، خصوصاً نقد الأديان، أو احترام حقوق المرأة. لذا ينبغي وقف حُرية الحركة للاجئين عبر الأراضي الأوروبية، خصوصاً في المناطق ذات الكثافة السكانية لأنهم يشكّلون خطراً على نمط المعيشة الغربي. لماذا فرضية أن جميع اللاجئين مسلمون؟ هل وحدهم المسلمون لا يتوافقون مع المجتمع الأوروبي؟ هل مسيحيّو الشرق وأصحاب الديانات الآسيوية (الهندوسية مثلاً) يتماهون حقاً مع الغرب؟ هل الأوكرانيون اليوم لا يمثلون مُشكلة لجوء للعواصم الأوروبية؟

حاول جيجيك نقد اليسار واليمين دفعة واحدة، فسقط في الطرح الشعبويّ – العنصري الذي يتعامل مع المُشكلة الإنسانية الناتجة عن الحروب والكوارث الطبيعية بمنطق الإفادة القصوى اقتصادياً واجتماعياً لمجتمعات تُعاني نقصاً في الأيدي العاملة ومعدلات شيخوخة مرتفعة ومعدل ولادة متدنٍ. وتجاهل أنّ الناس في أفريقيا والشرق الأوسط لا يريدون التدفق إلى مراكز الاستقبال لاختبار مدى صلاحيتهم للعبور إلى أوروبا، بل أرادوا في الأساس أن لا تدمّر الأخيرة ليبيا، ما أوقع البلاد في حالة فوضى. الغزو الأميركي للعراق كان أحد أسباب ظهور الإرهاب. أما الحرب الأهلية المستمرة في جمهورية أفريقيا الوسطى بين الجنوب المسيحي والشمال المسلم، فليست مجرد انفجار للكراهية العرقية، بل لأن فرنسا تسعى إلى الاستحواذ على النفط المُكتشف في الشمال.

وإذا كان جيجيك يريد حقاً فهم طبيعة البيئة الدولية الفوضوية التي يُقدمها في «فلسفة الفوضى» (راجع مقال الزميل محمد ناصر الدين)، يجب أولاً أن يُدرك أنّ الفوضى تظهر واضحة في دول فاشلة، معظمها تكون بأنظمة سياسية مُعطلة إلى حد ما مثل سوريا والعراق وليبيا والصومال وجمهورية الكونغو الديموقراطية... وهذا التفكّك لسلطة الدولة ليس ظاهرة محلية بل نتيجة للسياسة الدولية والنظام الاقتصادي العالمي.

أما بخصوص أشكال الرق الجديدة، فهي سمة باتت تميّز الآن تلك البلدان الأوروبية الغنية، ولم تعد حكراً على الدول الآسيوية وشبه الجزيرة العربية حيث العُمّال محرومون من الحقوق والحريات المدنية الأساسية. في عام 2013 احترق مصنع في مدينة براتو الإيطالية، بالقرب من فلورنسا، وراح ضحيته سبعة عمّال، لتكشف التحقيقات أن المنطقة الواقعة بين فلورنسا وبراتو يعيش ويعمل فيها آلاف من العُمال في ظروف تشبه العبودية.

أخيراً، يجب أن نُعيد قراءة الأطروحات التي تتحدث عن توسيع العولمة مثل أطروحات جيجيك، لأن تأزم الوضع الإنساني حالياً ليس لضيق العولمة ولكن بسبب تغوّلها على السيادة الوطنية ما زاد من ظاهرة البلدان الفاشلة، والهجرات الكبيرة التي يتم تأويلها كتجديد للهمجية أو ما يسمّيه البعض مثل جيجيك «صراع الحضارات».

وقبل الحديث عن تفعيل دور الجيوش في البيئة الدولية الفوضوية، يجب أولاً وضع حدّ للتدخل العسكري والاقتصادي الدولي، وعدم تجديد سياسات الاستعمار القديم، الذي اختلفت آلياته لكنه يواصل تقويض وتهديد البلدان العربية والأفريقية والأميركية اللاتينية، مثل العراق وسوريا وليبيا، ما يؤدي إلى مأزق إنساني لا ينتج عنه إلا تشدّد في الآليات الدولاتيّة الاستبدادية باسم المنطق والحقائق حول المتطرفين الذين يتم حصرهم غالباً بالدين الإسلامي.

الأهم والأكثر صعوبة الذي يمكن الاتفاق فيه مع قراءة جيجيك هو الحاجة الماسة إلى تغيير اقتصادي جذري يلغي الظروف التي تخلق فوضى عالمية. وبدون تحول في طريقة عمل الرأسمالية العالمية، سينضم قريباً لاجئون اقتصاديون مِن بلدان مثل اليونان وإسبانيا والبرتغال، ليسوا مُسلمين ومتوافقين مع الثقافة الأوروبية، لكنهم سيخلقون فوضى عالمية مُماثلة تتعلق بسرقة الوظائف وخنق نمو اقتصاديات الدول في غرب وشمال أوروبا، ما يدعم نمو الحركات المتطرفة والعنصرية والكارهة للأجانب وسيكون صدام حضارة أوروبية واحدة هذه المرة.

> هل مسيحيّو الشرق وأصحاب الديانات الآسيوية يتماهون حقاً مع الغرب؟

«فلسفة الفوضى»: الشيوعية الخيار الوحيد

محمد ناصر الدين

في «فلسفة الفوضى» الذي انتقل أخيراً إلى المكتبة العربية (دار الساقي ـ ترجمة عماد شيحة)، يتفحّص سلافوي جيجيك «جنّة» حياتنا المعاصرة المضطربة بفعل تصدّعات اليسار، والوعود الفارغة للديموقراطية الليبرالية، والتنازلات الواهية التي قدّمها الأقوياء. من رماد هذه الإخفاقات، يُطلق الفيلسوف الإشكالي الذي تحوّل أيقونةً على وسائل التواصل الاجتماعي، نداءً يؤكّد فيه الحاجة إلى التضامن الدولي والتحول الاقتصادي. مع خروجنا من وباء كوفيد 19، فإن أزمات أخرى تحتلّ الصدارة: عدم المساواة الفاقعة بين اقتصاديات الدول المتحكّمة بمصادر الطاقة والتكنولوجيا الذكية والصناعات العسكرية والدول العاجزة أو «المارقة»، وكارثة المناخ، ومراكب هجرة اللاجئين الغارقة في المتوسط، والتوترات المتصاعدة لحرب باردة جديدة.

يبدو أنّ الفوضى هي الدافع الدائم لعصرنا بحسب جيجيك. انطلاقاً من جملة الزعيم الصيني ماو تسي تونغ الشهيرة: «الوضع ممتاز ما دامت فوضى كثيرة تسود تحت السماء»، ينطلق جيجيك في سؤاله المركزي الذي ستتمحور فصول الكتاب حوله: «ألا تزال هذه الفوضى تجعل الوضع ممتازاً، أم أن مخاطر التدمير الذاتي مرتفعة للغاية؟». تعتمد الأهمية المعاصرة لملاحظة ماو على ما إذا كانت كوارث اليوم يمكن أن تكون حافزاً للتقدم أو أنها انتقلت إلى شيء فظيع لا يمكن إصلاحه. ربما لم يعد الاضطراب تحت، بل في الجنة نفسها. بعمق تحليلي، يستلهم دروس رامشتاين وكوربين وموراليس وأورويل ولينين والمسيح، وبأسلوب جدلي ينقّب عن الحقائق العالمية من المواقع السياسية المحلية في جميع أنحاء فلسطين وتشيلي وفرنسا وكردستان واليمن وإيران وغيرها.

في الكتاب، يحاول جيجيك الإمساك بخيط لاقط وسط التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم عبر مجموعة من المقالات المتفرقة التي تغطي المرحلة الزمنية من عام 2018 وحتى نهاية عام 2021، ورحيل دونالد ترامب عن كرسي الرئاسة في الولايات المتحدة ومجيء جو بايدن، في مؤشر إلى بداية مرحلة جديدة يرى جيجيك أنها لن تخرج عن سياق الفوضى التي تعمّ العالم.

من رواية كريستا وولف «سماء منقسمة» (1963) وهي رواية كلاسيكية من أيام جمهورية ألمانيا الديموقراطية تتحدّث عن الآثار الجانبية لتقسيم ألمانيا، يستلّ ملاحظاته الافتتاحية للحديث عن الجنّة المضطربة (الوصف الأقرب إلى عنوان الكتاب بالإنكليزية Heaven in disorder): يقول مافريد (الذي اختار الغرب) لمحبوبته ريتا عندما يلتقيان للمرة الأخيرة: «ولكن حتّى لو قسّمت أرضنا، فلا نزال نتشاطر السماء عينها»، فتجيب ريتا (اختارت الشرق) بمرارة: «لا، لقد قسّموا السماء أوّلاً». إن حامل تقسيم السماء وأداته، بحسب جيجيك، هو اللغة بوصفها الوسيط الذي يديم فيها الطريقة التي نختبر بها الواقع. إننا (نستطيع) بواسطة اللغة «العيش في عوالم مختلفة» عن جيراننا، ولو كانوا يسكنون في العمارة ذاتها. لكن جيجيك يخرج بسرعة من التحليل الاجتماعي للّغة، إذ ليس الوضع في وقتنا الحالي وضع تنقسم فيه السماء إلى عالمين، كما كانت الحال خلال الحرب الباردة حين واجهت نظرتان مختلفان للعالم والاقتصاد والإنسان والثقافة إحداهما الأخرى. يبدو أن انقسامات السماء باتت ترتسم اليوم باطراد داخل كل بلد بعينه: في الولايات المتحدة مثلاً، ثمة حرب أهلية سياسية وأيديولوجية بين اليمين المتطرّف والمؤسسة الديموقراطية الليبرالية، في حين هناك انقسامات عميقة مشابهة في المملكة المتّحدة كما تجلّت في التناقض بين مؤيدي الانفصال عن الاتحاد الأوروبي ومعارضيه. وتتضاءل فضاءات الأرضية المشتركة باستمرار بين المركز والأطراف، وأحياناً داخل «الجنة المنسجمة» ذاتها، ما يعكس تقلّصاً مستمراً للفضاء العام للحرية والجرأة على المؤسسة كما في قضية جوليان أسانج التي يفرد لها جيجيك فصلاً بعنوان «مخاطر تناول كوب من القهوة مع أسانج». هذه الأزمات كلها مجتمعة تبرر للكاتب إطلاق صرخته حول الحاجة إلى التضامن العالمي والتعاون الدولي أكثر من أي وقت مضى.

يضع جيجيك الأزمات المتشابكة كلّها جنباً إلى جنب ويشدّد على ضرورة معالجة الجائحة وذيولها مع معالجة الاحتباس الحراري ونشوب التناحرات الطبقية والعرقية والنزعة الأبوية ومعاداة المرأة والتنكيل بالفلسطينيين وغيرها من الأزمات التي تتماشى معها بتأثير متبادل ومعقّد: «يجعل هذا الوضع المحفوف بالمخاطر لحظتنا الحالية لحظة سياسية بامتياز: الوضع ليس ممتازاً قطعاً، ولهذا على المرء أن يتحرّك!». في قلب هذه اللحظة السياسية بامتياز، يلجأ جيجيك إلى سؤال لينين المركزي: «ما العمل؟». في الفصل الأخير (لماذا لا أزال شيوعياً؟)، يجيب جيجيك بأن «أدعياء التفاؤل العقلاني الرأسمالي يخبروننا كل يوم أنّ في وسعنا الاسترخاء وبأنّ لا داعي للذعر والآخرون من أنبياء الهلاك يخبروننا أننا فقدنا كل شيء بالفعل وليس في وسعنا سوى الاسترخاء والاستمتاع بالمشهد على نحو معاكس». تبدو الشيوعية إذن بمثابة الخط الثالث في قلب أزمة الرأسمالية والليبرالية ذاتها بحسب جيجيك. نظرية قد تثير حفيظة مناوئي أميركا في العالم بحيث تسلّم لها بالتفوق المطلق ولا تقارعها من خارج منظومتها القيمية والثقافية ونمط إنتاجها. ليزيد جيجيك في الإشكالية، يختم «فلسفة الفوضى» بفكرة خلاصية مضطربة هي الأخرى: «ليست الشيوعية أحد الخيارات الممكنة؛ إنها الخيار الوحيد. الخيارات الأخرى المعروضة علينا مثل «إعادة الضبط الكبيرة» التي تدعو إليها الشركات الكبيرة) هي مجرد وسائل لتغيير شيء ما فلن يتغير أي شيء في الواقع. مع الشيوعية، نختار بحرّية ما يتعيّن علينا فعله وما هو ضروري لعمله. هذا ما يوصل إلى الادعاء الهيغلي القديم بأنّ الحرية ضرورة مسلّم بها: ليس لأن الشيوعية ستحدث لا محالة- قد لا تحدث وتنتهي بعربدة مدمّرة للذات أو برأسمالية شركات لها سمات إقطاعية- لكن حالما نختارها سنرى أنها المخرج الوحيد».

شذرات

إيتالو كالفينو: لا أحد يكنّ تقديراً للكلمة كما تفعل الدّول البوليسيّة

ترجمة **عبد النور زيّاني**

يدعوكم المدير العام إلى ملاحظة الخريطة المعلّقة على الحائط.

يشير نظام الألوان المتنوّع إلى:

1.

البلدان التي تُصادر فيها جميع الكتب بشكل ممنهج.

2.

البلدان التي يجوز فيها تداول الكتب الّتي تنشرها الدّولة أو توافق عليها فَحَسْبُ.

3.

البلدان التي تكون فيها الرّقابة الحاليّة فجّة، غير محدّدة ومزاجيّة.

4.

البلدان التي تكون فيها الرّقابة خفيّة، مطّلعة وحسّاسة للمضامين والتّلميحات، يديرها مفكّرون حريصون وماكرون.

5.

البلدان التي توجد فيها شبكتان للنشر: واحدة قانونيّة وأخرى سرّيّة.

6.

البلدان التي لا توجد فيها رقابة لعدم وجود كتب، ولكن هناك العديد من القرّاء المحتملين.

7.

البلدان التي لا كتب فيها ولا أحد يشكو من غيابها.

8.

البلدان التي تصدر فيها الكتب بشكل يوميّ، لجميع الأذواق والأفكار، وسط لامبالاة عامّة.

لا أحد يكنّ، في الوقت الحاضر، تقديراً كبيراً للكلمة المكتوبة كما تفعل الدّول البوليسيّة...

Italo Calvino: If on a Winter's Night a Traveler, translated by William Weaver, Harcourt Brace Jovanovich: 1982.

محرقة الكتب التي اقامها هتلر (برلين، 1933).

قصة

صورة افتراضيّة

الواقعي والافتراضي (بعثة الفوغرافية من تصميم موقع (www.duvarkagididenizli.com

درّيّة فرحات *

وقف أمام مرآته النّصفيّة التي تعكس قسمه العلويّ، يراقب خصلات شعره، فيُعيد تصفيفها، ويغيّر التّسريحة التي اعتمدها بعد طول وقت من غياب مقصّ الحلّاق عن شعره، فالحَجْرُ فرضَ عليه البقاء في البيت أياماً وأياماً.

وتنتقل عيناه إلى ياقة قميصه، فيعيد ترتيبها مراراً، ثمّ يستقرّ أمره لتعود إلى ما كانت عليه. وتمرّ أنامله على شاربه ممسّداً إياه بحنوّ ورقة.

ويخطو خطواته بعيداً من المرآة ليعود مجدّداً، متسائلاً هل يظلّ مرتدياً بذلته السوداء أو يغيّر فيرتدي البذلة الرّمادية.

وتطول حيرته إلى أن ينتبه إلى التّوقيت، فيدرك أنّه سيتأخّر؛ ينادي مرافقه، ليأخذه إلى المناسبة التي دعا إليها المنتدى الثّقافي المشهور في قاعته الكبيرة وسط البلد.

هذا المنتدى الثّقافي الذي اشترك في ندوات أعماله الثّقافيّة عبر العالم الافتراضيّ ومواقع التّواصل الاجتماعي. فقد نشط هذا العالم الافتراضيّ، وأصبح بديلاً عن الحياة الواقعيّة، بعد أن انتشرت جائحة الكورونا في العالم، وأدّت إلى شلّ الحياة اليوميّة وتعطيلها، واختفاء مظاهر التّفاعل بين الأفراد، والضّجّ النّاتج عن ازدحام السّير، وحركة الغادي والعائد.

سكنت الشّوارع، وعادت إلى سيرتها الأولى. والمدارس أغلقت، وهدأت ساحاتها، فبدت لمساتها البكر، وساد فيها الصّمت.

وهدأت مكاتب الإدارات، فلا حركة مراجعين ولا توتر موظفين، وظلّت الحجرات تردّد صدى الأيام الخوالي.

أشهر مضت والأوضاع تسوء، وحدها المشافي والمراكز الصّحيّة تعجّ بالضّجّ والحركة الدّائمين، ورائحة الموت تعبق في المكان، ووراء الحزن يغطي الوجوه.

خواطر عديدة راودته في لحظة خروجه، وتذكّره تلك اللّحظات الصّعبة التي بدأت تخفّ تدريجيّاً، بعد التّكيّف مع هذه الجائحة إمّا وقاية عبر اللّقاحات، أو تقبّلها ضيفاً ثقيل الهمّة، يزورنا رغماً عنّا.

ويلمع في خاطرة سؤال.. هل فعلاً يرى هذه الجائحة ضيفاً ثقيلاً؟!! فيُفضل هذه الجائحة.. نعم بفضلها.. يتردّد صدى هذه الكلمة على فمه، ويتابع: بفضلها أصبحت له هذه المكانة الأدبيّة! فقد وصلت أشعاره وقصائده إلى عالم المثقّفين.

كم من مرّة في زمن ما قبل الجائحة أرسل قصائده إلى الصّحف، فكان موقعها سِلال النّفايات!!

لكنّه مع الرغبة في قضاء وقت الحجر نشط على صفحات التّواصل، وبدأ ينشر كتاباته على حائط الفايسبوك، وكثُر الإعجاب بما ينشر، خصوصاً إذا أرفقها بصورة بهيّة، أو صورة جريئة يخترق (تابو) المجتمع فيها، وبدأت الدعوات تأتيه من كلّ صوب وحدب، ليشارك في أمسيات شعريّة عبر موقع zoom، وغيره.

نعم، تحوّل العالم من عالم واقعيّ إلى عالم فضائي، حتّى دور النّشر بدأت تلاحقه، وتقدّم له الإغراءات لينشر ديواناً إلكترونيّاً.. فالزمن زمن التّكنولوجيا وعلينا أن نستفيد من هذا العالم الجديد.

ارتسمت ابتسامة على محيّاه، فقد تذكّر الرسائل التي بدأت تصله على حسابه الخاص، فيها أرقّ الكلمات من فتاة من هنا وفتاة من هناك..

ما أجمل هذا الشّعور الذي عاشه مع الكورونا في هذا العالم الافتراضيّ.. وها هو الآن سيتوّج هذا النّجاح في هذه الأمسية التي دُعيَ إليها، ليقول من شعره في عالم الواقع بعيداً من العالم الافتراضي.

وياتيه صوت مرافقه يخبره عن الوصول إلى القاعة، فينشله من عالمه السّاحر، ويساعده على الانتقال من مقعد السّيارة إلى مقعده المتحرّك ذي العجلات، وبإشارة منه يطلب منه أن يتركه ليدخل بمفرده من دون مساعدة، فالقاعة أرضيّة وليس فيها درج يعيق تحرّكه.

ويبدأ بجرّ الكرسي، وصخب الحاضرين يصله، وأصوات تعوّد أن يسمعها عبر أثير الشّبكة العنكبوتيّة، فيتابع المسير ويدخل واثقاً من نفسه، ينتظر أن يحتفي به الجميع.

ها هو أصبح في وسط القاعة، ينتظر تهافت الجميع عليه، وكم أدهشه أنّ لا أحد يلتفت إليه، وإذا حانت نظرة صوبه، كان فيها الكثير من العطف والشّفقة.. ينتحي جانباً ينتظر بدء الاحتفال..

يسمعُ أصواتاً تتساءلُ عن سبب تأخّر الشّاعر الفذّ الموهوب، فالجميع بانتظاره ليعتلي المنبر شامخاً يصدح بصوته، مطلقاً العنان لأشعاره..

عندها يتراجع قليلاً إلى الوراء وينزوي في زاوية بعيدة لا يراه فيها أحد.. يعود إلى هاتفه متّصلاً بمن دعاه، معتذراً عن عدم الحضور .. متحجّجاً بأنّه على الرّغم من اللقاحات، فإنّه يشعر وكأنّ عوارض (الأوميكرون) قد أصابته.

وهنا يعلو صوت مذيّعته قائلاً..لن نفوّت هذا اليوم، وإن لم تستطع أن تكون بيننا حضوريّاً، فيمكنك أن تبرز معنا عبر الشّاشة، فالقاعة مجهّزة إلكترونيّاً ومتّصلة بالشّبكة العنكبوتيّة، ويسمع أصوات الحاضرين مهلّلين مصرّين على مشاركته، وأسفين على عدم وجوده بينهم.

يستعدّ للأمر ويعود من جديد إلى الدّخول عبر الرّابط الذي أُرسل إليه..

يرتجل قصيدة مطلعها: شكراً كورونا.

* بيروت

نص

نصّ وحشيّ، نصف مختلّ *

محمد الشركي

في سنة 1964، كانت قد توطّدت صداقة عميقة بين الفنان ألبرتو جياكوميتي والكاتب الأميركيّ جيمس لورد. وحين زار هذا الأخير فرنسا في نفس السنة، وكان على وشك المغادرة، اقترح عليه البرتو أن يرسم له بورتريهاً، مؤكداً له أنّ ذلك لن يستغرق سوى ساعتين أو ثلاث ساعات، علماً أنّ الكاتب كان قد حجز تذكرة العودة إلى بلاده على رحلة جوية مبرمجة في اليوم التالي. لكنّ الساعات الثلاث المفترضة لرسم البورتريه تحولت، بسبب عمليات المحو والتعديل اللانهائية، إلى أيام ثم إلى أسابيع اضطر الكاتب خلالها إلى الاتصال مراراً بشركة النّقل الجوي لتأجيل رحلته. كل تفاصيل وتعثرات هذا العمل البدائيّ على بورتريه منفلت موثّقة ببراعة في الفيلم البانوراما Final Portrait. ولا أدل على فرادة الرؤية الجوانية لجياكوميتي من الحوار التالي الذي دار بينه وبين جيمس لورد عندما جلس هذا الأخير وتموضع أمامه لأول مرة بكامل أناقته:

— جياكوميتي: لوجهك شكل وحشيّ.

—لورد: يا للعجب.

— جياكوميتي: تبدو فعلاً مثل سفاح.

— لورد: أوه...

— جياكوميتي: في حال رسمتك كما أتصوّرك الآن، ورأى شرطيٌّ هذه اللوحة، سيتم وضعك في السجن فوراً.

— لورد (ظل صامتاً ومشدوهاً)...

— جياكوميتي: من الأمام تبدو وحشيّاً، ومن الجهة الجانبية تبدو مثل مختلّ.

— لورد: يا للعجب!

— جياكوميتي: من ناحية، ستدخل السجن، ومن الناحية الأخرى سيُؤوِّيك مشفى الأمراض العقلية حيث سالحق بك على الأرجح...

* العنوان من وضع التحرير ـ الرباط/ المغرب

ملصق فيلم «البورتريه الأخير» (2017)

قصائد

مشانق من لحية العتمة *

نبيك مملوك

1- رحلة الميّتين بتعب
[إلى شهداء قارب بلاد الشام]

من ملح العذابات
صاغوا أنياب البحر
قدّموا أنفسهم
على طبق السفر...
وغادروا...

■■■

بصوت يجزّه برد الليل
يكتب طفل ما في أذن
أمّه: «جائع يا ماما»
تضمّه الأمّ كي يصلا
أسرع نحو شبع النهايات...

■■■

القارب.. نصف تاشيرة
الشاطئ.. نصف حلم
الغرق.. كابوس كامل...

■■■

منتفخين، متخمين باوهامنا
عدنا هامدين..
وزير سلبنا أوراقنا الثبوتيّة
ونفاها
وزير صار يحصي أعدادنا
ودولة نسيت أننا بشر
قلم تعلن الجداد...

■■■

على صوفاتهم الدافئة
يلومونني كوننا «أغنياء انتحاريين»
على أسرّتهم الفاخرة
يلوموننا كوننا ندفع بقلق
وراء الشمس..

2 ـ توصيف

في حنّا الغريب يزورنا
الليل كأنه صاحب المدى
ويتسلل الصوت كسارقة
لصمت أحبّيناه كابنائنا
وماضينا..

3 ـ مسوّدة

الشعراء الذين يغلقون «حنفية» النزيف في العلن
يجرحون أنفسهم
ألف مرة في السر..

4 ـ مقالات الحرب الآتية

يظنّون الحرب
أغنية
يتذوقونها كأنها
السكاكر التي
ستؤنس أسنان الميّت..

■■■

لم يشموا رائحة
البارود وهي تنخر
القلب..
كأنها دُبّ يستولي
على أمشاط الذكريات
ليغوي ليلى..

■■■

بين الموت جوعاً أو حرباً
أختار الموت كيمامةٍ
كتب عليها فقر السماوات
والأرض..

■■■

هذه البقعة التي لفظها
الربّ بعد أن خنقها
الأرز
هذه البقعة..
تحتاج إلى شمس
تذيب أجزاءها المتآكلة
تذيب الـ«نحن»
القابعين ككتلةٍ لا تعادل
الضمير..

■■■

بعد خطابات الحرب بين الأمس
واليوم
سنشتري ربطة خبز
سنقسمها على عدد أيام الأسبوع
سنسمع فيروز
سنردد معها «نطرونا كتير..
كتير ع مفرق دارينا»
ونجتهد بسخرية «هاااارينا..
هاااارينا»
وننتشي..

■■■

إذا دخل «الشبعان» ليحارب
«الجوعان»
سيسلم بوارديه ويشتري
كرة بلاستيكية
ويلهو كمهرج قبل
أن يخطفه الرأي العالمي
نحو سيرك يستحقه..

■■■

النساء في هذه الحرب سيزغردن
الأم ستفتقد ابنتها العانس
الأب سينتفي مع ديونه
الجدة سترتاح من الحكايات
والجدّ سيبيع لسانه
كي لا يعاد التاريخ مرتين.

■■■

إذا سألت الأساتذة عن الحق
بإضرابنا كطلاب
عن التعلم
هل سأجتاز الدورة الثانية
أم سيشنقني بعضهم بنبوغهم
الأكاديمي؟

■■■

أعيش لاجئاً يبحث عن الكلمة
التي تعطيه هويته..
هي الحرية على الأرجح..

5 ـ مناجاة

كلّ هذه الطيور يا صديقتي
لا تمتلك الحقّ في الحبّ
تخرج من اضلع بلادها
نحو ذاك الفضاء المرتبك..
كل هذه الطيور يا صديقتي
ترفض أن تمنحني
برهة كي أحمّلها إليك
سقطاتي..

■■■

عند الواحدة ليلاً
يذوب الحنين إليك
يختلط بالنعاس
يزحف نحو الشرايين
وينام نومة أهل الكهف..

■■■

فكّرتُ مراراً في اللجوء
إلى الجنس كي أنساك
لكني خفت من زرع
أثر مشاعرك داخل
أرحامهن..

■■■

فلنفترض أنّك الشمس
هل ستضيئين
بالأفكار أنامليِ
أم تحرقينها؟

■■■

خمسة أجزاء ستسقط دفعة
ستغدو شاحبة إن لمْ تحضري..
تلك هي يدي..

6 ـ فراد

أريدك أن تصادفيني
مرّة في هذا العمر
أن يرتطمَ كتفكِ
بكتفي
مرّة في هذا العمر.
ثمة أوتار عندي يجب أن يقطعها
مثل هذا الارتطام
كي ألمم اعتذاراتي
وننصرف كلٌّ نحو غيابه.. إلى
الأبد..

7 ـ مدّ وجزر

كلّما أرخيت قبضتي
للريح
وجدتُ أصابعي
ثُلّة مغامرين
مهشّمي الرؤوس..
كلّما سلبتُ المدى
قبضتي
وجدتُ جروحاً قديمة
ينظمها باطن جلدي..

صور/ لبنان

* مقتطفات من ديوان بالعنوان نفسه صدر حديثاً عن «منشورات زمكان»، بيروت.

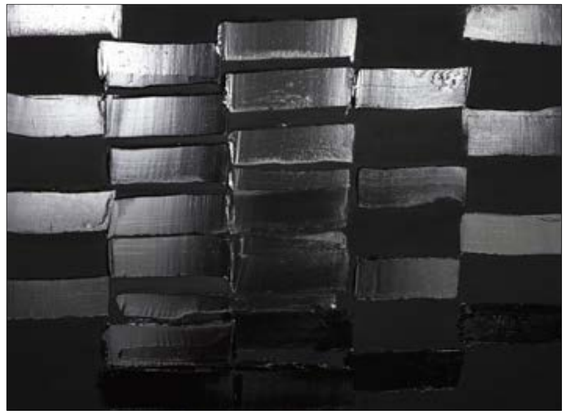

بيار سولاج ـ «ما وراء الشوادات» (زيت على قماش، 1979).

يهمس لي أن الحياة تتحرّك

بيار سولاج ـ «ما وراء الشوادات» (زيت على قماش، 1979).

ملاك مكي *

كان ظلّ الأوراق الخضر
يتماوج على صفيح مشمس
كي يؤنسني
ويهمس لي أن الحياة تتحرك

■■■

لم أقل يوماً أني شاعرة
هربت من الشعر مراراً
قلت في نفسي إن طعم السكر ألذ
من الشعر
وإنّي أحب الركض أكثر من
الشعر
لكن قبل أن أنام
تسقط في رأسي قصيدة
ويفترسني الشعر مرة أخرى

■■■

يحدث أن ألتقط، بين فترة
وأخرى، ومضة شعر بين يدي.
لا أعرف كيف، أو متى،
لكن يحدث ذلك بين الحين
والآخر.
وحين ألتقط الشعر، أبتسم،
أشعر بالقوة.

■■■

الجيوش ليست قوية
المدافع ليست قوية
ومضة شعر في لحظة ما أقوى.

■■■

حين أتخيله يقترب مني
يقترب مني فعلاً
أشمه
فالخيال رائحة
كانت طيفاً
لا تحدث جلبة
وهي تقفل الباب وراءها
تترك ممرّاً ضيقاً للضوء،
علّه يتسرب إليها، أو معها.
هي رفيقة الضوء..

■■■

لا أعرف أسباب الحزن
ولا أعرف أسباب الفرح
أدرك، فقط، أن الفرح شعور
يهطل عليّ من السماء
مثل المطر،
مثل الحياة.

■■■

لا أعرف لماذا هذا الطقس يشبه
حديثاً مع الذات
وكأنه يهمس لقلقي أن يخفّ
قليلاً
أن يهدأ قليلاً، قليلاً..
فالمطر آتٍ.. آتٍ..

■■■

أدرك أنه قبل هطول الشعر
يهطل الحب
وبما أنني لا أعرف كيف ألتقط
الحب..
أشعر بالم ما
فيضيع الحب ويتعثّر الشعر.

■■■

كيف ندرك الحب؟
حين يرسل الأطفال قبلاتهم في
الهواء
من دون أن يتساءلوا إن كنا
نلتقطها أم لا

■■■

تدرك أنه آت
ليس لأنه قال لها إنه آت
بل لأن بشرتها أخبرتها بذلك
البشرة أصدق من الكلام.

* لبنان

سيرة

عبد الكريم المراق: الفلسفة طريقاً إلى النهضة

عفيف عثمان

توخّى الباحث والأكاديمي خالد البحري (أستاذ في جامعة تونس) في كتابه الجديد «عبد الكريم المراق وإسهامه في تنشيط الحياة الفلسفية في تونس» (SOTEPA GRAPHIC) الإضاءة على إسهامات المرّاق في تنشيط مسيرة الثقافة والتفكير الفلسفي في تونس منذ الاستقلال عام 1956، وهي السنة التي نال فيها المرّاق الإجازة في الفلسفة وعلم الاجتماع من جامعة بغداد. يمكن تقسيم الكتاب في فصوله الخمسة إلى قسمين: رصد خالد في القسم الأول، الفصل الأول، سيرة المرّاق الفكرية، والمهام الرسمية التي أوكلت إليه، وبراعته في جمع المشتغلين بالعلوم التربوية على اختلاف مشاربهم الفكرية. كما سلط الضوء على نشاطه الثقافي في تونس والعالم العربي، ورئاسته لـ «الجمعية التونسية للدراسات الفلسفية». وتضمن القسم الثاني، في فصوله الأربعة، مقالات ومداخلات المرّاق في مؤتمرات وملتقيات، في تونس وغيرها من العواصم العربية، وتدور في مجملها حول موضوعات الفكر الفلسفي عند العرب، ومباحث فلسفية عامة، وبعض المشكلات الحضارية الإنسانية التي تعرّض لها، ومناقشات لآراء في مسائل اجتماعية وثقافية.

وتجلى دور المرّاق الرائد في توحيد الدراسات الفلسفية، وجعلها في صلب مناهج المعهد القومي لعلوم التربية. واكب المرّاق الخطة التي أقرتها الحكومة التونسية عام 1975 لتعريب الفلسفة، ولقّب بفارس مرحلة تعريب الفلسفة في تونس. وكان من دعاة دمج مادتي الفلسفة العربية والإسلامية والعامة (علم نفس، ومنطق، وأخلاق). وشارك في إعداد البرامج والكتب المدرسية المتعلقة بمادة الفلسفة التي اعتُمدت في الصفوف النهائية للمرحلة الثانوية ودور المعلمين. وأفاد في عمله من التجربة المشرقية (سوريا والعراق) والمصرية لتعليم الفلسفة باللغة العربية. كما أشرف على العديد من الملتقيات التربوية والبيداغوجية التي خصصت من أجل تمكين أساتذة مادة الفلسفة في التكوين المستمر.

حول نشاطات المراق الثقافية والاجتماعية يُذكر رئاسته لشعبة الفلسفة، وتأسيس الكشافة التونسية وإشرافه المباشر على أعمال فرقتها المسرحية، ومشاركته في إعداد وإنتاج مسلسلات وأحاديث متلفزة عن شخصيات تاريخية وعلمية.

وأسهم المرّاق في تأسيس وبعث جمعية فلسفية تونسية، فتراس هيئاتها التأسيسية (أبصرت النور عام 1980) ثم انتُخب رئيساً لها في أول جلسة عامة عام 1981. وأشرف على إصدار نشرة دورية باللغة العربية، كانت توزع على أساتذة الفلسفة في تونس، ثم تحمّل مسؤولية إدارة مجلة «الجمعية التونسية للدراسات الفلسفية»، وهي من أهم المحطات الفارقة في مسيرته التربوية والفكرية الفلسفية في تونس المعاصرة (من عام 1981إلى يوم رحيله عام 2017). وقد أحصى خالد آثار المرّاق في تحقيق كتاب «المنقذ من الضلال» للغزالي، و«فصل المقال» لابن رشد، ومشاركته لآخرين في العديد من الدراسات وكتب تعليم الفلسفة، وفي الترجمات التي أثراها بمقدمات توضيحية وتحليلات عميقة لمضامينها. كما أورد عناوين الأبحاث والمداخلات التي قدمها في الملتقيات والمؤتمرات التربوية والفلسفية التي عقدت في تونس والعواصم العربية، وهي التي تم تحقيقها وتوثيقها في القسم الثاني. في القسم الثاني، وثّق خالد نماذج من كتابات المرّاق. عرض في الفصل الثاني «ملامح من الفكر الفلسفي عند العرب»، وتضمّن بحث المراق حول إلهيات الفارابي

لقّب بفارس مرحلة تعريب الفلسفة في تونس

كامتداد مميز لمسار العلم الإلهي في ديانات الشعوب القديمة كالهندوسية (في أسفار اليوبانشد والفيدا)، وملاحم الإغريق (الإلياذة والأوزيسا)، وأفلاطون وأرسطو، وتالياً في الكتب المقدسة السماوية: التوراة والإنجيل، وآخرها القرآن، وما جاء فيها من كلام عن إله مبدع للكون من عدم. وتوقف عند مسألة الصفات الإلهية والفرق الثلاث التي تولدت عنها في علم الكلام الإسلامي (المشبهة أو المجسمة، المغالون في التأويل أو المعطلة أو النافية للصفات جملة وتفصيلاً، والمعتدلون في التأويل أو الصفاتية) وتشكّل الاتجاهات المهمة في الفكر الديني الإسلامي (الاتجاه النقلي المتمسك بظاهر الآيات، والاتجاه العقلي – المعتزلة- والاتجاه الوسطي – الأشعرية)، وتوقف عند نظرية أبو الهزيل العلاف الذرية، أو الجوهر الفرد، وقارنها بالمذهب الذري اليوناني عند ديمقريطس وأبيقورس، وكشف عن الفوارق بينها. وكونت هذه المقدمة الدقيقة المدخل لتحديد موقف الفارابي منها جميعها ونظريته الجديدة المميزة في العلم الإلهي. تطرق إلى مفهوم الألوهية عند الفارابي وفعل الخلق الإلهي للعالم، ونظرية الفيض، مع الإشارة الدقيقة لإفادة الفارابي من تعاليم المتكلمين المسلمين وأفلاطون وأرسطو وأفلوطين. وقدّم محاولة ابن رشد للتوفيق بين الحكمة الفلسفية والشريعة الدينية في كتابيه: «فصل المقال»، و«تهافت الفلاسفة». وبسط في المقالة الثالثة منزلة العقل في فلسفة ابن خلدون الاجتماعية. وحرص فيها جميعها على رصد التأسيسات والمنطلقات الفكرية، ومرامي أبعادها الصالحة للبناء عليها على غرار ما حصل في الفكر الغربي.

وتجلت شخصية المرّاق المجددة في خوضه المباشر في قضايا ومشكلات فلسفية معاصرة، في تبنائه للنظريات العقلية حول الفروق الفردية، بين القديم والحديث، ومستعيناً بما قدمه علم النفس الحديث، وجهود الباحثين ونظرياتهم في هذا المجال. فعرض أولاً نظريتي أفلاطون وأرسطو ونظرية ثالثة تقول بوجود عدد غير محدود من الملكات أو القدرات العقلية وأن كل عمل عقلي له قدرته المستقلة الخاصة، وسجل ملاحظاته عليها جميعها. ينتقل بعد ذلك إلى مناقشة علماء النفس المحدثين أمثال فرنسيس جولتون في دراسته حول الوراثة وتحسين النسل في بريطانيا، وحركة العناية بضعاف العقول في فرنسا عند رائدها اينارد وتلميذه سيجون. وسلط الضوء على خصائص النمو لدى الطفل بين سن الثامنة والعاشرة. وكشف في مقالة مسهبة عن دور الحرية الأساسي في ميدان التربية، وركز فيها على الطابع الاجتماعي المدني للحرية وتجلياتها في السلوك الفردي والأسري والسياسي.

قدم خالد في الفصل الرابع مجموعة من مقالات المرّاق حول قضايا حضارية مثل: الجانب العلمي في الفكر الإسلامي ومنزلته في بناء الأمة الإسلامية، ودور الفلسفة وفعلها في عصر العلم، كرافعة للإنسان أمام تحديات المجهول. وناقش في المقال الأخير رأي باشلار وزكي نجيب محمود في التمييز بين المعرفة والفكر السائح العفوي المستمد من الثقافة الشعبية وبين المعرفة أو الفكر العلمي وطبيعته الكلية المعتمدة على التعميم والدقة والوضوح والتي تعبر عن مفاهيمها تعبيراً كمياً خالياً من كل التباس أو اختلاف في التأويل. ويخوض، في هذا المقام، في أزمة الفلسفة، بمفهومها القديم، كبحث في الوجود، أمام النتائج الباهرة التي حققتها العلوم، وتذكّر أصحاب الاختصاصات الدقيقة لها، والمطالبة بتعويضها بالمناهج العلمية من قبل الوضعيين. ويناقش مقولة غوبلو بأنّ لا معرفة فلسفية فوق المعرفة العلمية لأن العلوم تتناول كل الموجودات وتحشر الفلسفة في دائرة الأمور المختلف فيها التي إذا ما صارت يقينية، دخلت في حظيرة العلم. وهذا هو رأي برتراند رسل أيضاً. ويدعو المرّاق إلى الروية في إطلاق هذا الحكم المجحف في حق الفلسفة وحقيقتها، لأن هناك مجالات متعددة ومتنوعة يمكن العمل في إطارها، وأهمها التخطيط للمستقبل عن علم ودراية.

وعرض المؤلّف، في الفصل الخامس والأخير آراء المرّاق في مسائل اجتماعية وثقافية كالأصالة ومشاغل الشباب، والملكية، والوحدة القومية والنظرة إلى الإنسان والمجتمع، وموقف الإسلام من التنظيم الأسري والعائلي. وقد نجح خالد البحري في إبراز القيمة الفكرية للمرّاق المؤمن بجدوى الفلسفة كعنصر فاعل في التأسيس والبعث لنهضة فكرية إنسانية ممكنة.

لمحات

محمد علي همايون كاتوزيان

ينتهج الباحث الإيراني محمد علي همايون كاتوزيان اتجاهاً تاريخياً في كتابه «الاستبداد والديمقراطية والحركة الوطنية في إيران» (دار النهضة العربية. ترجمة محمد حمادي). يهتم الكاتب بجميع الموضوعات التي ترتبط بأحداث أو شخصيات التاريخ الإيراني المعاصر، وينظر بعمق في القضايا الاجتماعية، السياسية والتاريخية التي تعني المهتمين بالشأن الإيراني. يشرح كاتوزيان «نظرية الاستبداد الإيراني» التي أسّسها في مجال علم الاجتماع التاريخي ويُبيّن من خلالها أنّه على مرّ التاريخ، وقعت في إيران ثورات وغزوات داخلية أو خارجية ونشبت العديد من الفتن. يضم الكتاب عشرة مقالات تناقش مواضيع مختلفة منها: استعراض مقتضب حول نظرية الاستبداد التاريخي، بحث في مفاهيم الحرية والقانون والديموقراطية، الرئيس مصدق ومقترح البنك الدولي، خطايا مصدق، السبب الرئيسي لاستقالة محمد مصدق.

الحسين شكراني وعبد الرزاق بلمير

يناقش كتاب «تفكيك الرأسمالية: بحث في تقويض المشترك البيئي الإنساني» (مركز دراسات الوحدة العربية) للباحثين الحسين شكراني وعبد الرزاق بلمير، تأثير الرأسمالية الاقتصادية على البيئة. يتفق الجميع على أنّ الرأسمالية سبّبت قدراً كبيراً من الشّقاء الإنساني، وأسهمت ديناميات العولمة في إضعاف دور الدولة، وتأجيج الصراعات الثقافية، وتفتيت الهويات المحلية. في المقابل، عزّزت الرأسمالية فُرص السّوق الحرّة ورسّخت فكرة «دعه يعمل، دعه يُلوِّث». تحوّل العالم إلى قرية كونية، ما أضعف دور الدولة في حماية المشترك الإنساني البيئي. يسعى شكراني وبلمير في هذا الكتاب إلى نقد مقاربة النمو الاقتصادي اللامُتناهي، بالإجابة عن سُؤال: هل يجب أن نحافظ على تكديس التراكم الرأسمالي أم أن واجبنا الأساسي هو احتواء التدمير البيئي؟

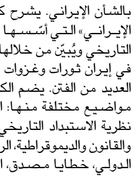

محمود الرحبي

«أمّي بعد أن أطلقتُ لحيتي فجأة صارت تنظر إليّ بريبة. ليست الوحيدة مَنْ فعل ذلك في عائلتي. إخوتي كذلك. تَوجَّسوا من أمر خطير. الإرهاب. داعش. لا شيء غير ذلك بالنسبة إلى عاطل لم يُكمل دراسته، ومطرود من عمله بأحدى الشركات، بسبب تأخُّره المتكرّر وتأخير ثلاثين عاملاً هندياً معه. لا أحد منهم يمكنه أن يتصوَّر بأني لم أُطلق لحيتي إلّا من أجل العمل في حانة». تحكي رواية «المهوّه» (منشورات المتوسط) للكاتب العُماني محمود الرحبي قصة رجل يعيش مع والدته ويصارع للبحث عن وظيفة. يجد البطل ضالته حين يلتقي بعثمان الذي يطلب منه أن يُطلق لحيته كي يعمل لديه مموّهاً في عمله المريب في إحدى حانات العاصمة، لكن المظهر الجديد يثير قلق الأمّ والعائلة. تتطور الأحداث بسرعة وتنقل القارئ بين حانات مسقط، والمناطق العمانية المتاخمة، عبر فصول شيّقة تختزل الزمن في مسافة واحدة.

هدى رزق

يناقش «أردوغان، مسارُ خيار» (الفارابي) للباحثة اللبنانية هدى رزق العلاقة بين الإسلام والسلطة السياسية في تركيا منذ سقوط الدولة العثمانية. يرصد الكتاب محطات مفصلية في الانخراط التركي في الإقليم ودول الجوار، وما آلت إليه خيارات الرئيس التركي رجب طيب إردوغان. تُوضح الكاتبة التي استندت إلى بحث أكاديمي ومقابلات مع خبراء في الشأن التركي، أنّ طموحات «حزب العدالة والتنمية» انهارت بعد تعثر الثورات العربية ومعارضة بعض الدول لحركات الإسلام السياسي. ينقسم الكتاب إلى خمسة فصول: «الإسلام والصوفية بين السلطنة العثمانية وتركيا العلمانية»؛ و«الإسلام السياسي: نجم الدين أربكان»؛ و«حزب العدالة والتنمية وصعود رجب طيب إردوغان»؛ و«التحولات الكبرى: تركيا والربيع العربي»؛ و«الحصار التركي في الداخل». يتضمن الكتاب أيضاً مقابلات مع شخصيات عربية وتركية متخصّصة في الشأن التركي

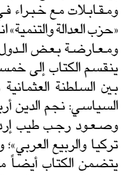

حنان الشيخ

تطرح الكاتبة اللبنانية حنان الشيخ في روايتها «عين الطاووس» (دار الآداب) سؤال الهجرة وما يتفرّع عنه من أسئلة الاندماج والعنصرية والتفكك الأسري وغيرها. نتعرف في فضاء حنان الشيخ الروائي إلى الأم اللبنانية ياسمين وابنها ناجي وابن شقيقها ريكا، المقيمين في مجمع سكني للمهاجرين في الجنوب الفرنسي. ندرك من خلالهم الصراع المرير الذي يعيشه المهاجرون بين وطن هاجروا منه ولا يريدون العودة إليه، وآخر هاجروا إليه ولم يستطيعوا الاندماج فيه، فعاشوا على هامش المجتمع الجديد في «غيتو» خاص بهم، مغتربين عن أوطانهم، غرباء عمّا حولهم. من خلال الشخصيات المحورية الثلاث والأخرى المتعالقة معها، تخبرنا الشيخ ما يعانيه المهاجرون في البلدان المضيفة من عزلة وتهميش وبؤس وإقصاء، واللافت أن هذه المعاناة، على قسوتها، تبقى أرحم من الشقاء الذي عاشوه في البلدان التي قدموا منها جرّاء الاستبداد والحرب والجوع.

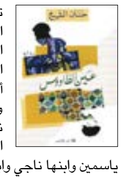

سامح الزهار

يروي الباحث المصري سامح الزهّار في «نسوة في المدينة» (دار ريشة). سيرة نساء المماليك وطرائفهن. يؤكد أنّ حياة المرأة في العصر المملوكي كانت مثيرة لأنّها شاركت في الحياة السياسية والفكرية والاجتماعية. وقد تولى العديد من النسوة المملوكيات السلطة وشاركن في تدبير شؤون الحكم وتسيير أمور البلاد والحفاظ على المُلك. كما برز دور النساء في الحياة الثقافية والدينية، فدرست العديد من الفتيات القرآن وعلومه والفقه والحديث والنحو والأدب والبلاغة والشعر، ولمعت بعض السّيدات في التصوف والوعظ والإرشاد وبناء المدارس. يورد أقوال الشعراء في وصف جمال المرأة في ذلك الزمن، ويتطرّق أيضاً إلى النفوذ السياسي لبعض النساء مثل «شجرة الدُّر» و«خوند جلبان»، ويحكي عن نساء برعن في الشعر والأدب والفن كمريم بنت علي والشاعرة فاطمة بنت الخشاب والعازفة الموسيقية اتفاق.

مجموعة قصصية

منتصر القفّاش... تفكيك شيفرة الطفولة والصبا

خليل صويلح

في قصص منتصر القفاش، لا مكان لفوضى المخيّلة، أو مصادفة اصطياد حكاية ما وتوثيقها، إنما يعتمد القصّاص والروائي المصري المعروف، برنامجاً سردياً صارماً في هندسة الفضاء القصصي، وكأنه يقع على كنوزه مما هو متاح على الدوام، لكننا لا ننتبه إلى وجوده لفرط حضوره، أو أننا عبرناه خطفاً، ومن دون اكتراث. في مجموعته القصصية الجديدة «بصورة مفاجئة» (دار الكتب خان)، يُخضع مفردات مألوفة للمساءلة، وتقليب الكتلة موشوراً لاكتشاف منطقة الدهشة حيناً، والعطب طوراً، في متتاليات قصصية يجمعها البيت، ثم يضيّق فتحة العدسة إلى محيط غرفة، ثم الاعتناء بجدار المكتبة، والأدراج، والصناديق المقفلة، ثم حين يتناول كتاباً من أحد الرفوف، سيعتني برسالة مخبّأة بين صفحات الكتاب، ثم هناك ذلك الحضور الطاغي لطيف الأب الغائب.

كان الطفل يعيش حياته ثانية، ما بين غرفة المكتبة والشرفة، مستدعياً صوتاً لا يسمعه سواه، وظلال كلاب شرسة في مدخل العمارة لا يراها أحد، ورسائل عشق تفضح الحياة السرّية للأب، وصندوق مقفل على أوراق عتيقة. الطفل، ثم الصبي، سيرصد سيرة الأب بما يرويه أصدقاؤه عنه، بالإضافة إلى الجيرة وهو يراه من الدور العاشر حيث يسكن أعز أصحابه، أصوات الطلاب الصاخبة» (في رؤية الأشياء). انطفاء الجدّ يشعله الحفيد بالتذكّر أولاً، وتمجيد ما يبدو عادياً ومألوفاً بما يشبه المباغتة، فيما تكتفي الجدّة بتفسير الأحلام التي تقتحم ليالي الشؤم. هكذا يستدرج صاحب «أن ترى الآن» أغراضاً وحالات تبدو نائمة للوهلة الأولى، لكنه بمغناطيس سردي لافت يضعها في الواجهة، كأن يدير حرباً وهمية تنتهي بتحطيم كل ما في الغرفة من قناديل وصواريخ وبنادق متوهمة، لكن في ساحة معركة لا تتجاوز الكنبة والسرير: «كانت تنهي حكايتها باستيلائها على كل الأسلحة التي جمعها على مدار فترات طويلة ولم تترك له سوى مشبك غسيل مكسور».

في قصته «أماكن الكنز»، يعيدنا منتصر القفاش إلى مجالات الألغاز وكيفية حلّ المتاهة، وإذا به يعيد صوغ الحكاية مجدداً بنوع من الحنين إلى فترة الصبا بعدما طوى فترة الطفولة: «ظللت سارحاً في الصور الكثيرة دون قلق من الوقت، وفجأة رأيت الكتاب يكاد شيئاً ثميناً لم ينتبه إليه أي أحد من قبل. واتوقف عند مواضع أحس فيها بوجود شيء صلب تحتها. واتخيله أحياناً عملة ذهبية أو رصاصة أو نسخة أخرى للمفتاح» (فتح الصندوق). بشكل ما، يشتغل صاحب «مسافة وقت» على تعزيز جماليات الفضاء القصصي، وكأنه يقع على كنوزه مما هو متاح على الدوام، لكننا لا ننتبه إلى وجوده لفرط حضوره، أو أننا عبرناه خطفاً، ومن دون اكتراث. في مجموعته القصصية الجديدة «بصورة مفاجئة» (دار الكتب خان)، يُخضع مفردات مألوفة للمساءلة، وتقليب الكتلة موشورياً لاكتشاف منطقة الدهشة حيناً، والعطب طوراً، في متتاليات قصصية يجمعها البيت، ثم يضيّق فتحة العدسة إلى محيط غرفة، ثم الاعتناء بجدار المكتبة، والأدراج، والصناديق المقفلة، ثم حين يتناول كتاباً من أحد الرفوف، سيعتني برسالة مخبّأة بين صفحات الكتاب، ثم هناك ذلك الحضور الطاغي لطيف الأب الغائب.

كان الطفل يعيش حياته ثانية، ما بين غرفة المكتبة والشرفة، مستدعياً صوتاً لا يسمعه سواه، وظلال كلاب شرسة في مدخل العمارة لا يراها أحد، ورسائل عشق تفضح الحياة السرّية للأب، وصندوق مقفل على أوراق عتيقة. الطفل، ثم الصبي، سيرصد سيرة الأب بما يرويه أصدقاؤه عنه، بالإضافة إلى الجيرة وهو يراه من الدور العاشر حيث يسكن أعز أصحابه، أصوات الطلاب الصاخبة» (في رؤية الأشياء). انطفاء الجدّ يشعله الحفيد بالتذكّر أولاً، وتمجيد ما يبدو عادياً ومألوفاً بما يشبه المباغتة، فيما تكتفي الجدّة بتفسير الأحلام التي تقتحم ليالي الشؤم. هكذا يستدرج صاحب «أن ترى الآن» أغراضاً وحالات تبدو نائمة للوهلة الأولى، لكنه بمغناطيس سردي لافت يضعها في الواجهة، كأن يدير حرباً وهمية تنتهي بتحطيم كل ما في الغرفة من قناديل وصواريخ وبنادق متوهمة، لكن في ساحة معركة لا تتجاوز الكنبة والسرير: «كانت تنهي حكايتها باستيلائها على كل الأسلحة التي جمعها على مدار فترات طويلة ولم تترك له سوى مشبك غسيل مكسور».

في قصته «أماكن الكنز»، يعيدنا منتصر القفاش إلى مجالات الألغاز وكيفية حلّ المتاهة، وإذا به يعيد صوغ الحكاية مجدداً بنوع من الحنين إلى فترة الصبا بعدما طوى فترة الطفولة: «ظللت سارحاً في الصور الكثيرة دون قلق من الوقت، وفجأة رأيت الكتاب يكاد

برنامج سردي صارم في هندسة الفضاء القصصي

أن ينغلق عليّ، أسرعت بالفرار متعثراً في صناديق كثيرة، كشف كل منها عما يضمه من كنوز» (أماكن الكنز). سنقع على متاريس جانبية في تفسير ما يحدث في الظل، فالكتابة هنا تعمل على سرد الحكاية المعلنة أولاً، وتأويل ألغازها ثانياً، وفقاً لذاكرة الصبي أو الرجل الأربعيني في محاولاته ترميم المسافة بين ملعب الأمس وتشظي اللحظة الراهنة، وبمعنى آخر إغلاق فجوات الحكاية بوعي آخر: «كنت أعلم أن وراء كل جُملة مشفّرة حكاية لم يحكها لي» (رسائل). لعل فتنة الراوي لا تتحقق إلا بفكّ الشيفرة، لكل حكاية على حدة، كما لو أننا في لعبة شطرنج، كتلك التي كان يلعبها مع الخال، الخال الذي كان ينسى أين أضاع حاجاته، إلى أن يجدها أحدهم في مكان ما، بمن فيهم زوجته الراحلة في محادثات يرى أنها اعتيادية حتى في غيابها: «أقنعت نفسي بأن توهّمه التحدّث مع زوجته سببه شدّة الشوق إليها، ولأيام التي كانت تعثر فيها على ما يضيّعه» (دور شطرنج). نسيان الخال يرمّمه الراوي بالتذكّر، كما لو أننا أمام لعبة شطرنج تحتاج إلى الدقّة والانتباه، في توزيع شجرة العائلة فوق رقعة اللعب بنقلات مضبوطة هي جوهر برنامج منتصر القفاش في رواية القصص، بالإضافة إلى استعمال الفرجار والمسطرة في رسم الخطط السردية كترجيع لولع قديم في اللعب. في قصص «بصورة مفاجئة»، يطوي صاحب «تصريح بالغياب» بحذق، الأصول الأولى للسيرة، في مروحة واسعة من الاحتمالات التخييلية، تجنباً لما هو ذاتي صرف أو مما يقع في باب سيرة الطفولة والصبا.

رواية

سوسن جميل حسن تضيء على واقع المجتمع السوري

منير الحايك

يقول لوكاتش إنّ البطل الإشكاليّ هو الشخص الذي يقوم ببحث منحط أو شيطاني عن قيم أصيلة في عالم منحط. أما باختين، فقد عُني بوعي البطل وإدراكه لذاته، وبعبارة أخرى عُني بكلمته الأخيرة حول العالم وحول نفسه. ونحن إذا أردنا أن نجمع بين آراء الباحثَين وغيرهما حول الشخصية الروائية، لواجهتنا مشكلات كثيرة وآراء متقابلة، ولكن إذا أردنا أن نجد آراء هؤلاء النقاد، على اختلافها في الظاهر والجوهر، مجتمعةً في شخصيات روائية في نصّ واحد، لوجدنا تلك الشخصيات في رواية «اسمي زيزفون» (منشورات الربيع . القاهرة) للسورية سوسن جميل حسن. هي روايةُ الشخصيات من دون منازع، على الرغم من الحضور المكثّف للمكان والزمان في الكثير من الأحيان. ولو كان الأمر عائداً إلينا، لوضعنا «التنوّر» عنواناً للرواية، لما للتنور من رمزية وتكثيف في سير الأحداث. لكن شخصيات الرواية هي الأساس، وهنا يأتي رأي الكاتبة نفسها حول الأمر ليؤكّده، إذ اختارت أن يكون العنوان هو «الشخصية».

تبدأ الرواية باستعادة زيزفون/ جهيدة وعيها بعد إغماءة طويلة ظنّ من حولها أنها ماتت جرّاءها. تعود بعدها إلى القرية، بعد انفجار يحصد النساء في الحياة الثقافية والدينية، فدرست العديد من الفتيات القرآن وعلومه والفقه والحديث والنحو والأدب والبلاغة والشعر، ولمعت بعض السّيدات في التصوف والوعظ والإرشاد وبناء المدارس. يورد أقوال الشعراء في وصف جمال المرأة في ذلك الزمن، ويتطرّق أيضاً إلى النفوذ السياسي لبعض النساء مثل «شجرة الدُّر» و«خوند جلبان»، ويحكي عن نساء برعن في الشعر والأدب والفن كمريم بنت علي والشاعرة فاطمة بنت الخشاب والعازفة الموسيقية اتفاق.

هي رواية الشخصيات من دون منازع رغم الحضور المكثّف للمكان والزمان

والواقع، تتعرّف إلى طفولتها وصباها، وحياة جميع الشخصيات التي تشكّل مجتمعةً نسخة مصغّرة عن واقع المجتمع السوري، وإن ركّزت الرواية على العاديين منهم، الذين لا يبقون عاديين مع الاستمرار في القراءة. نصل مع نهاية النص إلى احتراق البيت الذي كان حاضناً لطفولة زيزفون وكل مراحل حياتها... البيت الذي أراده «المعلّم» شعبان، الضابط الكبير، أخو زيزفون، بعد وفاة الأب، لهُ ولأبنائه.

السرد شائق، لغة سهلة يتخللها العاميّ عند الضرورة بشكل لطيف وسلس إلى الحد الذي لا يشعرك بوجوده، يتداخل فيه الألم والفرح والخيبات والأمل والأحلام والموت... حتى تكاد تعيش صراعاً شعورياً بوصفك متلقّياً، لم تكن تظنّ أن عملاً أدبياً قد يملك القدرة على خلق ذلك الصراع لدى المتلقّين، ولا تخفي الرواية بين السطور ما تريد أن تثيره من قضايا اجتماعية ودينية وسياسية، بل تقولها بكلّ وضوح، حتى تكاد تسمع نفسك وأصدقاءك من خلال النص، الذي حمّلته الكاتبة آراءها مما يحصل في بلادها، من دون أن تخوض في التفاصيل، ومن دون أن تنفّر منها من قد يخالفها الرأي. ولكن هل كانت ديبلوماسية ليقبلها المتلقّي مهما كان انتماؤه؟ بالطبع لا!

هي رواية الشخصيات كما قلنا، وإذا أردنا التوقّف عند بعضها، لا بدّ لنا من البدء مع زيزفون، جهيدة، التي غيّرت اسمها ليحمل عبقَ رائحة شجرة تشتهر به بلادنا الجميلة بذاتها، الزيزفون، ولتقول إنّها ضدّ النظام صحيح، لكنّها ضدّ الجهاد الإسلامي وغيره. لذلك كانت ضدّ جهيدة، وتستمرّ بالإفصاح عمّا يدور حولها، حياتها في المدرسة، موت أمها، عملها في الجامعة، قصّتها مع عبد الجليل «نقّيش التقارير» الوصولي الفاسد، الذي استطاعت حماية نفسها منه، مروراً بقصة أختها التي انتحرت بسبب تحرّش مدير مدرسة التمريض بها، وقصّة والدها الذي أصبح مقعداً بسبب ذلك المتحرّش الفاسد... كلّها أحداث تُحدّثنا عنها زيزفون لتقول إنّ ما أوصل البلاد إلى ما هي عليه، هو مجموع تلك الأحداث بوصفها نماذج عن نظام اجتماعي حكم بهذه الطريقة منذ تسلّم «البعث» الحُكم.

ولكن ما حملته شخصية زيزفون من رمزية أعطت الأحداث المرتبطة بها قوة وعمقاً، بدءاً بموضوع رضوخها للمرور من جدار مزار «أبو طاقة» إثبات عفّتها، فنجدها عادت وأحرقت المزار. لكن هل تكمل الشخصية بالقوة نفسها؟ تقول الرواية «لا»، فإن الكلام سهل لنحمّل المرأة في مجتمعنا انتصارات وهمية على الورق، ولكن الواقع أقوى وسلطة المجتمع الذكوري أعنف، فتبقى زيزفون الضعيفة التي ترضخ للكثير من قرارات الرجال، إلى أن تصل الرواية إلى نهايتها، فتقف في وجه أخيها، الذي أراد أن يخرجها من البيت بعد وفاة الأب.

شخصيتان اثنتان كانتا أساساً في بناء هذا العمل، سعيد من جهة، والأب من جهة أخرى، على الرغم من تعدد الشخصيات الأخرى، إلا أن دورها كان عادياً، فالأخ الجبان كإبراهيم، والوصولي كشعبان نعرفهما وقرأنا عنهما، ومُنيَر المجنون الذي يظهر بأنه يخبّئ حكمة خلف الجنون نعرفه أيضاً، ولكن ما حملته شخصية سعيد من رمزية، كانت هي الأعمق، بالإضافة إلى الأب. سعيد هو الشاب الذي ترك الضيعة وعاش مع كلابه في الجبل، تظهر كلابه عندما تهجم على الشيخ عباس الذي أشرف على موضوع مرور زيزفون من «طاقة» المزار، نظنّه حدثاً هامشيّاً في البداية، لكن عندما تعلن الرواية عن دور سعيد في حماية «الثوار»، نعرف أنه الشخصية الأقوى، لأنّه السوريّ الذي كان فاهماً واقع بلاده. شخصية الأب الذي أقعدته مواقفه وركلة من متنفّذ فاسد منذ عشرات السنوات، وهو ابن البلاد التي ينتمي إليها بعاطفته وطيبته، تصوّره الرواية بأنه الساذج الذي اقتنع بفكرة المؤامرة الكونية، وبأن النظام هو الحامي له ولأبناء طائفته ولكل البلاد، هذا «الساذج» أرادته الرواية أن يرمز إلى التخلّف، ولكن برأينا كان رمزاً للكثيرين من أبناء البلاد الذين آمنوا حقّاً بأنّها مستهدفة، أوليست مستهدفة؟ إلا أنه بموته، يجمع أبناء المنطقة، والطائفة، في بيته، بيت زيزفون.

رواية قالت ما يقوله كثيرون منا عن الوضع في الشام وفي جميع بلادنا المأزومة، لكنها صاغت الأفكار بشكل مقنع، إذا كنت واحداً ممن أعملوا العقل والمنطق، وليس العاطفة والغريزة في شؤون بلادنا ذات المصائر التي يجمعها أمر واحد: الضَّياع.

أوراق

وهذه أريحا لا تعرفني ولا أعرفها *

غوو ليوي ـ «تجوّل» (تفصيلي ـ 2020)

زكريا محمد **

الذات كلبة. والآخر كلب. وهما يتناكحان في العتمة.
لكنني نجحت في أن أفصل ذاتي عني. وضعتها مثل جرو في علبة كرتون. وهي تخرج من فتحة العلبة كي تبول ثم تعود ثانية إلى العلبة.
الذات شأن خطير. أخطر من المرآة في الليل. بل أخطر من كتب موسى الخمسة.
في زمن أبي كان الواحد وذاته يصعدان على السلم ويقطفان الزيتون معاً. كان الله والكون وحدة واحدة أيضاً.

الذات طائر حبارى. ويحب نتف ريشه كلما نبت. لا يجوز ترك الذات تحوم مثل ريح الشمال بجناحيها. ولا يجوز ترك الحجر طويلاً في اليد حتى لا يصير وردة.
علجوم في الماء، وعلجوم في النار. والذات درب قصير يعبر بينهما. كلما أغلقتُ باباً فُتحت عليّ عشرة أبواب غيره. كلما أتيت بتشبيه ضيّعتُ في الطريق عشرة مثله.

الذات كلبة، وقد فككتُ طوقها وأطلقتها نحو الحاجز كي يقتلها الإسرائيليون. وهم يقتلون كل شيء يتحرك أمامهم.

2022-12-28

■■■

الحب عينان عمياوان، والقُبلة حجر صوّان. هكذا يكون الأمر. تغلق عينيك وتهجم كأنّك ذاهب إلى الموت. على الأشياء أن تكون صلبة وكتيمة عمياء. وعلى كل شيء أن يكون قريباً من الموت إذا أراد الحصول على المعنى. لا يمكن الوثوق بالأشياء القريبة المنال. الأشياء أعمق من هذا، وأبعد، وأعنف، وأكثر فتنة.
انظر إلى الصقر مثلاً: يشرب من بركة البدر الكبيرة، ثم يدور في الفلك الدوّار. يمكنه أن يصطاد طيوراً كثيرة تمرّ أمامه، لكنه لا يفعل. على الصيد أن يكون أقسى من هذا. عليه أن يكون مثل إحراق حقل قمح كبير.
وعلى المقطوعة أيضاً أن تكون مثل كتلة فولاذ ثقيلة تكسر كفة الميزان.

2020-6-14

■■■

مقيم في جزيرة بعيدة. ولست سعيداً ولا بائساً. حائر قليلاً فقط. والغناء محرّم عليّ.
تمشي السلطعونات على الشطّ، وتقطع بمقصاتها وتر الشمس ووتر الماء. وأنا أقطّع الليل ألواح شوكولاتة سوداء وآكلها، والنجوم تبكي خائفة فوق رأسي.
أنا عبد وسهول القطن على مدّ البصر في وذمتي.

2020-2-29

■■■

الليل زهرة مقلوبة. وفي القواميس أن الليل والحجر من الجذر ذاته. واليأس يأتي من شجرة الفتنة، والجرح الكبير من الأحبة. وهذه أريحا لا تعرفني ولا أعرفها. أنا مجرد سيل عابر فيها. زرعت فيها فسيلة نخل ثم نسيتها. أضأت قنديلاً ثم أطفأته. وليس للحب مطرح عندي.
الليل شجرة فتنة مقلوبة، تاجها على الأرض وجذرها بين النجوم. وهذا هو جبل الأربعين الذي تسألون عنه. هذا مصعده، وهذا مهبطه. تعالوا يا من لا تحبون ولا تجرحون. سأشعل لكم ناراً كي نجلس حولها صامتين. لا أحد منّا سيفتح فمه. كل واحد سيقبض على عصاه ثم يضع ذقنه على قبضته، ويتأمل النار. النار فكرة أسبق من الكلام وأعمق. والليل جارية تغتسل من حيضها تحت شجرة الدوم.
تعالوا، كي تمنحوني خيطاً أمسك به. كي تسلموني مطلعاً أصعد به. أريد أن آكل الحجارة، وأن أهيمن على الزمن. الزمن والحجر من الجذر ذاته في القواميس.
عقدتُ عقدة حبل. نسيتُ فسيلة نخل. وهناك جراح لا أمل في شفائها.

2020-7-12

* العنوان من اختيار التحرير
** شاعر وباحث فلسطيني

Samedi 4 Mars 2023 no57
السبت 4 آذار 2023 العدد 57

القوس

www.alqaous.com

8 صفحات

ملحق أسبوعي مخصّص للعدل والإنصاف يصدر مع الأخبار كل سبت

سين جيم الانتخابات البلدية 2023 [5]

لماذا تريد أن تكون محامياً؟

[4-2]

(أرشيف - مروان طحطح)

في العمق

يجمع طلاب اختصاص الحقوق، في عدد من جامعات لبنان، على اهمية مهنة المحاماة في لبنان في ظل انعدام ابسط قواعد العدالة واضمحلال السبل إلى إحقاق الحقّ وتكريس لغة القانون، بدلاً من لغة التقاتل والتناحر الطائفي والسياسي. وتحظى مهنة المحاماة باهتمام كبير بين الشباب، فإضافة إلى لقب الاستاذ (maître)، للمحامين وظيفة «رسالية» تعطي الفرصة لمن يمتهنها للمساهمة في تحقيق العدالة. المحامي مع «حقّ الادعاء» لموكله المدعي الذي يريد ان يسترد حقه، ومع «حقّ الدفاع» عن موكله المدعى عليه، والمتهم بريء حتى تثبت إدانته

لماذا تريد أن تكون محامياً؟

فاطمة خشاب درويش

رغم صمودها واستمرار جاذبيتها كممرّ للطامحين إلى المراكز العليا في الدولة، إلا أن المحاماة تأثرت كغيرها من المهن بالأزمات السياسية والاقتصادية التي تمرّ بها البلاد. فالنزاع السياسي أرخى بثقله على نقابة يفترض أن تكون الأبعد عن الاصطفافات. ومن يراقب الانتخابات في نقابة المحامين في الدورات الأخيرة يلاحظ الدعم العلني الحزبي لمرشحين من دون غيرهم، بعدما كان المحامي يُنتخب لمناقبيته وعلمه حصراً. وهذا الأمر ليس شاملاً طبعاً، لكنه غريب على نقابة المحامين. أما اقتصادياً، فلا يخفى تأثر المحامين بالأزمة وبالإضرابات المتتالية، من إضراب المحامين عام 2021، وصولاً إلى إضراب المساعدين القضائيين حالياً وما خلّفه من تمنّع الموكلين عن دفع الأتعاب لعدم إيمانهم بالقضاء كحل لمشكلاتهم، ما أدى إلى إغلاق عدد كبير من المكاتب لعدم قدرتها على دفع المصاريف.

أمام هذا الوضع، ما الذي يدفع طلاب الحقوق في الجامعات اللبنانية إلى خوض تجربة الدخول إلى نقابة المحامين؟

يختلف طلاب الحقوق في توصيفهم لمهنة المحاماة. منهم من يرى فيها رسالة إنسانية للدفاع عن المظلومين، ومنهم من يراها مصدراً للثروة أو باباً للوصول إلى مراكز سياسية وديبلوماسية أو إرثاً عائلياً فُرض عليه لمتابعة مسيرة أحد والديه.

أحمد حدرج، طالب سنة رابعة حقوق في الجامعة اللبنانية، نشأ في عائلة تمتهن المحاماة، يعتبر أن للمحامي دوراً أساسياً في نهضة المجتمع، ويشدد على رغبته في ممارسة هذه المهنة رغم صعابها لمساعدة الناس والوقوف إلى جانبهم لاسترجاع حقوقهم متسلحاً بالقانون. أما ريان مرتضى (سنة أولى حقوق، في جامعة الحكمة) فتعتبر المحاماة «رسالة بالدرجة الأولى، وهي ضرورية جداً، كونها تعطي المحامي فرصة لاستظهار الحقائق وتحقيق العدالة وتأكيد سيادة القانون. يقصد كل الناس المحامي من مختلف الطبقات الاجتماعية إيماناً بدوره، هذا ما نتعلمه من خلال دراستنا لاختصاص الحقوق، وسنتدرب على تطبيقه عملياً بعد التخرّج». وتتابع أنها ترغب في أن تكون محامية كي تدافع عن القضايا العادلة وتسترجع الحقوق المغتصبة وترفع صوت كل مظلوم.

من جهته، يطمح الطالب مارون عبدو خليل (سنة رابعة حقوق، في جامعة الحكمة) أن يكون محامياً «لأن للمحامي دوراً مهماً جداً في المجتمع، وهو قادر على الدفاع عن حقوق الناس وفق الأطر القانونية المعمول بها»، لافتاً إلى أهمية دراسة اختصاص الحقوق بشكل عام، «فهي تفتح الباب أمام الطلاب كي يصبحوا محامين، وتتيح أمامهم أيضاً فرص العمل في السلك القضائي والديبلوماسي. فطالب الحقوق قد يصبح خبيراً دستورياً، وضابطاً، ونائباً، ووزيراً، وكاتباً بالعدل أيضاً».

يشارك الطالب مصطفى الطباع (سنة ثانية حقوق، في جامعة بيروت العربية) في حماسته وتقديره لمهنة المحاماة مع زملائه، فالمحاماة «توفّر مجالات عمل واسعة للعاملين فيها، وتفتح الباب أمامهم للتميّز وبناء الذات، إذ إن المحامي قادر، من خلال متابعته وعمله الدؤوب، على بناء سمعة طيبة تفتح أمامه أبواباً كثيرة وتجعله مقصداً للموكلين». أما بالنسبة للطالبة مايا شعيب (سنة ثالثة حقوق، في جامعة بيروت العربية) فالمحاماة ليست مهنة تسعى إلى امتهانها في المستقبل القريب، بل هي أشبه بحلم لطالما رافقها منذ طفولتها.

هل الواقع الحالي لمهنة المحاماة يحبط طلاب الحقوق؟

عند سؤال الطلاب عن تأثر قناعاتهم وحماستهم لخوض غمار مهنة المحاماة وما يترتب عليها من مراحل متعددة، من اجتياز امتحان الدخول إلى النقابة، إلى تحمّل ثلاث سنوات من التدريب قد تكون غير مدفوعة كما الحال في أغلب المكاتب في ضوء التحديات التي تواجه المهنة، أعربوا عن تمسكهم وقناعاتهم بأن الظروف الصعبة التي يمرّ بها لبنان تُعدّ دافعاً إضافياً، لممارسة دورهم في المجتمع بتحقيق العدالة بالتعاون مع السلطة القضائية وصولاً إلى دولة القانون، من دون يأس أو استسلام أو خضوع لأي ضغوطات سياسية أو طائفية.

هل مهنة المحاماة هي سبيل لكسب المال السريع؟

رداً على هذا السؤال، ربط طلاب الحقوق بين مهنة المحاماة وكسب المال، إذ وجد كل طالب سبيله الخاص لذلك. فالطالبة ريان قالت إن «المردود يكون بقدر الجهد الذي يبذله المحامي في الدعاوى الموكلة إليه»، أما مصطفى فاعتبر أن «السمعة الجيدة هي يلي بتجيب شغل أكتر للمحامي». بينما رأى أحمد أن «التوسع في مجالات مهنة المحاماة يساعد في تحقيق مكاسب مادية من خلال مجالات التحكيم وتقديم الاستشارات القانونية للمؤسسات والشركات التجارية»، وأضافت مايا «بينصحوني بالتخصص بقانون الشركات لأنه في شغل أكتر»، أما مارون فقال: «مهنة المحاماة أكيد بتطلّع مصاري، بس ما بعرف بالضبط كيف الوضع حالياً كوني بعدني عم بدرس، بس بعرف المستفيدين أكتر هني المستشارين القانونيين للشركات والمؤسسات الكبيرة».

بين طموحات وآمال الطلاب (محامو المستقبل) وواقع مهنة المحاماة الحالي، تجارب واقعية تستحق أن تُحكى، يخوضها محامون منذ سنوات طويلة وسط تحديات كثيرة ومصاعب عديدة. ماذا بقي من أحلام المهنة؟ هل ما زال المحامي يجد في مهنة المحاماة «مهنة العمر» أم أنهم يعلقون أمنية في العام 2023، حبذا لو لم نكن في قائمة المحامين؟

«يعيش المحامي اليوم أسوأ مراحل حياته، هناك العديد من مكاتب المحاماة أقفلت، فيما عمد عدد آخر إلى الاستغناء عن عدد من المحامين تحت وطأة الظروف الاقتصادية الصعبة التي نعيشها منذ أكثر من ثلاث سنوات في لبنان، ورغم ذلك كله، أنا مستمر في عملي كمحامٍ لأني مؤمن بدور المحامي في تحقيق العدالة في قضايا الشأن العام، بخاصة اليوم في المعركة القضائية التي نخوضها في وجه حيتان المال والسلطة»، يقول المحامي حسن برّي متحدثاً عن تجربته الشخصية في هذا المجال. "كنا من أوائل المحامين في جمعية «الشعب يريد إصلاح النظام» الذين لاحقوا رأس المنظومة المصرفية، حاكم مصرف لبنان وحجزنا على جزء من أملاكه»، ولكن المشكلة بحسب رأيه، أن «هذه الدعاوى لا تلقى دعماً وتمويلاً، وهناك تكاليف لها علاقة بالخبراء، أمام هذا الواقع هناك من يتجنب الخوض في هكذا قضايا حتى لا يتأثر عمله».

يؤكد برّي أن المحاماة هي المهنة التي يتمسك بها في العام 2023، «رح نستمر برفع الصوت للتأكيد على أن المحامي وظيفته ليست محصورة بتقديم دعوى، بل وظيفته أن يكون مع الناس بناصر القضايا المحقة، ويواجه الفساد بكل أشكاله ومستوياته، ما بيقدر يكون المحامي موظف عند حدن عم يشتغل لمصلحته مش لإحقاق الحقّ».

(أنجي بوليغان ـ المكسيك)

> يعيش المحامي اليوم أسوأ مراحل حياته، تحت وطأة الظروف الاقتصادية الصعبة

تحدّ ذاتي

«التحديات يلي بيعيشها المحامي في لبنان أصعب بكتير من أي بلد في العالم، الوضع الحالي للإدارات العامة والمؤسسات القضائية والإدارية ما عم تساعد المحامي حتى يقدر يقوم بواجباته، عم بصير عند المحامي تحدّي ذاتي حتى يطبّق القانون ويستمر بالمهنة ويضل قادر إنه يساعد الناس بتحصيل حقوقها». يختصر المحامي رامز عدنان حمود واقع مهنة المحاماة اليوم، مشيراً إلى أن «المحامي في لبنان يخلق من الضعف قوة حتى يصل إلى نتيجة في الملفات الموكل بها، صحيح في كتير إحباط، ولكن أصبح لدينا ملكة السيطرة على الإحباط، ما عاد عم ياخدنا الوضع إلى الإحباط، بالعكس خلق تحدّيا كبيراً فينا حتى نستمر».

نظرة الأمل للمهنة

«الأمل دايماً إنو تكون هيدي الفترة يلي عم نمرق فيها ظرف مؤقت وبينقطع، كانت الأمور ماشية من 3 سنين وكل شي تمام، على الرغم من إنو الواقع ما كان مثالي"، تتشارك المحامية ريم بردى الدوافع ذاتها التي قادتها إلى مهنة المحاماة مع الطالبة مايا شعيب، فهي كانت تتابع في صغرها عبر شاشات التلفزة ما يحصل من عمليات تعذيب وإجرام بحق المعتقلين في سجن الخيام من قبل العدو الصهيوني، كانت تتمتم حينها بصوتها الطفولي «بدي كون محامية حتى دافع عن المظلومين». وفيما يرتبط بواقع مهنة المحاماة انطلاقاً من تجربتها، تقول: "مع الوقت بتصير نظرة المحامي أشمل للمهنة، خاصة إنو المحامي بكون موكل عن «المدعي» واوقات عن «المدعى عليه»، بيكون عم يشتغل على حقّ الدفاع لموكله، شخصياً ما بفوت بقضايا مخدرات وقتل بعتبرها خطوط حمراء».

وتضيف: «في كتير أشياء عم يعملها المحامي اليوم متل تنظيم العقود، وحل النزاعات من خلال الوساطة أو التحكيم، حتى اليوم عم بيروح المحامي لخيار المفاوضات من أجل الصلح بين المتقاضين في ظل الوضع الحالي". ورداً على سؤال حول استمرارها في مهنة المحاماة رغم التحديات، تقول: "الوضع على الجميع، بدها صبر وإيمان وقوة حتى ترجع الأمور تزبط، والمحامي عم بيحاول يبتكر اليوم أساليب للحفاظ على شغله من خلال علاقاته الواسعة والفرص يلي ممكن يحصلها جراء تقديم الاستشارات القانونية».

وضع القضاء ألّر على المحامين

«لا يمكن أن أختار مهنة غير مهنة المحاماة رغم حجم المعاناة التي نعيشها اليوم، هي مهنة تستحق أن يختارها الإنسان وأن يقاتل من أجلها، فهي السبيل لإحقاق الحقّ وتحقيق العدالة، هي ميدان واسع يلبي طموحات العاملين فيها، ويشرّع لهم آفاقاً للعمل والتقدم والتطور"، بلهجة حاسمة وإيجابية يتحدث المحامي حسين همدر عن التغيّرات التي طرأت على مهنة المحاماة بفعل الظروف الصعبة التي يمرّ بها البلد عموماً، ويضيف: "الأوضاع صعبة صحيح، وهناك معاناة كبيرة عم نعيشها مع الزملاء، كما هو معروف، العدالة ذات جناحين القضاة والمحامين، والقضاء اليوم يعاني ما يعانيه، الأمر الذي أثّر بشكل كبير على مهنة المحاماة، للأسف هناك من يضطر من المحامين للقيام بأعمال لا تمتّ إلى المحاماة بصلة من أجل تامين قوت عائلاتهم».

تحت القوس

الدور أهمّ من الثوب..

زياد بارود

ماذا يعني أن تكون أيَّ شيءٍ في لبنان؟! بل ماذا يعني أن تكون لبنانياً في لبنان، أو أن تكون، بكل بساطة، في لبنان؟ في الأزمنة الرديئة، يعني كثيراً ولا يعني شيئاً أن تكون ما أنت، بحسب تهافت الويلات أو انكفائها. قد لا يعني شيئاً في محصّلة الحسابات العابرة للزمن، المصلحيّة إلى حدّ تجاوز الناس، كل الناس، وقد يعني كثيراً أن تقف على حافة الهاوية ولا تقع، أو أن تقفز فوقها إلى جهةٍ أخرى، في ما يُعرف باقتناص الفرص، تلك التي غالباً ما تفرزها الأزمات، على هامشها. أزماتنا (بالجمع، وهي متلاحقة ومتنوّعة) ضربت عميقاً في القطاعات الإنتاجية على اختلافها وليس المحامون بمنأى عنها، لكن أزمة هؤلاء لا تقتصر على ما باتت تدرّه عليهم مهنتهم، بل تتعدّاه إلى ما تعنيه تلك المهنة في ظلّ تفكّك أوصال الدولة وفي ظلّ ضرب استقلالية القضاء وتهالك الحقوق وتحوّل الدستور إلى وجهة نظر واستحالة القوانين إلى نصوص مع وقف التنفيذ..

لنترك التفاصيل جانباً -رغم أهمّيتها- فهي ستأخذ، في مواقع أخرى من هذا الملحق، حقّها في المقاربة، ولنبحث في ما تعنيه المهنة - الرسالة، إذ "تساهم المحاماة في تنفيذ الخدمة العامة، لهذا تولي من يمارسها الحقوق والحصانات والضمانات التي ينصّ عليها هذا القانون كما تلزمه بالواجبات التي يفرضها"، بحسب ما ورد في قانون تنظيم المهنة. كلامٌ هو غاية المأمول من نقابة المحامين، عموماً، ومن المحامين، منفردين، خصوصاً. ماذا يعني أن تكون مساهماً في الخدمة العامة؟ أليست العدالة خدمة عامة؟ أوَليس تعطيلها المقصود تعطيلاً لخدمة الناس على وجهٍ صحيح، في الحقّ الذي يعني كثيراً أن تقف على حافة الهاوية ولا تقع، أو أن تقفز فوقها إلى جهةٍ أخرى، في ما يُعرف باقتناص الفرص، تلك التي غالباً ما تفرزها الأزمات، على هامشها. أزماتنا (بالجمع، وهي متلاحقة ومتنوّعة) ضربت عميقاً في القطاعات الإنتاجية على اختلافها وليس المحامون بمنأى عنها، لكن أزمة هؤلاء لا تقتصر على ما باتت تدرّه عليهم مهنتهم، بل تتعدّاه إلى ما تعنيه تلك المهنة في ظلّ تفكّك أوصال الدولة وفي ظلّ ضرب استقلالية القضاء وتهالك الحقوق وتحوّل الدستور إلى وجهة نظر واستحالة القوانين إلى نصوص مع وقف التنفيذ..

لنترك التفاصيل جانباً -رغم أهمّيتها- فهي ستأخذ، في مواقع أخرى من هذا الملحق، حقّها في المقاربة، ولنبحث في ما تعنيه المهنة - الرسالة، إذ "تساهم المحاماة في تنفيذ الخدمة العامة، لهذا تولي من يمارسها الحقوق والحصانات والضمانات التي ينصّ عليها هذا القانون كما تلزمه بالواجبات التي يفرضها"، بحسب ما ورد في قانون تنظيم المهنة. كلامٌ هو غاية المأمول من نقابة المحامين، عموماً، ومن المحامين، منفردين، خصوصاً. ماذا يعني أن تكون مساهماً في الخدمة العامة؟ أليست العدالة خدمة عامة؟ أوَليس تعطيلها المقصود تعطيلاً لخدمة الناس على وجهٍ صحيح، في الحقّ الذي يعني كثيراً أن تقف على حافة الهاوية ولا تقع، أو أن تقفز فوقها إلى جهةٍ أخرى، في ما يُعرف باقتناص الفرص، تلك التي غالباً ما تفرزها الأزمات، على هامشها. أزماتنا (بالجمع، وهي متلاحقة ومتنوّعة) ضربت عميقاً في القطاعات الإنتاجية على اختلافها وليس المحامون بمنأى عنها، لكن أزمة هؤلاء لا تقتصر على ما باتت تدرّه عليهم مهنتهم، بل تتعدّاه إلى ما تعنيه تلك المهنة في ظلّ تفكّك أوصال الدولة وفي ظلّ ضرب استقلالية القضاء وتهالك الحقوق وتحوّل الدستور إلى وجهة نظر واستحالة القوانين إلى نصوص مع وقف التنفيذ..

لنترك التفاصيل جانباً -رغم أهمّيتها- فهي ستأخذ، في مواقع أخرى من هذا الملحق، حقّها في المقاربة، ولنبحث في ما تعنيه المهنة - الرسالة، إذ "تساهم المحاماة في تنفيذ الخدمة العامة، لهذا تولي من يمارسها الحقوق والحصانات والضمانات التي ينصّ عليها هذا القانون كما تلزمه بالواجبات التي يفرضها"، بحسب ما ورد في قانون تنظيم المهنة. كلامٌ هو غاية المأمول من نقابة المحامين، عموماً، ومن المحامين، منفردين، خصوصاً. ماذا يعني أن تكون مساهماً في الخدمة العامة؟ أليست العدالة خدمة عامة؟ أوَليس تعطيلها المقصود تعطيلاً لخدمة الناس على وجهٍ صحيح، في الحقّ الذي قيل لنا يوماً إنه يعلو ولا يُعلى عليه، فإذا به يظهر مسحوقاً تحت أقدام معطّلي المسارات القضائية.. ماذا يعني أن تكون محامياً والعدالة تخضع لنقيضها؟ بل ماذا يعني أن تكون محامياً أتعبته الأزمنة فأخرسته وأحبطته منكفئاً؟ المساهمة في الخدمة العامة تتعاظم في الأزمات، أو هكذا يجب، فتصبح واجباً وطنياً، وقد رأينا كوكبة من المحاميات والمحامين الذين أخذوا على عاتقهم الدفاع عن حقوق الدولة من بعض من يتولّى السلطة فيها، رأيناهم يتطوّعون للدفاع عن مظلومية هنا أو انتهاكٍ هناك، رأيناهم في الساحات المطلبية، كما رأيناهم في عمق دراساتٍ تستطيع أن تُخرج البلد من عنق الزجاجة إلى رحاب الإصلاح والتطوير. هؤلاء هم أصحاب الرسالة ودورهم اليوم واجب عليهم، لا خيار. غداً، عندما تستقر الأمور، يمكنهم العودة إلى ممارسة المهنة بمعناها الضيّق، أما اليوم، فالعمل كثير والفعلة قليلون..

ماذا يعني أن تكون محامياً؟ يعني أن تكون جزءاً من نقابةٍ عريقة، تحمّل إرثاً، كما تحمل حلماً، بين ماضٍ ومستقبل، وهي تجهدُ واضعةً المحامين في صلب معادلة الخدمة العامة، بالكلمة والقلم، بالتحرّك والانخراط في معركة العدالة. في اللاتينية عبارة تقول: «Alis volat propriis»، وتعني ترجمتها: "تحلّق بأجنحتها الخاصة". هكذا ينبغي للعدالة أن تُحلّق..

ماذا يعني أن تكون محامياً في لبنان اليوم؟ يعني، بكل بساطة، أن تخرجَ من الصورة النمطية لمحامٍ يترافع بثوبه الأسود إلى محامٍ يضع ثوبه غطاءً لمن قرس البرد حقوقه. الدورُ أهمّ من الثوب..

في القانون

التسعير بالدولار جريمة

صادق علوية

قرّر وزير الاقتصاد والتجارة السماح لمحلات السوبرماركت التسعير بالدولار الأميركي في مخالفة قانونية فاضحة للمادة الخامسة من قانون حماية المستهلك الرقم 2005/659، التي تنصّ على أنه «يتوجب على المحترف الإعلان عن ثمن السلع بالليرة اللبنانية»، وكذلك المادة الخامسة والعشرين منه التي تنصّ على «وجوب قيام المحترف ومقدم الخدمة تسليم المستهلك فاتورة بالعملة اللبنانية». أما الأخطر من ذلك، فهو المخالفة الصريحة والفاضحة لقانون النقد والتسليف الرقم 1963/13513، لا سيّما المادة الأولى التي نصّت على أن «الوحدة النقدية للجمهورية اللبنانية هي الليرة اللبنانية»، والمادة 192 منه التي تنصّ على أنّه «تُطبّق على من يمتنع عن قبول العملة اللبنانية بالشروط المُحدّدة في المادتين 7 و8 العقوبات المنصوص عليها بالمادة 319 من قانون العقوبات»، وهي الحبس من ستّة أشهر إلى ثلاث سنوات، وبالغرامة من 500 ألف ليرة إلى مليوني ليرة. وكذلك يتعارض قرار وزير الاقتصاد مع قرارات وزارة المال، إذ إنه سبق لوزارة المالية أن أصدرت بتاريخ 15-1-2021 الإعلام رقم 114 الذي طلبت فيه من أصحاب المهن إصدار الفواتير حصراً بالليرة اللبنانية عملاً بالمادة 25 من قانون حماية المستهلك تحت طائلة الملاحقة الجزائية.

(هيلم الموسوي)

لا يمكن محاسبة الوزراء على مخالفة القانون إلا من خلال البرلمان، لكن المشكلة تكمن في أن القرار المخالف أتى برعاية لجنة الاقتصاد النيابية، ويتّجه القائمون على هذا القرار إلى تعميمه وإضفاء الشرعية على مخالفات سوق التجزئة والجملة.

قانون حماية المستهلك رقم 659 - صادر في 2005/2/4:

قانون النقد والتسليف وإنشاء المصرف المركزي - قانون منفذ بمرسوم رقم 13513 تاريخ 1963/08/01

رأي

التشاطر قد يقلب الحقّ باطلاً

صادق علوية

مهنة المحاماة، وغيرها من المهن التي تعتمد على دراسة القانون في لبنان، «غنية» بقدر تعدّد الجرائم والتعدّيات على القوانين، ما يُكسب المرء، للأسف، خبرة كبيرة. ولكن، بالقدر نفسه، يتملّكك الاشمئزاز عندما تشعر بأن مهنتك الحقوقية ستجعل منك باحثاً ممتازاً، ولكن يصعب عليك رؤية تطبيق تلك القوانين، وخاصةً حين ترى أن قوى إنفاذ القانون تفقد السيطرة على البلاد. فالإنسان بطبيعته مستذئب في غياب المحاسبة وتلاشي القواعد الصارمة، والقانون يُفرض بالقوة لغاية تحوّله إلى عادة ومسيرة يومية.

المصلحة الشخصية في المحاماة نموذج يقتضي أن يدرّس. هناك محامون ومؤسسات للمحاماة يجاهرون باتهامهم للمصارف مثلاً، وإذا بهذه المؤسسات تُعلن لاحقاً على صفحات الجرائد أو الشاشات مطوّلات لإقناعنا بأن زبونها على حقّ، وتبيّن صوابية خطة زبونها أو بيانه. وتُفرِدُ لها وسائل الإعلام المقروءة صفحة أو تلك المرئية دقائق مدفوعة الثمن، والأمر مبرّر كون وسيلة الإعلام تحتاج إلى إعلانات. والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن: هل تتغيّر هذه المبادئ إذا كان المودِع هو الزبون!

حتماً سينقلب إلى الضفة الأخرى. فكلّ يبحث عن مصلحته الشخصية، أي المنتفع. أمّا المصلحة العامة، أي ما يُعرف بالإيمان أو بالمبدأ، فتغيب كلياً. وهناك يأتي دور الضحية، أو فلنُسمّه المتضرّر. والضرر نوعان: إمّا بسبب شخصي، أو عنصري، أو لخصومة، فتكون شهادته غير مقبولة، أو لسبب عام فيكون قوله مقبولاً. من هنا، نجد أن المنتفع -سلباً أو إيجاباً- لا يُناقش. أمّا الناس الذين لا مصلحة لهم، فنجدهم شفّافين في طروحاتهم.

حين نقرأ دراسات لأساتذة لنا، يخجل بها أيّ طالب في كلية الحقوق، نشعر بأن الطائفية هي التي تكمن وراء تحليل «خنفشاري» لمادة دستورية واضحة مثلاً. فالسياسة هنا تفسد كل شيء، وتفتك الطائفية كذلك بالقانون.

في عملي كحقوقي وكمحام سابق يتابع أعمال محامين في مؤسسة قطاعية، اكتشفت أن بإمكان هذه المهنة أن تصنع العجائب وأن تُحقق كل ما يطمح إليه المرء من تطوير للبلاد، شرط وجود نيّة صادقة وسليمة. فالقانون هو السيف الأصلح لتُقاتل به دفاعاً عن الحقّ، لكنه ينقلب خنجراً في صدر البلاد في حال قرّر المحامي التحايل على القانون لإرساء شرّ مستطير، والتشاطر قد يقلب الحقّ إلى باطل.

لم أختر مهنة المحاماة بل اختارتني

فداء عبد الفتاح

لم أنتظر مهنة المحاماة لأبدأ دفاعي عن المظلومين والمضطهدين وكل الفئات الأكثر ضعفاً، بل جاءت لتزيد من مسؤولياتي وتوسّع من دائرة القضايا التي أناصرها.

في السنة الأولى لتدرّجي، خضت أولى معاركي النضالية بصفتي المهنية، محامية متطوّعة للدفاع عن ممرض فلسطيني صُرف تعسفياً من إحدى المؤسسات الاستشفائية.

جادلت وناقشت وبحثت في كتب القانون والاجتهاد ووصلت إلى فلسطين سنة 1920، لأستحضر دستورها آنذاك الذي يعامل كل عربي معاملة الفلسطيني على أرض فلسطين، لأبيّن للقاضي أن شرط «المعاملة بالمثل» كان متوفراً في فلسطين الحرة، وأن الاتفاقيات الدولية التي قدّمها دستورنا اللبناني على القوانين، تصون حقّ العمل لكلّ إنسان، وتعطي كل عامل حقّه في التعويض والبدل العادل والبيئة الآمنة والضمانات الاجتماعية كافةً، بغضّ النظر عن جنسيّته أو لونه أو دينه. لكن الواقع لم يكن كذلك.

خلال سنتين من عمر المحاكمة، أمام مجلس العمل التحكيمي بداية، ومحكمة التمييز لاحقاً، كان في ذهني هدفان: الأوّل، وقوفي إلى جانب الفئة الأكثر ضعفاً وظلماً وهم العمّال الفلسطينيون الممنوعون من العمل في عشرات المهن ووضع حدّ لاستغلالهم من قبل أرباب العمل باللجوء إلى القضاء. والثاني، المطالبة بتطبيق مضمون الاتفاقيات الدولية الملزمة والمقدّمة على القوانين المحلّية لحماية الفئات الأكثر ضعفاً، كون هذا ما تعلّمناه على مقاعد الدراسة، وقد حان وقت تطبيق هذه النظريات.

كنت أدرك أن كل ما أقوم به لن تتعدّى نتيجته أكثر من فتح ثغرة للنقاش والتفكير في هذه الحقوق، وأن يتجرّأ كل عامل فلسطيني استُغلّ، على رفع دعوى حقوق عمالية وإن خسرها. فالتحرار قد يصل بنا إلى فتح ثغرة للاجتهاد لو توفّر قاضٍ جريء يطبّق قواعد العدل والإنصاف ويقدّمها على النصّ القانوني الجامد.

هذا النهج المتّبع لمفهوم مهنة المحاماة لا يحمله كثيرون، وهو مرتبط بالثقافة التي ينشأ عليها كل فرد وكيف يسخّر إمكاناته وعلومه في خدمة قضاياه، إذ ينظر لكلّ قضية تُعرض أمامه بعين القاضي العادل وبعين المناضل، من أجل مجتمع أفضل وأكثر وعياً، وليس بعين المحامي التقليدي الذي يقف إلى جانب موكله، سواء كان ظالماً أو مظلوماً، وهذا لا يعني أن المحامي التقليدي غير ناجح.

لم يكن قسَم مهنة المحاماة، الذي به نبدأ مسار حياتنا كمحامين، سوى بضع كلمات تضع ضوابط عامّة لسرية المهنة والحفاظ على آدابها وتقاليدها والتقيّد بالقوانين

> أن أكون محامياً في عام 2023، يعني أن أرمي وراء ظهري كل ما آمنت به وناضلت لأجله، أو أن أبحث عن عمل آخر

والأنظمة، وأن نحترم القضاء ولا نخلّ بأمن الدولة متمسّكين بالأخلاق والآداب، وأن تبقى كل أعمالنا مصدراً للثقة والاحترام. بضع كلمات يرددها العمّال الفلسطينيون الممنوعون من عشرات المهن الجُدد تردداً ببغائياً، ولم يعد معظمنا يذكر أي كلمة منها، لأن الحياة العملية لمهنة المحاماة تضعنا أمام نهج مناقض لمعظم ما تعلّمناه على مقاعد الدراسة في كلية الحقوق، ويناقض نصّ اليمين وروحه.

فكيف لنا في نظام طائفي قائم على المحاصصة أن نتقيّد بالقوانين والأنظمة؟

كيف لنا في نظام طائفي لا قيمة للكفاءة فيه من دون الوسم المذهبي أن نشعر بالانتماء إلى الدولة ومؤسساتها؟

كيف لنا أن نحترم القضاء وفي بلادنا يُختصر القضاء بسؤال كل موكل: «هيدا القاضي مين مفتاحو؟» لم أتمكن خلال 23 سنة من مهنة المحاماة من أن أفهم قواعد اللعبة اللبنانية فيها، وأن أعتبر الموكل مجرّد زبون أقدّم له خدمة استشارية أو قانونية مقابل بدل مالي من دون أي ضمانات للربح أو الخسارة. وكيف «أجرجر» طالب الاستشارة إلى رفع دعوى أو أكثر وإن كان أمره بسيطاً يُمكن حلّه بعيداً عن تكاليف التقاضي (حسب الموضوع والقدرة المالية للموكل). حتى بات معظم أصدقائي ينادونني بـ«كاريتاس» لأنني أقدّم يومياً استشارات قانونية مجاناً، وأنصح كثيرين بحل مشاكلهم بعيداً عن زواريب القضاء والمحاكمات الطويلة. ومَن لا إمكانية للحل معه خارج آليات التقاضي العادية، أحسب ألف حساب للمبلغ المالي الذي سأطلبه منه كبدل أتعاب ورسوم للدعوى لأن تعاطفي مع حال الناس وأوضاعهم يلازمني، فكيف سيكون حالي كمحامٍ عام 2023؟

خلال 23 سنة من مهنة المحاماة، خضت معارك كبرى لملفات لم يكن سهلاً خوضها، واتّبعت آليات التقاضي الاستراتيجي في كل قضية أحملها لأنني أرى المجتمع كاملاً من خلالها. واجهت منظومة الفساد منفردة في أكثر من ملف، لا سلاح بيدي سوى أحقّية القضية التي أعمل عليها. لم أستغل يوماً معرفتي الشخصية بقاض (زملاء دراسة على سبيل المثال)، ولم أطرق يوماً باب أحدهم لأقول له صباح الخير تودّداً، ولم أتّبع أسلوب بعض المحامين باكتساب أدوات العبور لبعض القضاة أو بعض أفراد الضابطة العدلية، سواء كانت شخصية أو سياسية أو مالية أو أنثوية، وأنا لست أبالغ في ما أقول بل أنقل الواقع كما هو وبكل شفافيّة.

محاكاة محامية متدرجة - بيت المحامي 2011 (مروان بوحيدر)

هذا الواقع المرّ الذي أوصلنا إلى ما نحن عليه اليوم، من شلل كامل في كل مؤسسات الدولة وعلى رأسها السلطة القضائية، كان نتيجة السكوت عنه ومحاولة تجميله وترقيعه من كل فئات المجتمع، وعلى رأسهم النقابات ونقابة المحامين «أمّ النقابات»، حيث تقع عليها مسؤولية الدفاع عن المجتمع وما يُحاك له خلف الكواليس.

كيف لنا أن نفخر بأننا ننتمي إلى مهنة الحقّ والعدالة ونحن نمارس بأبسط المهام خلاف ذلك، من بدء تجهيز ملفّنا للانتساب إلى النقابة، وصولاً إلى الامتحانات الشفهية والخطية، مروراً بسنوات التدرّج الثلاث، وختامها بامتحان مصيري آخر لتنال بنتيجته لقب «محام بالاستئناف». وترمى في غربال طائفي ومذهبي وسياسي ضيّق بحسب الأصوات الانتخابية بكل دقّة وأمانة.

هذه هي حالنا، رعايا في منظومة طائفية تحمي مصالح الطوائف وتوزّع الغنائم بينها بالعدل، تتميّز بازدواج المعايير. فالحقّ ليس واحداً والعدل ليس واحداً، والنصّ القانوني تختلف تطبيقاته بين قضية وأخرى، ولم تكن لنا يوماً قضية مركزية جامعة.

تُمارس بحقنا الانتهاكات على أنواعها، وما مرّ علينا خلال السنوات الثلاث الأخيرة يستحق دخولنا موسوعة غينيس لجهة أكثر الشعوب ولاءً للمنظومة الطائفية وسكوتاً على الطغمة الحاكمة من دون أي مقابل.

في عام 2023، ماذا يعني أن تكون محامياً؟

يعني أن أرمي وراء ظهري كل ما آمنت به وناضلت لأجله وأعود إلى ممارسة مهنتي بشكل تقليدي أوتوماتيكي، من دون أن اتعاطف مع الناس، أو أن أبحث عن عمل آخر لأحمي ما تبقّى من إنسانيتي من أجلي ومن أجل أولادي.

نقيب المحامين يعرّف عن نفسه

ناضر كسبار *

بما أن الإنسان ابن بيئته، فقد اخترت المحاماة لأنني نشأت في بيت حقوقي بامتياز. دخلت كلية الحقوق في الجامعة اليسوعية. ثم انتسبت إلى نقابة المحامين في مكتب كسبار ومارست المحاماة في مكتب النائب المحامي أوغست باخوس.

كنت أحضر إلى المكتب منذ الصباح الباكر، ولا أغادره قبل التاسعة أو العاشرة ليلاً. أقرأ الملفات، أكتب الاستحضارات واللوائح والمذكرات والشكاوى والاستدعاءات وأتابع الدعاوى في المحاكم، وأحضر الجلسات. والأهم أنني كنت أطالع كثيراً، وأفتش في الكتب والمراجع اللبنانية والعربية والفرنسية. وقد ساعدني في مسيرتي، أنني قمت منذ عام 1990 وحتى وقتنا الحاضر، بقراءة وتلخيص آلاف الأحكام والقرارات ونشرها في صحيفة الديار، ولاحقاً على عدة مواقع مثل «محكمة» و«الكلمة أونلاين» و«اللبنانية» و"ZNN". كما كتبت آلاف المقالات الحقوقية، ورثاء لزملاء محامين غادرونا إلى دنيا الحق.

من هنا، انتقد بعض المبتدئين في المهنة الذين يشكون من طلب مُدرجهم البقاء بعد الظهر في المكتب. إذ إن المتدرّج هو مبتدئ في المهنة وعليه، برأيي، أن يُعطي معظم وقته للقراءة والكتابة وحضور الجلسات، والتفتيش في المراجع وطرح الأسئلة على زملائه في المكتب، حتى يستفيد من فترة تدرّجه إلى أقصى الحدود.

في عام 2006، أبلغ معلّمي الأستاذ باخوس عن نيّتي بالترشّح لمركز عضوية مجلس نقابة المحامين.

فشجّعني طالباً مني التنبُّه إلى عدة أمور، منها أن البعض قد لا يقدّر قيمة ما يقوم به من يتعاطى الشأن العام كما يجب. وقال لي عبارة أُردّدها دائماً أمام زملائي وأصدقائي:

«إذا أردت أن تغطس في الشأن العام، عليك أن تكثر عقلك. وأن تطنّش عن الكثير من الكلام والشائعات. وأن تتحلّى بالصبر؛ وإلّا بيصير معك انفجار براسك».

خضت الانتخابات، وفزت بالمرتبة الأولى، وكذلك الأمر في عام 2010 فزت بالمرتبة الأولى وبتفوّق. وأنا المستقل استقلالاً تاماً عن الأحزاب.

وفي عام 2021 فزت بمنصب نقيب، ولم يكن لي جانبي أي حزب أو حركة أو تيّار على الإطلاق. إذ كانوا جميعهم يدعمون مرشحين آخرين. كما أن الثورة، بيمينها ويسارها، كانت تدعم مرشحين، ومع ذلك فزت فوزاً ساحقاً.

فأنا متابع لجميع شؤون المحامين وشجونهم. والمحامي بالنسبة إليّ هو همّي الأول، وعلى تواصل مع المحامين بشكل يومي. ومنذ انتخابي نقيباً للمحامين، وأنا أعمل ليل نهار من أجل المحامين والنقابة. وما نحقّقه من مشاريع يومية، ومن مؤتمرات ومحاضرات وندوات، ومن زيارات للمناطق، خير دليل على قربنا من زملائنا المحامين ومن نقابتنا، التي نريدها دائماً وأبداً رائدة ومتألقة.

وأخيراً، أدعو الزملاء المحامين إلى تثقيف أنفسهم، ومتابعة القراءة والتفتيش والاجتهادات والفقه، كما أدعوهم، وخصوصاً الجُدد منهم، إلى إتقان عدة لغات أجنبية جيداً، لأن العالم بات قرية كونية، والدول منفتحة بعضها على بعض، والنجاح حليف من يواكب العلم والتكنولوجيا.

* نقيب المحامين في بيروت

سين جيم

الانتخابات البلدية قبل أيار 2023؟

منتصف عام 2022، كان يفترض أن تنتهي ولاية المجالس البلدية والاختيارية التي أجريت في عام 2016، إلا أن الموعد تزامن مع انتهاء ولاية المجلس النيابي، وأعلنت الحكومة حينذاك أنها في صدد مناقشة قانون عصري للبلديات في اللجان النيابية، يلبّي طموحات اللبنانيين في مجال الإنماء المتوازن ويراعي أعلى المعايير الدولية المعترف بها في إطار اللامركزية الإدارية. وقد مُدّدت ولاية المجالس البلدية بموجب القانون الرقم 285 تاريخ 2022/04/12 حتى 2023/5/31، وقارب موعد الدعوة للهيئات الناخبة على الحلول، فهل ستجرى الانتخابات؟ وما هي المعلومات التي يقتضي أن يعرفها الناخبون عن البلديات؟

كم تدوم ولاية المجالس البلدية؟

مدة ولاية المجالس البلدية ست سنوات. إلا أنه بموجب نص القانون الرقم 285 تاريخ 2022/04/12، مُدّدت ولاية المجالس البلدية والاختيارية حتى تاريخ 2023/5/31.

كيف يُدعى المواطنون إلى الانتخابات البلدية؟

يدعو وزير الداخلية والبلديات إلى الانتخابات البلدية، وبإمكان وزير الداخلية أن يعيّن موعد الانتخاب في يوم واحد لجميع البلديات أو أن يعيّن موعداً خاصاً لكل بلدية أو مجموعة من البلديات، إذا اقتضت ذلك سلامة العمليات الانتخابية. على أن تتم الانتخابات في جميع البلديات خلال المهل المبيّنة في المادة 14 من قانون البلديات والتي تنصّ على أن الهيئات الانتخابية البلدية تدعى بقرار من وزير الداخلية خلال الشهرين السابقين لنهاية ولاية المجالس البلدية. ويذكر في القرار مراكز الاقتراع وتكون المهلة بين تاريخ نشره واجتماع الهيئة الانتخابية ثلاثين يوماً على الأقل، أي أنه يقتضي أن يُدعى المواطنون إلى الانتخابات البلدية خلال الفترة الممتدة بين 2023/3/31 و2023/5/31، إلا أنه يقتضي أن يُنشر قرار الدعوة قبل 30 يوماً من يوم الانتخابات.

علماً أن وزارة الداخلية تُحدّد، بقرار دعوة الناخبين، عدد الأعضاء الذين سينتخبون لكل بلدية. كما تُحدّد عدد الأعضاء الذي يعود لكل قرية في ما إذا كانت البلدية الواحدة تضمّ عدة قرى، وذلك وفقاً لنسبة عدد سكان كل منها ويجري الترشيح على هذا الأساس.

من هي الجهة التي تتولى النظر بطعون الانتخابات البلدية؟

يُقدَّم الطعن بصحة الانتخاب لدى مجلس شورى الدولة في مهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان النتيجة.

من هم الأشخاص الذين لا يحقّ لهم الترشح لعضوية المجلس البلدي؟

لا يكون أهلاً لعضوية المجالس البلدية:
1- الذين لا يعرفون القراءة والكتابة.
2- المحكومون بالحرمان من الحقوق المدنية أو بالتجريد المدني.
3- المحكومون من أجل جنايات أو جنح شائنة.
4- المحكومون بجرائم الانتماء إلى الجمعيات السرية.
5- المحجور عليهم قضائياً لعلّتَي العته والجنون.
6- الأشخاص الذين يعلن إفلاسهم حتى إعادة اعتبارهم.

كما عدّد القانون حالات التمانع مع عضوية المجلس البلدي، بحيث لا يجوز الجمع بين رئاسة أو عضوية المجلس البلدي وبين:
1- عضوية المجلس النيابي أو تولّي منصب وزاري.
2- المخاترية أو عضوية المجلس الاختياري.

> على كل من يرغب بالترشح لعضوية البلدية، ان يقدّم تصريحاً إلى القائمقامية أو المحافظة قبل موعد الانتخابات بعشرة أيام

3- القضاء.
4- وظائف الدولة والمصالح المستقلة والمؤسسات العامة والبلديات.
5- رئاسة أو عضوية مجالس إدارة المصالح المستقلة والمؤسسات العامة.
6- ملكية امتياز أو وظائفه في نطاق البلدية.
7- عضوية أو وظائف الهيئات أو اللجان المكلفة إدارة مشاريع ذات نفع عام في نطاق البلدية.

> لا يجوز لرئيس البلدية ونائبه ان يترشحا للانتخابات النيابية إلا بعد مرور سنتين على انتهاء ولايتهما او استقالتهما.

يستثنى من أحكام هذه المادة أفراد الهيئة التعليمية من ملاك الجامعة اللبنانية أو المتفرغون لديها أو المتعاقدون معها، شرط أن لا يتقاضوا أيّ مخصّصات من الصندوق البلدي.

وكذلك لا يجوز للشخص الواحد أن يكون عضواً في عدة مجالس بلدية، وكذلك لا يجوز في البلدية الواحدة أن يكون الأب وأحد الأولاد، والأم وأحد الأولاد، والزوج والزوجة، والحمو وزوج الابنة، أو زوجة الابن، والحماة وزوجة الابن، أو زوج الابنة، والإخوة والأخوات، والعم وابن الأخ، والخال وابن الأخت، وزوج الأخت، وزوج الأخ، على اختلافهم، أعضاء في مجلس بلدي واحد. وإذا انتخب اثنان من الأقارب والأنسباء الماز ذكرهم ولم يستقل أحدهما، فعلى القائمقام أن يقيل أحدثهما سناً، وإذا تعادلا في السنّ فيُقال أحدهما بالقرعة في أول اجتماع يعقده المجلس البلدي. (نظام أعضاء المجلس - القسم الأول، قانون البلديات).

ما هي شروط الترشيح وكيفية الترشّح؟

على كل من يرغب في ترشيح نفسه لعضوية بلدية ما، أن يقدّم إلى القائمقامية أو المحافظة في مراكز المحافظات، قبل موعد الانتخاب بعشرة أيام على الأقل، تصريحاً مسجلاً لدى الكاتب العدل ينطوي على اسمه وعلى اسم البلدية التي يريد أن يرشّح نفسه فيها وأن يدفع الرسم المحدد. ويقتضي أن تتوافر فيه أهلية العضوية للمجالس البلدية، كما يجب أن يكون المرشّح ناخباً مدوّناً اسمه في القائمة الانتخابية الخاصة بالبلدية التي يرغب في أن يكون عضواً في مجلسها، أما السيدات اللواتي سقطت أسماؤهن من القائمة الانتخابية الخاصة بها بسبب نقل سجلات قيد أحوالهنّ الشخصية حكماً بالزواج إلى نطاق بلدية أخرى حيث بإمكانهنّ الترشح لعضوية مجلس بلدية البلدة التي ينتمين إليها أساساً قبل الزواج.

ما هي الموارد المالية للبلديات؟

تتكون الموارد المالية للبلديات من الرسوم التي تستوفيها البلدية مباشرة من المكلّفين. والرسوم التي تستوفيها الدولة أو المصالح المستقلة أو المؤسسات العامة لحساب البلديات ويتم توزيعها مباشرة على كل بلدية. وكذلك من الرسوم التي تستوفيها الدولة لحساب جميع البلديات والمساعدات والقروض وحاصلات أملاك البلدية، بما في ذلك كامل إيرادات المشاعات الخاصة بها والغرامات والهبات والوصايا.

عملاً بالفصل الثاني من قانون البلديات الصادر بموجب المرسوم الاشتراعي الرقم 118 تاريخ: 1977/06/30.

صادق..

من زمن القومسير

في أيلول 1920، إثر إعلان دولة لبنان الكبير، أصدر المفوّض السامي قراره الرقم 336 تاريخ 1920/09/01، حول تحديد التنظيمات الإدارية لدولة لبنان الكبير، ونصّ في مادته الثامنة والثلاثين على صلاحية حاكم لبنان الكبير بوضع أنظمة بلدية في لبنان، على أن تعرض هذه التنظيمات على القومسير العالي ليوافق عليها. فأصدر حاكم لبنان الكبير أنظمة بلدية تحدد أصول إنشاء البلديات بموجب القرار الرقم 1208 الصادر في 1922/03/12، الذي نصّ في مادته الأولى على أن يقوم مجلس بلدي مؤلف من أعضاء منتخبين ممثلي القاطنين في كل بلدة، وأسوة به فعل قانون البلديات الصادر عام 1977 الذي تناول في القسم الأول منه عدد أعضاء المجلس البلدي ومدة ولايتهم وانتخابهم. إلا أن الأحداث التي ترافق لبنان كالعادة تؤجّل الانتخاب أو تعيقه أو تمدّد ولاية المجالس البلدية، وأسوة بما حصل عام 1939 حين أُجّلت انتخابات البلديات، قرر مجلس النواب عام 2022 تأجيل الانتخابات البلدية لتزامنها مع الانتخابات النيابية، ومُدّدت ولاية المجالس البلدية والاختيارية بموجب القانون الرقم 285 تاريخ 2022/04/12، حتى تاريخ 2023/5/31.

قانون البلديات

المختبر الجنائي

يبدو أن دور وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة والإلكترونية في حسم الحقائق وإصدار الأحكام في شتى القضايا والجرائم والحوادث، يتعاظم في ظل تعطيل القضاء وندرة انعقاد المحاكم والتراجع في متابعة الملاحقات القضائية. لذلك، وأكثر من أي وقت مضى، يبرز خطر الانزلاق إلى فبركة الحقائق وإصدار الأحكام المسبقة والاستنتاجات المتسرعة التي تناسب أطرافاً معيّنة أو جهات سياسية أو «ما يطلبه الجمهور». وكنا قد حذّرنا في العدد الأول من «القوس» (عدد 1، كانون الثاني 2022)، من خطورة تسريب التحقيقات القضائية ونشر المعلومات المضللة والإشاعات التي، في بعض الأحيان، قد يفبركها المجرمون لتضليل التحقيق وإبعاد الشبهات عنهم.

إن تسريب التحقيق يشكّل انتهاكاً للإجراءات القانونية الواجبة، ويسيء إلى مسار العدالة الصحيح. فلا يحق لأي إعلامي تولي دور المحقق القضائي، ولا يحق لأي ضابط أو رتيب أو قاضٍ أو مدّعٍ عام أو موظف تسريب التحقيقات. من الضروري التعامل مع التحقيقات الجنائية بتكتّم شديد وسرية تامة كي لا يفلت المجرم من العقاب وتتحقق العدالة، ولاحتواء تبعات الجريمة على الأمن والاستقرار.

قراءة مهنية في المباحث العلمية

العدالة (ليست) رهينة الجمهور والإعلام

جنان الخطيب

تؤثر التغطية التلفزيونية والصحافية للقضايا الجنائية مباشرة وبشكل كبير على سمعة المشتبه فيه من خلال خلق تصوّر واسع النطاق بالذنب أو البراءة قبل صدور حكم من قبل المحكمة المستقلة. بالتالي، قد تتحمل بعض وسائل الإعلام قسطاً من المسؤولية عن ازدراء المحكمة بنشرها أخباراً وتسريبات تنتهك حق الأفراد بـ«محاكمة عادلة» أو أي شيء من شأنه أن يخلّ بحياد المحكمة عند بناء القرار والبتّ في الأحكام بناءً على الوقائع المعروضة بالأدلة والقانون المطبق على تلك الأدلة.

المحاكمة الإعلامية تمارس الضغط على فريق الدفاع أيضاً لعدم النظر في قضايا المشتبه فيهم، بالتالي محاولة إجبار هؤلاء المتهمين على المثول أمام المحكمة من دون أي دفاع جدّي. ألن يكون من الصعب لمحامي الدفاع عن مشتبه فيه (م) في جريمة المرفأ مثلاً؟ أو في جريمة اغتيال الناشط السياسي لقمان سليم؟ أو غيرها من القضايا التي نشرت بعض وسائل الإعلام أحكاماً مسبقة في شأنها؟ أليس ذلك ضد مبادئ العدالة والإنصاف؟ المحاكمة عن طريق وسائل الإعلام تمسّ بالمحكمة وتعيق إقامة العدالة وتحديد الحقيقة، ويفترض، بحسب القانون أن يعاقب كل من يتحيّز ويتدخل في العملية القضائية، غير ذلك قد يُدان الأشخاص بجرائم لم يرتكبوها، ويفلت المجرمون من العقاب، أي منشور أو تقرير قد يؤدي إلى التأثير على أذهان المحققين أو القضاة أو إلى ترهيب الشهود يؤسس مناخاً يكون من الصعب أو المستحيل فيه إقامة العدل.

الانحياز شائع لدى معظم الناس في شتى القضايا، لكن الإشكالية تظهر في تأثير الانحياز على عرض الأدلة والمداولات في القضايا الجنائية. ولا شك في أن معظم القضاة يهتمون أيضاً بسمعتهم بين الناس لا سيّما في القضايا الجرمية البارزة. ويمكن أن يحكم بعض القضاة وفقاً لاعتبارات مسبقة غالباً ما تروّج لها تقارير وحملات تنشر في وسائل الإعلام وما «يطلبه الجمهور»، فيتجاوز الحكم الأدلة وقيمتها الثبوتية.

«تبسيط» الجريمة عبر وسائل الإعلام

تميل وسائل الإعلام إلى تحليل الوضع النفسي للمشتبه فيهم في تغطيتها للجريمة، وتغفل البحث في السياق الاجتماعي. على سبيل المثال، يُستشهد في قصص الجريمة غالباً بالشرطة والضحايا وعائلاتهم، بدلاً من الاستشهاد بالخبراء في هذا المجال. كما تفتقر التغطية الإعلامية بشكل عام إلى الموضوعية والمهنية، وبخاصة، في التحليل المهني العلمي للمخاطر الفعلية المرتبطة بالجريمة. وكذلك فإن الوسائل الإعلامية تجعل الجمهور «عاطفياً» أو «غاضباً» من خلال إفراطها في عرض قصص ضحايا الجريمة، بالتالي، قد ينتشر الخوف اللا واقعي من الجريمة في نفوس المشاهدين.

الإجراءات القانونية الواجبة

تشمل الإجراءات القانونية الواجبة Due process، أحكاماً تضمن للمشتبه فيه محاكمة عادلة أمام محكمة مختصة مستقلة، والحق في حضور المحاكمة، والحق في الاستماع إليه في دفاعه. وإحدى أهم ركائز المحاكمة العادلة، قرينة البراءة. فالمتهم بريء حتى تثبت إدانته من قبل المحكمة، وليس من قبل الأجهزة الأمنية أو الوسائل الإعلامية. إلا أن الإعلام والمجتمع غالباً ما يستبقان نتائج التحقيقات الجنائية، بطريقة مقصودة أو غير مقصودة، الأمر الذي ينسف قرينة البراءة ويضلل التحقيقات ويؤدي إلى إفلات المجرمين من العقاب.

المحاكمة العادلة، تعني المحاكمة أمام قاضٍ محايد ومدعٍ عام عادل وجو من الهدوء القضائي. كما تعني المحاكمة التي تكون بعيدة من التحيّز ضد المتهم أو الشهود والجيران" إلى محققين جنائيين وخبراء نفسيين، وقاموا بتحديد الدوافع والأسباب. فبحسب أهالي البلدة أن المشتبه فيه «المدان إعلامياً» كان يعاني من أمراض نفسية واكتئاب بسبب تعاطي المخدرات، الأمر الذي دفعه إلى خنق زوجته "بالوسادة" وطفله "بيديه" قبل أن ينتحر. قد يكون الدافع الأساسي للأهالي هو قلقهم من انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات بين الشبّان في الآونة الأخيرة. لكن، وبغض النظر عن ذلك، ليس من الضروري الانتظار ريثما تنتهي المحاكمة قبل إصدار الاتهامات وتحليل الدوافع؟ فالحقيقة الكاملة لدى المحكمة وليست لدى الأجهزة الأمنية الملاحقة بالتحقيق. وماذا لو كان المشتبه فيه "الأب" ليس هو الجاني؟ ماذا لو كان قاتل أفراد العائلة شخصاً آخر؟ هل سيفلت من العقاب؟

> **تميل بعض وسائل الإعلام إلى تحليل الوضع النفسي للمشتبه فيهم في تغطيتها للجريمة وتغفل البحث في السياق الاجتماعي**

أو السبب الذي يُحاكم من أجله. لذلك، من الضروري التأكيد على أهمية التحقيق المهني والاحترافي للوصول إلى "الحقيقة"، والذي يكون عبر اتباع المبادئ والإجراءات القانونية التي تنظر وتبحث في جميع الفرضيات قبل الحسم وإطلاق الإدانات المتسرعة. فبعد أن تقوم الأجهزة الأمنية بعملها -إعادة بناء مسرح الجريمة وتحديد تسلسل الأحداث وما إلى ذلك- تقوم المحكمة المستقلة بتقييم الأدلة بغية الوصول إلى الاستنتاجات العلمية والحكم العادل، مع الأخذ في الاعتبار أن الإدارة السليمة للعدالة لها جانبان: المؤسسي (استقلالية ونزاهة المحكمة والوكالات التي تتعامل بشكل صحيح مع المقاضاة)، والإجرائي (إنصاف جلسة الاستماع واحترام حقوق الأطراف).

الوجبة السريعة

لم تختلف الصورة في الجريمة المروّعة التي طاولت عائلة مكوّنة من أب وأم وطفلهما، في بلدة داريا في إقليم الخروب في 24 شباط الماضي. مع العلم أنه لم يصدر أي بيان رسمي حول الحادثة، إنما انشغلت بعض مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام بنشر "معلومات أولية" تُفيد بأن "حسن بيه وهو في الثلاثينيات من العمر خنق زوجته وطفله ذا الأربع سنوات قبل أن يلقي بنفسه عن سطح منزله ويلقى حتفه". وسرعان ما تحوّل "الأقارب والجيران" إلى محققين جنائيين وخبراء نفسيين، وقاموا بتحديد الدوافع والأسباب. فبحسب أهالي البلدة أن المشتبه فيه «المدان إعلامياً» كان يعاني من أمراض نفسية واكتئاب بسبب تعاطي المخدرات، الأمر الذي دفعه إلى خنق زوجته "بالوسادة" وطفله "بيديه" قبل أن ينتحر. قد يكون الدافع الأساسي للأهالي هو قلقهم من انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات بين الشبّان في الآونة الأخيرة. لكن، وبغض النظر عن ذلك، ليس من الضروري الانتظار ريثما تنتهي المحاكمة قبل إصدار الاتهامات وتحليل الدوافع؟ فالحقيقة الكاملة لدى المحكمة وليست لدى الأجهزة الأمنية الملاحقة بالتحقيق. وماذا لو كان المشتبه فيه "الأب" ليس هو الجاني؟ ماذا لو كان قاتل أفراد العائلة شخصاً آخر؟ هل سيفلت من العقاب؟

مهارات التحقيق الجنائي

من خلال الكشف العلمي الدقيق على المبنى والمنزل وجثامين الضحايا يمكن تحديد تسلسل الأحداث الجرمية.

فمن المهم تحديد ما إذا قتلت الضحيتان خنقاً أم شنقاً، وتوثيق علامات الرباط (أو الأصابع) أو المواد التي استخدمت لأغراض الخنق أو الشنق وتحليل المعلومات المقدمة منها للوصول إلى السبب الأكثر احتمالاً للوفاة (راجع القوس، «بين الشنق والخنق عقدة»، عدد 22 كانون الثاني 2022). من الضروري أيضاً أخذ ماسحات ضوئية عن عنق الضحيتين للحمض النووي والتحري عن وجود أي كدمات أو آثار أظافر المقارنتها مع البصمة الوراثية للمشتبه فيه.

بالإضافة إلى ذلك، من الضروري فحص جثة المشتبه فيه بشكل دقيق للتحري عن وجود أي كدمات أو جروح، لتحديد ما إذا كانت ناتجة عن الوقوع من سطح المبنى (إذا كان قد سقط فعلاً). ومن المهم توثيق وضعية جثة المشتبه على الأرض التي يمكن أن تساعد بشكل كبير في تحديد اتجاه ووضعية السقوط. من الضروري أخذ عيّنات من تحت أظافر المشتبه فيه وتقصي آثار البيدين والمواد والكدمات والجروح الموجودة على ظاهر اليد وراحتها (راجع القوس: «الشيطان يكمن في التفاصيل»، عدد 15 كانون الثاني 2022).

لم تكتف المحاكمة الإعلامية بالتدخل بالعملية القضائية وإجراءات المحاكمة العادلة وحسب، بل تعدتها لتنتهك خصوصية الأفراد. فما الهدف من نشر فيديوهات للمشتبه فيه حسن بيه وطفله؟ أليس في ذلك مخالفة للمبادئ العامة لقانون تنظيم الإعلام المرئي والمسموع؟ إذ تنصّ المادة 33 من قانون البث التلفزيوني والإذاعي على أن: "تتحمل المؤسسات التلفزيونية والإذاعية المسؤولية المترتبة قانوناً عن أي خطأ في ممارسة نشاطها"، كما تطبّق أحكام قانون المطبوعات عليهم أيضاً، إذ تنصّ المادة 35، الفصل السابع، على أنه: "تطبّق على الجرائم المرتكبة بواسطة المؤسسات التلفزيونية والإذاعية العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات العام وفي قانون المطبوعات وفي هذا القانون وسائر القوانين المرعية الإجراء، على أن تشدد هذه العقوبات وفقاً للمادة 257 من قانون العقوبات".

العمل المهني يمنع الفتنة

بعد انتشار خبر وقوع جريمة قتل الشيخ أحمد الرفاعي في عكار، انشغل البعض بجمع المعلومات وترصّد الأخبار وإطلاق الأحكام المسبقة والاستنتاجات المتسرعة في ما يتعلّق بالمتهمين والدوافع. وسرعان ما بدأت وسائل التواصل الاجتماعي ومعظم الوسائل الإعلامية بتناقل الحادثة في "إطار تحريضي وطائفي"، وتصويب اتهامات إلى أجهزة أمنية وأطراف حزبية. وقد صدر عن المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي عدة بيانات، من بينها بلاغ نفت فيه ما ينقل عن تورّط عنصر من القوة الضاربة في شعبة المعلومات في هذه القضية. ففي 25 شباط الماضي، صدر بيان عن المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، أوضحت فيه أن شعبة المعلومات قد تمكنت من: "العثور على سيارة المخطوف ومصادرة إحدى السيارات المستعملة في عملية الخطف وتحديد هوية الخاطفين وتوقيف أربعة أشخاص، ثلاثة منهم من أقارب المخطوف، حيث اعترف اثنان من أقاربه بتنفيذ عملية الخطف على خلفية وجود خلافات قديمة بين الطرفين بالاشتراك مع آخرين، قاموا بعدها بقتل المخطوف ورميه في إحدى مناطق الشمال". وفي اليوم التالي، صدر بيان آخر عن قوى الأمن الداخلي جاء فيه أن شعبة المعلومات "تمكنت من توقيف جميع المتورطين وعددهم 5 أشخاص، جميعهم من عائلة الرفاعي قاموا بتنفيذ عملية الخطف والقتل والدفن بعد تقسيم الأدوار في ما بينهم ضمن خطة قام رئيس بلدية القرقف الشيخ ونجله (ع. ر.) بإعدادها ميدانياً ولوجستياً منذ حوالى الشهر، بعدها تمت الاستعانة بدّ أشقاء من أقاربهما وهم: (ع. ر.)، (ي. ر.)، (ا. ر.) لتنفيذ عملية الخطف، فيما تبيّن أن بقية الموقوفين وهم اللبنانيون: (م. م.)، (خ. ر.)، (م. ر.) نجل رئيس بلدية القرقف، (و. ب.) ليسوا على علاقة أو علم بالجريمة، وتم إخلاء سبيلهم بناء على إشارة القضاء المختص".

> **أي تقرير قد يؤدي إلى التأثير على المحققين أو القضاة أو إلى ترهيب الشهود يصعّب الوصول إلى العدالة**

وقد علّقت بعض وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي على البيانات الرسمية عبر منشورات وتغريدات نسبت فيها الجريمة إلى دوافع مذهبية، واتهمت جهات سياسية بالتخطيط لخطف الشيخ وقتله وإخفاء جثته من دون الارتكاز إلى أي دليل، إلا أن العمل المهني والتقني لجهات التحقيق كان له دور فعال في احتواء تبعات الجريمة.

«ازدهار» البيئة الجنائية في لبنان

في 24 شباط الماضي صدر بلاغ عن المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، أوضحت فيه أن مكتب مكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية الآداب تمكن من إحباط عملية بيع فتاة قاصر من قبل والدتها وزوجها للعمل في مجال الدعارة. نُشرت تقارير إعلامية عن القضية وجرى تداول مقطع فيديو لعملية التوقيف. إلا أن هذه الجريمة، كما يبدو، مرّت على وسائل الإعلام من دون أن تأخذ الحيّز الكافي من الاهتمام والمتابعة، علماً أنها تشير إلى انهيار الروابط الأخلاقية الأسرية، الرادع الأساسي للجريمة. فالمعطيات والظروف العامة «تبشّر» بازدياد الجرائم كمّاً ونوعاً، لا سيّما مع القضاء المعطّل وتدهور الوضع الاقتصادي والمعيشي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وعدم الاستقرار السياسي. فأين دور وسائل الإعلام بتثقيف وتوعية الأفراد؟ لا سيّما وأنها تؤثر بشكل مستمر ومنهجي على آراء الناس وتخلق أنماطاً سلوكية، إذ إن الجمهور غالباً ما يبني تصوّره للجريمة بناءً على تمثيلات وسائل الإعلام.

نحو مزيد من التجهيز والحماية للشرطة

استشهد الرقيب أوّل سماح حسام الدين (الصورة)، من عديد مفرزة استقصاء بيروت، في 25 شباط الماضي أثناء قيامه بتوقيف أحد السارقين في منطقة الكرنتينا في بيروت. وكان قد صدر بيان عن المديرية العامة للأمن الداخلي نعت فيه الشهيد. من المفترض هنا، وأكثر من أي وقت مضى تجهيز القوى الأمنية بوسائل الحماية التي تلبي الاحتياجات المحددة للأفراد العسكريين وضباط إنفاذ القانون والمستجيبين في حالات الطوارئ. ومن بين تلك الوسائل:

الخوذة
للحماية من التهديدات الباليستية والشظايا والقذائف والانفجارات

أقمشة واقية خفيفة الوزن ومريحة
السترات المقاومة للرصاص وغيرها من المخاطر الحادة

الدروع الخفيفة
الوزن التي تؤمن حماية باليستية (الطلقات النارية)

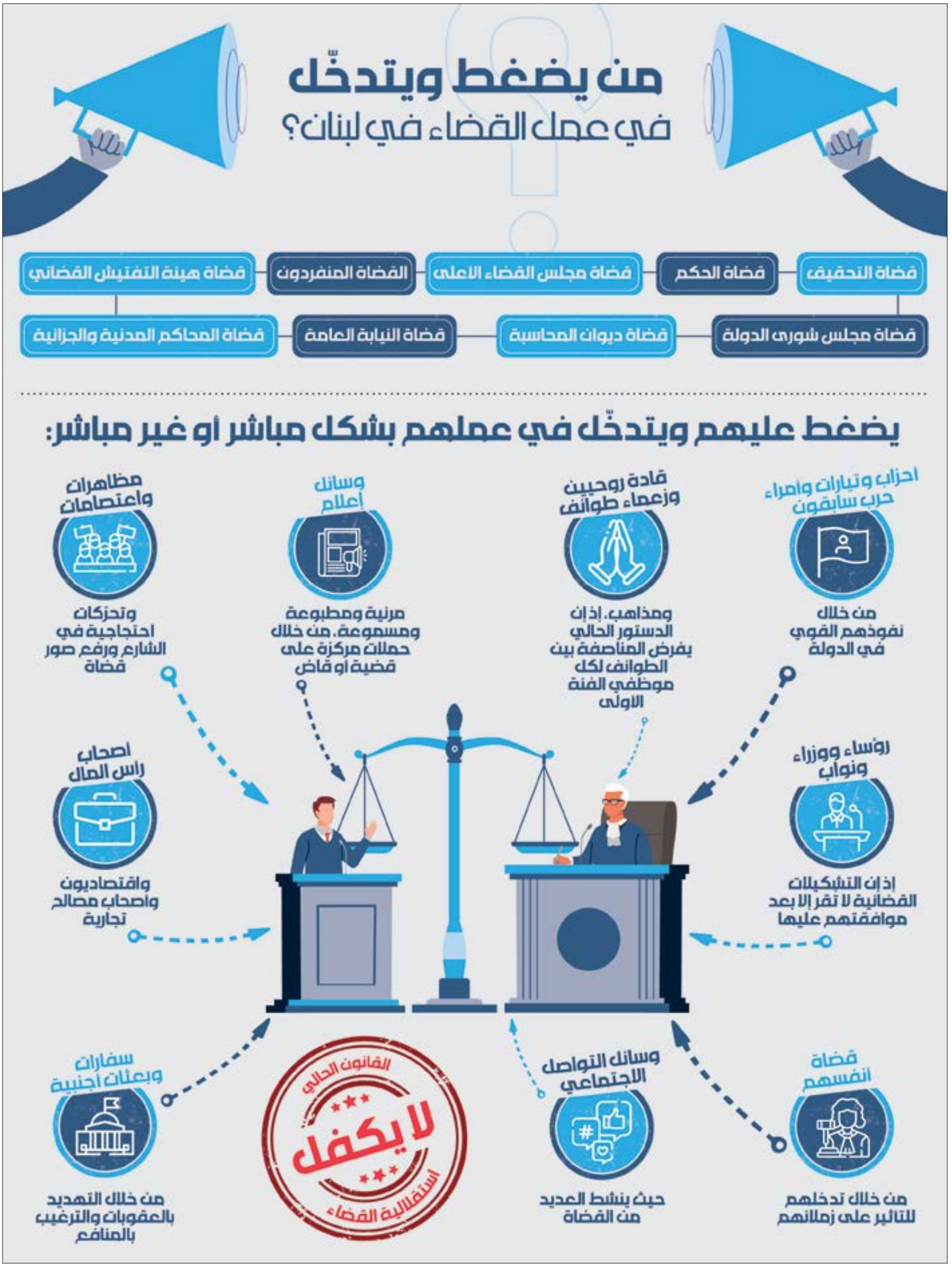

القوس

■ فريق التحرير: **عمر نشابة (المسؤول)، وفيق قانصوه، جنان الخطيب، صادق علوية، ألف باء القانون**
■ تصميم فني وإنفوغرافيك: **رامي عليّان**

alqaous alqaous22 alqaous 01/34 99 54
info@alqaous.com www.alqaous.com